

البحث الثالث :

**” تقويم برامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية بالجامعات السعودية
في ضوء مدخل الاعتماد الأكاديمي ”**

المصادر :

د / صالح بن علي يعن الله القرني

برنامج الدراسات العليا التربوية

جامعة الملك عبد العزيز بجدة

” تقويم برامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية بالجامعات السعودية في ضوء مدخل الاعتماد الأكاديمي ”

د / صالح بن علي يعن الله القرني

• ملخص الدراسة :

عنوان الدراسة : تقويم برامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية بالجامعات السعودية في ضوء مدخل الاعتماد الأكاديمي

أهداف الدراسة : هدفت هذه الدراسة بشكل رئيس إلى تعرف درجة توافر بعض معايير الاعتماد الأكاديمي للهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي في برامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية بالجامعات السعودية

منهج الدراسة : استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

أداة الدراسة : استخدمت الدراسة الاستبانة أداة لتحقيق أهدافها . وتكونت هذه الاستبانة من (٤٧) عبارة توزعت على ثلاثة محاور هي: الإطار المفاهيمي، إدارة برامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية، عمليتي التعليم والتعلم

مجتمع الدراسة : طبقت الدراسة على مجتمع الدراسة بأكمله، والذي تألف من أعضاء هيئة التدريس ببرامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية بالجامعات السعودية وعددهم (١٣٠) فرداً، استجاب منهم (٩٣) فرداً.

نتائج الدراسة : كشفت الدراسة عن درجة توافر تراوحت بين متوسطة وضعيفة للمعايير الواردة في أبعاد أداة الدراسة الثلاثة على النحو التالي: "الإطار المفاهيمي" بمتوسط حسابي قدره (٢.٦٤)، "إدارة برامج الدراسات العليا بالقسم" بمتوسط حسابي قدره (٢.٥٤)، "عمليات التعليم والتعلم" بمتوسط حسابي قدره (٢.٨٤)،

قدمت الدراسة كذلك بعض الآليات المقترحة لرفع مستوى جاهزية برامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية للاعتماد الأكاديمي.

توصيات الدراسة : تبني الآليات المقترحة التي قدمتها الدراسة، وتوظيفها لتهيئة برامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية للاعتماد الأكاديمي. وتوفير القدر الكافي من الاستقلالية الإدارية والمالية لكليات التربية والأقسام التابعة لها، وتخصيصها بميزانيات مستقلة لخدمة أغراض الاعتماد الأكاديمي. وتأسيس مجلس وطني لاعتماد البرامج التربوية على غرار الإنكيت NCATE، بحيث يضم في تكوينه عدة جمعيات أو لجان مهنية متخصصة في مختلف العلوم التربوية، ويأتي في مقدمتها جمعية مهنية متخصصة لاعتماد برامج الإدارة التربوية.

ABSTRACT

Researcher's Name : Saleh Ali Yanallah Al-Qarni

Title: Evaluating Graduate Programs of Educational Administration in the Saudi Universities in light of some standards of Academic Accreditation

Purposes:

The study aimed mainly to determine the current availability degree of some standards of academic accreditation in the Graduate Programs of

Educational Administration in the Saudi Universities

Methodology:

The study used "The Analytical Observative Descriptive Method".

Tool:

The study used a questionnaire to achieve its objectives. The questionnaire consisted of (47) statements distributed on three axes which are: The Conceptual Framework, Administration of Graduate Programs and Teaching and Learning Processes.

Population:

The study was applied on the entire population which consisted of (136) faculty members of the graduate programs in educational administration in the Saudi universities, of whom responded (93) individuals.

Findings:

The study revealed that the standards contained in the three dimensions of the study instrument are available at weak or moderate degrees and obtained mean scores as follows: "The Conceptual Framework" with a mean score of (2.64), "Administration of Graduate Programs" with a mean score of (2.54), "Teaching and Learning Processes" with a mean score of (2.84). The study also introduced some proposed mechanisms for orienting graduate programs of educational administration to meet the requirements of academic accreditation.

Recommendations:

Adopting the study proposed mechanisms for orienting graduate programs of educational administration to meet the requirements of academic accreditation. Providing adequate administrative and financial autonomy to colleges and departments of education, and allocating them with independent budgets to serve the purposes of academic accreditation. Establishing a national council for the accreditation of educational programs -such as the NCATE- that includes in its structure several specialized professional associations or committees in the different fields of education, and comes in the forefront a professional association dedicated to the accreditation of educational administration programs.

• مقدمة الدراسة :

في خضم التغيرات المتلاحقة والتطورات المتسارعة التي يشهدها عالمنا اليوم في كافة الميادين، أضحت عمليات إصلاح التعليم تحظى باهتمام كبير في مختلف دول العالم. كما تضاعف الاهتمام في الآونة الأخيرة بجودة التعليم إلى الحد الذي جعل الكثير من المفكرين والمهتمين بالشأن التعليمي يطلقون على هذا العصر "عصر الجودة"، وذلك إيماناً منهم بأن أفضل استعداد للقرن الحادي والعشرين لن يتم إلا من خلال تعليم عالي الجودة، وأن الجودة لم تعد ترفاً أو

خياراً مكماً ، بل أصبحت ضرورة ملحة تفرضها حركية الحياة المعاصرة وتغيراتها .

ويذكر إبراهيم (٢٠٠٧: ص ٧) أن الاهتمام بجودة التعليم جاء نتيجة لكونها إحدى الركائز الأساسية لنموذج الإدارة الجديد الذي تولد لمسايرة المتغيرات الدولية والمحلية، ومحاولة التكيف معها، فأصبح المجتمع العالمي ينظر إلى الجودة والإصلاح التربوي باعتبارهما وجهين لعملة واحدة، بحيث يمكن القول أن الجودة هي التحدي الأكبر والحقيقي الذي سيواجه الأمم في العقود القادمة.

وقد تزايد هذا الاهتمام العالمي بشكل ملحوظ في العقدین الأخيرین من القرن العشرين بجودة التعليم Quality of Education، ومن المتوقع أن يزداد الاهتمام في المستقبل نظراً للشكوى العالمية من انخفاض مستويات الجودة في التعليم العالي؛ حيث تشير تقارير اليونسكو (٢٠٠٢م) إلى أن الدول المتقدمة تشكو مثل الدول النامية من انخفاض مستويات الجودة والذي يتضح في انخفاض مستوى المنتج التعليمي، وانخفاض الاتصال الجيد بين المؤسسات التعليمية وبين المجتمع (الزيادات، ٢٠٠٧: ص ٢٤٩).

وإلى ذات المشكلة أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام (٢٠٠٢)، والذي بعنوان "خلق الفرص للأجيال القادمة"، إلى تدني مستوى التعليم العالي في الوطن العربي، وأوصى بضرورة إقامة نظم اعتماد جديدة لبرامج التعليم العالي وتطبيقها بصرامة. كما أوصى التقرير بضرورة وضع مستوى نوعية مستهدف لمؤسسات التعليم العالي الجديدة بحيث لا تضاف مؤسسات جديدة ما لم تكن قادرة على إحداث تحسين جوهري في مستوى النوعية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٢: ٥٧).

وأشار كذلك تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام (٢٠٠٣) والذي بعنوان "نحو إقامة مجتمع المعرفة" إلى أن التوسع في نشر التعليم العالي جاء على حساب نوعية التعليم وجودته، وأن مؤسسات التعليم العالي لم تستطع حتى الآن ترسيخ بنيتها المؤسسية وتجويد دورها المعرفي. كما أشار التقرير إلى مظاهر خلل النوعية في التعليم العالي كعدم وضوح الرؤية، وعدم وجود سياسات واضحة تحكم العملية التعليمية، وضعف مستوى استقلالية مؤسسات التعليم العالي، وانخفاض مستوى الإنفاق عليها (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٣: ٥٦).

كما أن التحديات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية أدت إلى بزوغ بيئة تنافسية عالمية جديدة، وتتطلب هذه البيئة التنافسية من مخرجات نظم التعليم العالي في العالم العربي الارتقاء إلى المعايير العالمية، الأمر الذي لم يعد خياراً أو طموحاً يسعى إليه بقدر ما أصبح ضرورة لا بد من تحقيقها (الحاج ومجيد وجريسات، ٢٠٠٨م: ٩).

والمتتبع لحركة التعليم العالي في الوطن العربي عموماً وفي المملكة تحديداً، يجده يواجه في الوقت الراهن تحديات داخلية وخارجية عديدة، كما أن ثمة

إحساس لدى متخذي القرار والأكاديميين في مؤسسات التعليم العالي أن نوعيته في تدهور من حيث مستوى الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس، والقيادات الأكاديمية، والمرافق الجامعية والبرامج الأكاديمية، وأساليب التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، ومعارف الخريجين ومهاراتهم وعدم قدرتهم على التكيف مع متطلبات سوق العمل المتجددة (درة، ١٩٩٩م : ٨٠).

ولمواجهة هذه التحديات والمشكلات، يلحظ المتابع للشأن التعليمي جهوداً كثيرة في هذا الصدد على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية، حيث جاءت معظم التوجهات والدراسات والمؤتمرات الأخيرة داعية ومؤكدة على ضرورة الأخذ بمفاهيم التميز Excellence، وتطبيقات الجودة الشاملة Total Quality في التعليم، وتطبيق معايير الاعتماد Accreditation Standards على جميع المؤسسات التعليمية وجميع برامجها وما تمنحه من درجات علمية، وعلى جميع عناصرها ومكوناتها ومدخلاتها المادية والبشرية، من أجل تقديم خدمات تعليمية عالية الجودة تفرز نواتج تعليمية قادرة على التنافس وأخذ مكانها في سوق العمل.

واستجابة لمبررات التحول إلى تطبيق نظم الجودة والاعتماد بأنواعه المؤسسي والبرامجي والمهني في الجامعات السعودية، والذي لم يعد ترفاً بل أصبح ضرورة ملحة تملئها التحديات التي يواجهها التعليم العالي، كما تفرضها مطالب تجويد التعليم، وبناء الميزة التنافسية وإدامتها، وحفظ المكان والمكانة في عالم اليوم؛ تأتي هذه الدراسة لتتمثل هذه الضرورة الماسة والمطالب الملحة في واحد من أهم أنواع ومجالات تطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي ألا وهو الاعتماد لبرامج مؤسسات التعليم العالي، وهو هنا في هذه الدراسة تحديداً: الاعتماد لبرامج الدراسات العليا التي تقدمها أقسام الإدارة التربوية بكليات التربية في الجامعات السعودية باعتبارها من البرامج المهمة التي يجب أن تخضع لعمليات التقويم والاعتماد وضمان الجودة.

وتأسيساً على ما سبق، فقد تولدت لدى الباحث قناعة بضرورة القيام بهذه الدراسة من أجل الوقوف على وضعها الراهن في ضوء معايير ومتطلبات لاعتماد الأكاديمي للوقوف على مستوى جاهزيتها للبدء في عمليات الاعتماد، ثم الخروج بعد ذلك ببعض المقترحات العملية لتهيئتها لذلك .

• مشكلة الدراسة :

تتجلى مشكلة الدراسة في أن برامج الدراسات العليا في الجامعات السعودية لم تخضع لعمليات تقويم شاملة جادة وورصينة تستهدف تحسين جودتها وتطويرها، والتأكد من أنها تتغيا أهدافاً محددة تسعى لتحقيقها، وأنها تمتلك من الموارد والإمكانات ما يمكنها من تحقيق تلك الأهداف بشكل دائم ومستمر.

وتأكيداً على ما سبق، تشير إحدى الدراسات إلى افتقار برامج الدراسات العليا في الجامعات السعودية إلى الدراسات التقويمية، وافتقاد الصلة بين برامج الدراسات العليا ومؤسسات الإنتاج والخدمات في المجتمع، وقلة المراجعة الدورية الشاملة لبرامج الدراسات العليا في ضوء التغيرات التي يشهدها المجتمع السعودي (العتيبي، ٢٠٠٠ : ٢٠٣). كما أشارت نتائج دراسة أخرى إلى إغفال

التقويم الدوري لبرامج الدراسات العليا والعمل بمقتضى نتائج هذا التقويم (الزهراني، ١٤٢٨: ٢٤٩).

وإضافة إلى ذلك، تعاني برامج الدراسات العليا في الجامعات السعودية عدداً من أوجه القصور والخلل فيما يتصل بمستوى جودتها شأنها في ذلك شأن برامج الدراسات العليا في الوطن العربي، ومن ذلك عدم امتلاكها رؤى وأهدافاً محددة تسعى باستمرار إلى تحقيقها؛ حيث أوضحت دراسة زاهر (١٩٩٥م: ٣٤) أن برامج الدراسات العليا في الوطن العربي عموماً تعاني من غياب سياسة وفلسفة واضحة لها توجهها وتنظيمها وتطور حركتها على خط المستقبل. يضاف إلى ذلك عدم وجود أهداف واضحة ومحددة ومكتوبة لهذه البرامج مرتبطة بأهداف التنمية واحتياجات المجتمع المحلي.

وأوضحت دراسات أخرى أن برامج الدراسات العليا في المملكة العربية السعودية لم تطور منذ سنوات عديدة، وأن طورت فتطورها لا يواكب التغير السريع في مجال المعرفة ومتطلبات سوق العمل على خريجي الدراسات العليا (الثبتي والقرشي، ٢٠٠١: ٧١).

وبينت دراسات أخرى أن برامج الدراسات العليا تعاني بشكل عام من قصور في مبنائها وفحواها؛ وذلك لعدم إحكام كفاءتها الداخلية والخارجية، وربما تنتظرها نتائج سيئة أكبر ما لم تعاود النظر في سياستها وبرامجها (غبان والشيخ، ٢٠٠١: ١٢٨).

يضاف إلى ذلك أن إسهامات برامج الدراسات العليا في عملية الإنماء الشاملة لا تزال دون المستوى المرغوب فيه وأن هناك ما يشبه الانقسام بين الدراسات العليا واحتياجات عملية التنمية الوطنية، بسبب ضعف ارتباطها بالاحتياجات الفعلية لعملية الإنماء وبمقائمه ضمن إطار الدراسات والأنشطة الأكاديمية التي تستهدف تيسير الحصول على المؤهل الأكاديمي المتقدم وخدمة أغراض الترقى في السلم الأكاديمي (رضوان، ٢٠٠١: ٢٩، الملة وآخرون، ٢٠٠١: ٤٣٠).

كذلك أشارت نتائج العديد من الدراسات حول برامج الدراسات العليا في الجامعات السعودية إلى بعض المؤشرات الدالة على تدني مستوى جودتها من حيث أهدافها وسياساتها، وإدارتها، ومن حيث الخدمات والدعم المؤسسي (الأسمر ٢٠٠٨: ٦٧٥)، وكذلك من حيث انخفاض معدلات النمو السنوية للطلبة الخريجين مقارنة بعدد الطلبة المقيدون في برامج الدراسات العليا (ماجستير ودكتوراه)، وانخفاض نسبة عدد الطلبة المقيدون في برامج الدراسات العليا إلى إجمالي عدد الطلبة في المرحلة الجامعية، وانخفاض معدل الكفاءة الداخلية والإنتاج الكمية لبرامج الدراسات العليا (ماجستير، دكتوراه)، وانخفاض وفاء برامج الدراسات العليا بالاحتياجات الكمية لقطاع التعليم العالي (السبيعي ١٤٢٨هـ)، وخضوع طلبة الدراسات العليا لأنماط التدريس التقليدية ومحدودية الاستفادة من الرسائل العلمية في القطاعين الحكومي والخاص وعدم توفر المقومات الأساسية لدمج التقنية في التعليم (الزهراني، ١٤٢٨هـ: ٢٦٢ - ٢٦٦) وتدني مستويات الطلبة في المهارات التحليلية وفي منهجيات البحث العلمي إلى

جانب ضعف مستوياتهم في اللغة الإنجليزية، والنقص في المعامل، وعدم توفر الإمكانيات المالية بالقدر الكافي للدراسات الميدانية والحقلية، ومحدودية الدعم المالي لأبحاث الطلاب والطالبات، وتدني مستوى الاهتمام بالإرشاد الأكاديمي والإشراف العلمي للطلبة، وعدم توافر الحوافز بالقدر الكافي للمشرفين على الرسائل العلمية (دمنهوري وقاضي، ٢٠٠٦)، ووجود البيروقراطية الإدارية في برامج الدراسات العليا بجامعة المملكة، وعدم مواكبة المناهج والمقررات العلمية للتطورات العلمية الحديثة، وطغيان الجانب الأكاديمي على الجانب التطبيقي، وعدم توفر قواعد البيانات والمعلومات ومراكز الانترنت لخدمة طلاب الدراسات العليا (الباحثون وآخرون، ٢٠٠٦) .

وتأتي برامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية، والتي تقدمها أقسام الإدارة التربوية وأقسام التربية في كليات التربية بالجامعات السعودية والتي تصل إلى عشرة برامج لمرحلة الماجستير وأربعة برامج لمرحلة لدكتوراه، ضمن برامج الدراسات العليا المشار إليها سلفاً، إذ أنها ليست بمنأى عن هذه المشكلات وأوجه القصور والخلل التي تعاني منها برامج الدراسات العليا في الجامعات السعودية . ويتضح ذلك في كون المخرجات التي يجري إعدادها في هذه البرامج لم تستطع في الفترات السابقة تحقيق مستوى الأداء المطلوب وإحداث التغيير والتطوير المنشودين على كافة المستويات في المؤسسات التعليمية، وهو الأمر الذي يؤثر وجود مشكلة تتعلق بمستوى جودة برامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية. وهذا يستدعي ضرورة القيام بدراسات تقويمية تستهدف تحسين أوضاعها ومعالجة جوانب القصور والخلل فيها .

ومع تنامي المتغيرات والتحديات العالمية والإقليمية والمجتمعية في الحاضر والمستقبل، يصبح من الحيوي والضروري جداً مراجعة قناعاتنا بأن برامج الدراسات بمجرياتها الراهنة غير كفيلة بما نلغقه عليها من آمال وطموحات، لذلك فإن المراجعة المستمرة والتقويم المستمر أمر واجب تحتمه حركة المتغيرات وتنوعها على البعد الزمني لحياة المجتمع والجماعة (زاهر، ١٩٩٥ : ١٥) .

وقد دلت تطبيقات مشاريع الاعتماد الأكاديمي في الساحة الدولية على أهمية الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات وبرامج مؤسسات التعليم العالي لكونه يساعد على توفير شعور بالثقة في هذه المؤسسات وما تقدمه من برامج، وزيادة درجة المصداقية والموثوقية في ضبط جودة التعليم . وباعتباره عملية تقييم، فإنه يتخطى تحقيق الجودة إلى كونه يمثل نوعاً من التقييم المؤسسي الشامل والموجه . ولذا، فإن إخضاع برامج الدراسات العليا عموماً، ومنها برامج الإدارة التربوية في كليات التربية تحديداً لعمليات التقويم والاعتماد الأكاديمي هو الاتجاه الصحيح في معالجة أوجه القصور والخلل فيها، وتحسين مستوى كفاءتها وجودتها، وتحقيق أهدافها المنوطة بها .

وتلخيصاً لما سبق، تتحدد مشكلة الدراسة في أن برامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية بحاجة إلى عمليات تقويم جادة ورصينة تستهدف تحديد مستوى جاهزية هذه البرامج لتطبيق الاعتماد الأكاديمي البرامجي عليها تمهيداً لتخطيط هذه البرامج وتطويرها بما يتلاءم ومتطلبات جهات الاعتماد الأكاديمي محلياً وعالمياً .

• أسئلة الدراسة :

تحاول الدراسة الحالية الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

ما الوضع الراهن لبرامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية بالجامعات السعودية في ضوء بعض معايير الاعتماد الأكاديمي ؟

وتتطلب الإجابة عن سؤال الدراسة الرئيس الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية :

« ما درجة توافر معايير الاعتماد الأكاديمي في برامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية فيما يتعلق بمحور " الإطار المفاهيمي " ؟ .

« ما درجة توافر معايير الاعتماد الأكاديمي في برامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية فيما يتعلق بمحور " إدارة برامج الدراسات العليا " ؟ .

« ما درجة توافر معايير الاعتماد الأكاديمي في برامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية فيما يتعلق بمحور (عملياتي التعليم والتعلم) ؟ .

« ما الآليات المقترحة لرفع مستوى جاهزية برامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية للشروع في عمليات الاعتماد الأكاديمي فيما يتصل بمحاور الدراسة الثلاثة .

• أهداف الدراسة :

استقفاً مع ما سبق ذكره في مشكلة الدراسة وأسئلتها، فالدراسة تهدف إلى التعرف على درجة توافر بعض معايير الاعتماد الأكاديمي في برامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية بالجامعات السعودية وذلك في محاور ثلاثة رئيسية هي : الإطار المفاهيمي ، إدارة برامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية، عملياتي التعليم والتعلم. كذلك تستهدف الدراسة تقديم بعض الآليات المقترحة لرفع جاهزية هذه البرامج للاعتماد الأكاديمي.

• أهمية الدراسة :

تكتسب الدراسة أهميتها النظرية من الاعتبارات التالية:

تنامي الاهتمام العالمي بجودة التربية والتعليم و بروز الاعتماد الأكاديمي كمدخل لتحقيق هذه الجودة المنشودة؛ بعد أن ثبتت فعاليته في تقويم وتطوير أداء المؤسسات التعليمية في عدد من دول العالم المتقدم. وتأتي هذه الدراسة لتترسم هذه الضرورة الماسة إلى تبرير الاهتمام بالاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي عموماً، والاعتماد الأكاديمي لبرامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية في الجامعات السعودية على وجه الخصوص.

ومن الناحية العملية تظهر أهمية الدراسة في التالي :

تعتبر هذه الدراسة استجابة للتقارير والمؤتمرات والدراسات التي نادت بضرورة الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي على اختلافها فيما يتصل بقدراتها المؤسسية وبرامجها التي تقدمها، ومن ذلك ما أوصت به "ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية : رؤى مستقبلية" والتي عقدت في الفترة ٢٨ / ١٠ / ١٤١٨هـ من ضرورة الأخذ بمبدأ التقويم الشامل والمستمر لجميع عناصر العملية التعليمية في التعليم العالي، وأن يستهدف هذا التقويم الرفع من مستوى أداء المؤسسة وبرامجها. كذلك أوصت العديد من المؤتمرات

بضرورة السعي قدماً في الأخذ بنظم الاعتماد الأكاديمي والإفادة من التجارب والخبرات الدولية المتوافرة في هذا الخصوص، ومن تلك المؤتمرات :

« المؤتمر القومي السنوي الحادي عشر (العربي الثالث) " التعليم الجامعي العربي: آفاق الإصلاح والتطوير" المنعقد في جامعة عين شمس خلال الفترة ١٨- ١٩ ديسمبر ٢٠٠٤م.

« المؤتمر السنوي الثالث عشر "الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية" والمنعقد في جامعة القاهرة خلال الفترة ٢٤- ٢٥ يناير ٢٠٠٥م.

« المؤتمر السنوي الثاني عشر (العربي الرابع) " تطوير أداء الجامعات العربية في ضوء معايير الجودة الشاملة ونظم الاعتماد" والمنعقد في جامعة عين شمس خلال الفترة ١٨- ١٩ ديسمبر ٢٠٠٥م.

« المؤتمر الأول حول "جودة الجامعات ومتطلبات الترخيص والاعتماد" المنعقد بجامعة الشارقة ٢٣- ٢٦ ابريل ٢٠٠٦، وذلك تحت مظلة المنظمة العربية للتربية الإدارية .

« المؤتمر العلمي السنوي الثاني " معايير ضمان الجودة والاعتماد في التعليم النوعي بمصر والوطن العربي " المنعقد في جامعة المنصورة في الفترة ١١- ١٢ ابريل ٢٠٠٧.

« المؤتمر العلمي السنوي (العربي الرابع - الدولي الأول) لكلية التربية النوعية " الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات وبرامج التعليم العالي النوعي في مصر والعالم العربي: الواقع والمأمول" المنعقد في جامعة المنصورة في الفترة ٨- ٩ ابريل ٢٠٠٩.

« مؤتمر " الاعتماد الأكاديمي لكليات التربية في الوطن العربي : رؤى وتجارب" والذي عقد في الفترة ١٨- ٢٠/٥/٢٠٠٩م بجامعة طيبة.

« المؤتمر الوطني الأول للجودة في التعليم العالي والذي عقد في كلية الإمامة بالرياض في الفترة من ١٤- ١٦ صفر ١٤٢٨هـ.

« المؤتمر الوطني الثاني للجودة في التعليم العالي بعنوان "أنظمة الجودة الداخلية بمؤسسات التعليم فوق الثانوي : الواقع والتطلعات " والمنعقد في الرياض خلال الفترة من ٦- ٨/١١/١٤٣٠هـ.

« يمكن أن تسهم هذه الدراسة في مقابلة المشكلات وأوجه القصور التي تعاني منها الجامعات فيما يتصل بتطوير وتصميم هذه البرامج ومواءمتها مع متطلبات الاعتماد، بما يواكب المستجدات والخبرات العالمية المعاصرة في هذا الصدد. كما أن هذه المتطلبات ستوفر قواعد لمقارنة المكتسب والمتحقق من هذه البرامج بالمستهدف منها.

• حدود الدراسة :

« الحدود المكانية: اقتصرَت الدراسة على الجامعات السعودية الحكومية التي تقدم برامج دراسات عليا في الإدارة التربوية، والتي مر على تأسيسها خمس سنوات أو قامت على الأقل بتخريج الدفعة الأولى من طلبتها.

« الحدود الزمانية: الفترة الزمنية ١٥/٥/١٤٣١هـ إلى ١٥/٦/١٤٣٢هـ

« الحدود الموضوعية: اقتصرَت الدراسة على التعرف على درجة توافر بعض معايير الاعتماد الأكاديمي في برامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية وذلك في محاور ثلاثة رئيسة هي : الإطار المفاهيمي ، إدارة برامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية، عمليتي التعليم والتعلم.

« الحدود البشرية: أعضاء هيئة التدريس ببرامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية بالجامعات السعودية.

• **مصطلحات الدراسة :**

• **الاعتماد الأكاديمي** Academic Accreditation :

يعرفه مجلس اعتماد التعليم العالي في الولايات المتحدة Council of Higher Education Accreditation (CHEA) بأنه عملية مراجعة خارجية للجودة (External Quality Review) تستخدم بواسطة التعليم العالي لمراقبة الكليات والجامعات والبرامج التعليمية لضمان الجودة وتحسينها (Eaton, 2006: 3).

ويقصد به في هذه الدراسة تلك العملية التي يتم من خلالها تقويم جودة برامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية من قبل هيئات مستقلة معتبرة للتأكد من (١) وفاءها بمجموعة من المعايير المحددة سلفاً، (٢) وامتلاكها أهدافاً ملائمة ومحددة بشكل دقيق، (٣) وأن لديها من الموارد ما يمكنها من تحقيق تلك الأهداف والاستمرار في ذلك.

• **الاعتماد التخصصي أو البرامجي** Specialized or Program Accreditation :

ويطلق عليه الاعتماد التخصصي أو المتخصص، ويقصد به تقييم البرامج بمؤسسة ما، والتأكد من جودة هذه البرامج ومدى تناسبها لمستوى الشهادة الممنوحة (طعيمة، ٢٠٠٦ م : ١١).

ويقصد به الباحث في هذه الدراسة اعتراف بالكفاءة والجودة الأكاديمية لبرامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية للتأكد من أنها تحقق متطلبات ومعايير الاعتماد.

• **المعيار في الاعتماد** Accreditation Standard :

هو بيان بالمستوى المتوقع الذي وضعته هيئة مسئولة معترف بها بشأن درجة أو أهداف معينة يراد الوصول إليها، ويحقق قدراً منشوداً من الجودة " Quality أو التميز " Excellence " (مصطفى ، ٢٠٠٩ م : ٢٠).

والمعايير هي الأبعاد التي تحدد مستوى النوعية، أو تعبر عنها، ويدخل في ذلك مجموعة من العناصر مثل : القائمين على المؤسسة أو البرنامج، ومصادر التعليم والتعلم، وأهداف المؤسسة أو البرنامج، والمنافع المتوقعة. (Houghton, 1996:42-45).

ويقصد به الباحث في هذه الدراسة الحد الأدنى من المواصفات والمستويات المعيارية التي يجب توفرها في برامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية بحيث توصف أنها معتمدة أكاديمياً.

• **برامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية** Graduate Educational Administration programs :

هي تلك البرامج التي تقدمها أقسام الإدارة التربوية أو غيرها من الأقسام في الجامعات السعودية في مرحلة الدراسات العليا لمنح درجتى الماجستير والدكتوراه في تخصص الإدارة التربوية؛ وهي تحديداً تقدم في الجامعات

التالية: جامعة أم القرى، وجامعة الملك سعود، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة طيبة، وجامعة الملك خالد، وجامعة الملك فيصل، وجامعة الأميرة نورة، وجامعة الملك عبد العزيز.

• الإطار النظري والدراسات السابقة :

شهد التعليم الجامعي في الوطن العربي عموماً والمملكة تحديداً توسعاً كمياً متسارعاً خلال العقود الثلاثة الماضية، إلا أن هذا التوسع بقي قاصراً على استيعاب الأعداد المتزايدة الراغبة في الالتحاق بهذا النوع من التعليم، ولم يواكبه تحسن في نوعية هذا التعليم وجودته. وبقي هذا التعليم ولأسباب وعوامل متعددة محافظاً على تقليديته، سواء من حيث فلسفته وأهدافه وهياكله الإدارية وبناءه التنظيمية، أو من حيث محتوى برامجهِ وأساليهِ ونظم التقويم المعتمدة فيه. ونتيجة لجمود وتقليدية نظام التعليم الجامعي في الوطن العربي، فقد وجهت إلى هذا النظام الانتقادات بسبب قصور فاعليته وكفاءته التي تجلت من خلال عدم قدرته على الاستجابة للمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للمجتمع العربي، فضلاً عن عدم تمكنه من مواكبة الثورات العلمية والمعلوماتية والتكنولوجية والإدارية التي أخذت تجتاح المجتمعات المعاصرة في الدول المتطورة والنامية على حد سواء (الخطيب والخطيب: ١٤٢٥هـ: ١٥١-١٥٢).

ولذا انتهجت مؤسسات التعليم العالي بعض المداخل التطويرية لتحقيق الجودة المنشودة وفي مقدمتها تطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي باعتباره وسيلة من مداخل ووسائل ضمان الجودة. وباعتباره عملية تقييم، فإنه يتخطى تحقيق الجودة إلى كونه يمثل نوعاً من التقييم المؤسسي الشامل والموجه. ولذا سنعرض في هذا الفصل لمفهوم الاعتماد الأكاديمي، وتاريخه ونشأته، وفلسفته وأهدافه، وأهميته ومبرراته ودواعيه، وأنواعه ومراحله ليكون ذلك إطاراً تمهيدياً لما سيأتي بعده من مباحث تتناول موضوعات أخرى أكثر تفصيلاً.

• مفهوم الاعتماد الأكاديمي :

تعددت آراء الباحثين وإسهاماتهم حول مفهوم الاعتماد الأكاديمي، وسنتناول فيما يلي طرفاً من هذه الإسهامات في هذا الصدد بغية التوصل إلى سمات جامعة تجمع هذه الإسهامات وتؤلف بينها

يشير مفهوم الاعتماد في المعجم الوجيز (٢٠٠٠ م: ٤٣٣) إلى أنه مشتق من الفعل عمد الشيء عمداً أي أقامه بعماد ودعمه، وعمد الشيء : قصده. ويقال اعتمد الرئيس الأمر: وافق عليه وأمر بإنفاذه، وتعمد الأمر : قصده. ويفهم من ذلك أن معنى الاعتماد ينطوي على الإقرار والموافقة.

وفي قاموس المورد لمخير البعلبكي (١٩٩٠ م: ٢٤)، يأتي الفعل accredit بمعنى "يجيز" أو "يقر" أو "يصدق بصحة شيء ما"، ويأتي المصدر accreditation بمعنى "الإقرار والموافقة والقبول".

ويعرفه قاموس التراث الأمريكي American Heritage Dictionary The (١٩٩٧ م: ٩) في طبعته الثالثة بأنه "الاعتراف بأن المؤسسة التعليمية

تحتفظ بالمعايير المطلوبة لخريجها لكي تؤهلهم للالتحاق بمؤسسات تعليم أعلى، أو أن يحصلوا على اعتماد للممارسة المهنية".

أما من حيث المعنى الاصطلاحي، فتعريفات الاعتماد كثيرة، ويكاد لا يأتي عليها الحصر، ومن أهمها ما يلي :

« يعرفه مجلس اعتماد التعليم العالي في الولايات المتحدة (Council of Higher Education Accreditation) (CHEA) بأنه عملية مراجعة خارجية للجودة (External Quality Review) تستخدم بواسطة التعليم العالي لمراقبة الكليات والجامعات والبرامج التعليمية لضمان الجودة وتحسينها .(3 : Eaton, 2006)

« الاعتراف بالمؤسسة التعليمية من قبل الروابط الأكاديمية والتنظيمات المهنية في ضوء معايير تحددها هذه المنظمات والهيئات المختلفة (الرشيد، ١٩٨٦م: ٢٦٧ - ٢٦٩).

« مكانة أو وضع أكاديمي علمي يمنح للمؤسسة التعليمية أو البرنامج الأكاديمي مقابل استيفاء معايير معينة للجودة وفق ما يتفق عليه مع مؤسسات التقويم والاعتماد التربوية (مفيد والزيادات، ٢٠٠٨م: ٢٧١، أبو سنيّة، ٢٠٠٤م: ١، 42: Houghton, 1996).

« عملية تقييم تخضع لها المؤسسة أو أحد برامجها بمبادرة طوعية منها لا تنفيذاً لقرار حكومي، وعادة تقوم بعملية التقييم إحدى هيئات الاعتماد استناداً إلى معايير محددة ثم تقرر بنتيجتها أن تلك المؤسسة أو ذلك البرنامج قد استوفي الحد الأدنى من المعايير فيصبح بالتالي معتمدا لفترة زمنية محددة (أبو دقة وعرفة، ٢٠٠٧م: ٤).

« وتعرفه الموسوعة الدولية للتعليم العالي بأنه الاعتراف العلني لمدرسة ما أو معهد أو كلية أو جامعة أو برنامج دراسي متخصص تتوافر فيه مؤهلات ومعايير تعليمية معينة معترف بها رسمياً، ويتضمن الاعتراف بتقييم علمي مقبول الجودة لمؤسسات التعليم أو البرامج بهدف التطوير والتشجيع نحو الأفضل لهذه البرامج باستمرار. (حسين، ١٤٢٦هـ : ١٧٤).

« برنامج أو خدمة تؤكد للمجتمع التربوي، ولعامة الناس، ولغيرهم من الوكالات والمنظمات، بأن المؤسسة التعليمية أو البرنامج التعليمي يتميز بأنه (أ) يقوم على أهداف تربوية ملائمة ومعرفة بشكل واضح، (ب) ويحافظ على الشروط التي يتحقق من خلالها الإنجاز بشكل معقول، (ج) ويحقق أهدافه إلى حد كبير، (د) ويتوقع منه أن يستمر في ذلك (الخطيب، ٢٠٠٤م: ١٠).

« وتعرفه جمعية شمال الغرب الأمريكي للكليات والمعاهد بأنه عملية تقييم بها هيئة خاصة غير حكومية مؤسسة تعليمية أو برنامجاً دراسياً، وتُعترف بها رسمياً أنها حققت معايير أو مقاييس معينة محددة مسبقاً، وتشمل تلك العملية الدراسة الذاتية الدورية والتقييم الأولي من قبل الأقران-Abu (Ashour, 1995: 13).

« عملية مراجعة للجودة الخارجية في التعليم العالي، لفحص الكليات والجامعات وبرامج التعليم العالي من أجل ضمان الجودة وتحسينها أو هو

صيغة رسمية ومنشورة حول جودة المؤسسة أو البرنامج يمنح عقب التقويم القائم على مستويات متفق عليها سلفا (البهواشي، ٢٠٠٧م: ٢٠).

« إستراتيجية لقياس كفاءة المؤسسة العلمية وبرامجها بهدف تأكيد الجودة وتحسين أداء المؤسسات الأكاديمية وبرامجها التعليمية بحيث تقابل أو تتجاوز المعايير المعلنة لمنظمات الاعتماد، محققة بذلك رسالتها وأهدافها المعلنة (صانع، ٢٠٠٧: ١).

« العمليات الاختيارية التي يقوم بها فريق من المتخصصين من خلال جمعيات غير حكومية لإنجاز هدفين هما : جعل المؤسسات الأكاديمية مسئولة أمام بعضها البعض عن تحقيق أهداف محددة وملائمة لها ولبرامجها وفحص مدى وفاء هذه المؤسسات وبرامجها بمعايير محددة مسبقا : Kells, 1983 (10).

« الاعتراف الذي يتم منحه من هيئة ضمان الجودة التعليمية والاعتماد في بلد ما لمدرسة أو كلية أو جامعة ما، والتي تثبت أن برامجها تتفق مع معايير معترف بها قوميا أو عالميا، وأنها تمتلك بالفعل نظاما لضمان الجودة التعليمية، وتعمل على التحسين المستمر لأنشطتها الأكاديمية والعملية وفقا للضوابط المعلنة التي تنشرها تلك الهيئة (المراغي، ٢٠٠٨م: ٣١).

يلاحظ من التعريفات السابقة أن هناك من الباحثين من يرى أنه عملية تقويم أو عملية مراجعة للجودة، والبعض الآخر يصفه بالمكانة أو الوضع الأكاديمي، وفريق آخر يرى أنه شهادة تمنح ويتم تجديدها، وهناك من يرى أنه إستراتيجية قياس، ويذهب البعض إلى القول بأنه برنامج أو خدمة. يلاحظ كذلك أن البعض أشار إلى الاختيارية والطوعية كسمة للاعتماد الأكاديمي والبعض لم يشير إلى ذلك. وتتفق جميع التعريفات أعلاه على ضرورة الوفاء بمعايير ومستويات معينة كشرط أساسي للحصول على الاعتماد الأكاديمي. وأشارت مجموعة من التعريفات إلى أن الاعتماد يجري للتأكد من أن المؤسسة تحقق أهدافها المحددة لها سلفا. يلاحظ كذلك أنها أشارت جميعها إلى ضرورة الحصول على الاعتماد من جهات خارجية أو هيئات ومنظمات الاعتماد. وأشارت كذلك معظم التعريفات السابقة إلى أن الاعتماد موجه نحو التأكد من جودة المؤسسة ككيان موحد وجودة برامجها من جهة أخرى.

واتساقا مع ما سبق، وتمشيا مع أهداف الدراسة، يمكن التوصل إلى التعريف التالي للاعتماد الأكاديمي: عملية اختيارية طوعية لتقويم جودة مؤسسات التعليم العالي وبرامجها من قبل هيئات مستقلة معتبرة للتأكد من (١) وفاءها بمجموعة من المعايير المحددة سلفا، (٢) وامتلاكها أهدافا ملائمة ومحددة بشكل دقيق، (٣) وأن لديها من الموارد ما يمكنها من تحقيق تلك الأهداف والاستمرار في ذلك.

• فلسفة الاعتماد الأكاديمي وأهدافه

تقوم فكرة اعتماد المؤسسات التعليمية على أساس أنه من حق سائر المستفيدين من الخدمة التعليمية التأكد من أن المؤسسات التعليمية تقدم هذه الخدمة التعليمية بأفضل أداء ممكن وأفضل جودة ممكنة. كذلك يعتبر الاعتماد مدخلا تقويميا يساعد هذه المؤسسات التعليمية في البحث دائما عن

مواضع قوتها لدعمها، وعن مواطن ضعفها لإصلاحها؛ بمعنى أن الاعتماد يقوم على حتمية التغيير لصالح تحقيق الأهداف ودعم الايجابيات وتجاوز السلبيات وعلاجها.

وحسب الزيادات ومجيد (٢٠٠٨م: ٢٧٥ - ٢٧٦) فعملية الاعتماد الأكاديمي تستند على عدد من المنطلقات التي تعبر عن إطارها الفلسفي وهي :

« الإصلاح الجامعي عملية مستمرة لا تتوقف عند مرحلة معينة لأن تقويم الأداء الجامعي عملية مستمرة أيضا، والاعتماد الأكاديمي مرحلة ينبغي أن تتجدد كلما استجدت متغيرات جوهرية.

« الإصلاح الجامعي عملية شاملة مما يستلزم تقويم مختلف عناصر العملية التعليمية، وأن يمتد الاعتماد الأكاديمي ليشملها جميعها، وهذا هو الاعتماد المؤسسي الذي يتناول المؤسسة كاملة وليس وحدة منها.

« الاعتماد الأكاديمي ليس هدفا في حد ذاته، وإنما ضمان للجودة ورفع لمستوى الأداء لأقصى درجة ممكنة من الهدف.

« الاعتماد الأكاديمي في أساسه ليس ترخيصا أو ترقيا للمؤسسات، وليس كذلك منحاً لشهادات جامعية كما أنه لا يستهدف الحد الأقصى من الأداء.

« المؤسسة التعليمية منظومة متكاملة وتقاس مدى جودتها بمدى التفاعل بين عناصرها، وينبغي الحكم على كل منها في ضوء الآخر؛ وهو الأمر الذي يتيح مدخل الاعتماد الأكاديمي.

وتلخص Houghton الفلسفة الأساسية التي يقوم عليها الاعتماد الأكاديمي بأنها ضمان مستوى من الجودة في البرامج التعليمية التي تقدمها مؤسسات التعليم المتنوعة لعملائها، والمساعدة في تحقيق التطور المستمر للبرامج التعليمية التي تقدمها مؤسسات التعليم لتلبية لاحتياجات المستفيدين المختلفة، فالبرامج التعليمية التي تخضع خلال فترة زمنية لإجراءات تقويم صارمة، تكون قد استوفت بجدارة الشروط اللازمة التي تقتضيها معايير الاعتماد وأصبح خريجوها مؤهلون للدخول في عالم المهنة وممارستها (Houghton, 1996 : 44).

ومن حيث الأهداف فالاعتماد الأكاديمي يهدف بشكل رئيس إلى ضمان جودة المؤسسات ككيان موحد، وكذا ضمان جودة البرامج الأكاديمية التي تقدمها، وذلك من خلال العمليات التي تقوم بها جمعيات الاعتماد الأكاديمي للتأكد من أن هذه المؤسسات تمتلك أهدافا ملائمة لها، وتمتلك كذلك الموارد البشرية والمادية والتنظيمية التي تمكنها من تحقيق هذه الأهداف حاضرا ومستقبلا. وبشكل عام، تتحدد أهداف الاعتماد الأكاديمي في التالي: (1-2 ، Eaton, 2003, Sterian, 1992: 4-5):

« تحسين جودة وكفاءة التعليم العالي؛ فالاعتماد هو الوسيلة الأساسية التي يمكن من خلالها توكيد الجودة للدارسين والجمهور على أن المؤسسة أو البرنامج التعليمي يفي بالحدود الدنيا من المعايير الموضوعة لكل من أعضاء هيئات التدريس والمناهج والدارسين والخدمات المقدمة لهم.

« تطوير قدرة مؤسسات التعليم العالي على التقييم الذاتي بهدف التطوير المستمر.

« المساعدة في تطوير واستحداث برامج ومؤسسات جديدة .

« المساعدة في التعريف بأهداف العملية التعليمية لكل مؤسسة وتحديد الشروط والآليات التي من خلالها يتم التحقق من بلوغها.

« إتاحة الفرصة أمام مؤسسات التعليم العالي في الحصول على الدعم المالي من الدولة، فالاعتماد يمنح فقط للمؤسسات التي تتمتع بحالة من الاستقرار المالي، حيث يعتبر ضرورة من الضرورات اللازمة لكي تحصل المؤسسات التعليمية على دعم مالي من الحكومة .

« تسهيل عملية التحويل بين المقررات المختلفة وبين الكليات والجامعات المختلفة؛ إذ إن حصول الكلية أو الجامعة على الاعتماد يعتبر شرطاً أساسياً لإمكانية التحويل إليها.

« إيجاد الثقة لدى أرباب العمل وجهات التوظيف؛ فخريجي الجامعات والكليات والبرامج المعتمدة يجدون فرصة أكبر في التوظيف، ويلقبون قبولا أكثر لدى أصحاب العمل أكثر من خريجي الجامعات والبرامج والكليات غير المعتمدة. يضاف إلى ذلك أن شركات ومؤسسات الأعمال تقدم منحها للملتحقين بالمؤسسات التعليمية المعتمدة.

وبشكل عام، يمكن القول أن الاعتماد الأكاديمي يهدف بشكل أساسي إلى التأكد من رصانة المستوى العلمي للمؤسسة التعليمية، والتأكد كذلك من أنها تعمل على تحقيق مستويات جيدة من الأداء الأكاديمي والمهني في البرامج التي تقدمها؛ الأمر الذي يعزز قدرتها المؤسسية وفعاليتها التعليمية في تحقيق رسالتها وأهدافها التربوية. يشار كذلك إلى أن الاعتماد الأكاديمي يستهدف تعزيز التنافسية بين مؤسسات التعليم العالي فيما يتصل بعملية التطوير القائمة على المعايير، ويعمل كذلك على ترسيخ ثقافة المحاسبة والمساءلة في البنى التنظيمية لهذه المؤسسات.

• أهمية الاعتماد الأكاديمي

يؤدي تبني مبادئ الاعتماد الأكاديمي ومعاييرها في مؤسسات التعليم العالي إلى تحقيق فوائد جمة يمكن إجمالها في التالي (الموسوي، ٢٠٠٣م: ٢٣٦):

« تأمين النمو المهني والأكاديمي للعاملين في المؤسسة التربوية.

« سير العمل الأكاديمي وفق منظومة فعالة توفر الرضا لجميع العاملين في المؤسسة .

« زيادة التفاعل والتعاون بين أعضاء هيئة التدريس، وزيادة دافعية العمل والإنتاج العلمي لديهم

« تحقيق الانضباط الذاتي لدى العاملين في المؤسسة.

« شيوخ مبدأ المسألة والمحاسبة الذاتية والجماعية في عمل المؤسسة.

« زيادة مستوى الإسهام الأكاديمي لعضو هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي.

« توثيق العلاقة بين خريجي الجامعة وأساتذتها.

« زيادة دافعية الطالب للتعلم وتنمية مهارات التعلم الذاتي لديه.

« إشاعة القيم الايجابية ونبد الاتجاهات السلبية في المؤسسة التربوية.

وبشكل أكثر تفصيلاً، يمكن القول أن أهمية الاعتماد الأكاديمي تكمن في كونه يقدم خدمات جليلة لجهات عدة تتمثل في التالي (الظاهر وأخرى) : (٥٠٤ - ٥٠٢ : ٢٠٠٩م)

• بالنسبة للمؤسسات التعليمية :

« يساعد المؤسسات في تعرف نواحي القوة ونواحي الضعف، والفرص المتاحة من خلال عمليات مراجعة معلنة

« يعد الاعتماد دليلاً على الاعتراف بالمؤسسة بين مؤسسات التعليم الأخرى مما يمنح المؤسسة وضعاً ومكانة أفضل.

« يساعد المؤسسات التعليمية على تقديم الإثباتات للطلاب والجمهور العام على جودة ما تقدمه من برامج، ولكي تحصل على الدعم المالي الحكومي.

« يسهم الاعتماد في ضمان جودة المؤسسات التعليمية وما تقدمه من برامج من خلال تحديد معيار للجودة كحد أدنى للقبول من جانب الجمهور العام.

• بالنسبة للطلبة :

« يسهل الاعتماد الطلاب المتميزين على تحديد واختيار البرامج عالية الجودة.

« ييسر عمليات تحويل الطلاب وانتقالهم بين المؤسسات التعليمية المختلفة حيث تضع المؤسسات المستقبلية في اعتبارها كون المؤسسات التعليمية التي يأتي منها الطلاب ضمن المؤسسات التعليمية المعتمدة

« يعد الاعتماد شرطاً أساسياً لحصول الطلاب على الأشكال المختلفة من الدعم الحكومي كالمناح الطلابية، والقروض.

« يسهل الاعتماد الاعتراف بالدرجات العالمية التي يحص عليها الطلاب من الدول الأخرى، ومن ثم تسهيل حركة الطلاب بين مؤسسات التعليم العالي

• بالنسبة للمشتغلين بالتعليم وأرباب العمل :

« يضمن الاعتماد للمشتغلين بالتعليم أن المتحقين بالهنة قد تلقوا التعليم والتدريب اللازمين لإعدادهم للممارسة الفعالة.

« يسعى المشتغلون بمهنة التعليم إلى الاعتماد لأنه يضفي الشرعية على برامجهم، ويضمن مستوى مقبولا من الجودة فيها، كما يمنح قيمة مضافة لعملهم .

« يعد الاعتماد على درجة كبيرة من الأهمية لأرباب العمل في تقييم أوراق المتقدمين للوظائف والمفاضلة بينهم، وكذلك في توفير الدعم المالي للموظفين.

« يبحث أصحاب الأعمال والتجارة والصناعة عن المؤسسات والبرامج المعتمدة كمصدر للحصول على الموظفين وبرامج التعليم المستمر والمشرعات البحثية وغيرها

• بالنسبة للجمهور العام :

« يعتبر الاعتماد مدخلاً للمحاسبية بحيث يعمل على توفير الضمانات للجمهور العام أن خريجي المؤسسات التعليمية المعتمدة قد اكتسبوا المعرفة والمهارات والميول اللازمة لمساعدة كافة الطلاب على التعلم.

واتساقاً مع ما سبق، يمكن القول أن فوائد الاعتماد الأكاديمي لا تنحصر في المؤسسة التي تطلب الاعتماد بل تتعداها لتشمل كافة الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة التعليمية أو البرنامج التعليمي؛ مما يؤكد فعالية هذا الأسلوب لتطوير المؤسسات والبرامج وتحسينها وتعديلها لتلبي احتياجات ورغبات جميع الشركاء طلاباً كانوا أو معلمين أو أرباب عمل أو جمهور المجتمع بصفة عامة والذي يمثل له الاعتماد شكلاً من أشكال المحاسبية للمؤسسة التعليمية.

• أنواع الاعتماد الأكاديمي

تبدأ عمليات الاعتماد في المؤسسات التعليمية باعتماد المؤسسة ككيان موحد وفق معايير معينة تحكم على القدرة المؤسسية والفاعلية التعليمية لتلك المؤسسة، ثم إذا تم منح المؤسسة الاعتماد المؤسسي العام أو الأولي، تبدأ في تقديم طلبات الاعتماد الأكاديمي لبرامجها المختلفة وهو ما يسمى بالاعتماد التخصصي أو البرنامجي وذلك من قبل هيئات الاعتماد التخصصي. ومتى ما حصلت على الاعتماد لأي برنامج تبدأ الخطوة التالية باتجاه نوع ثالث من الاعتماد وهو الاعتماد المهني والذي يحكم على كفاءة وأهلية الخريجين (طالبي الوظائف) للمهن المختلفة التي يعدون للالتحاق بها. وفيما يلي تفصيل أنواع الاعتماد الأكاديمي الثلاثة:

• أولاً : الاعتماد المؤسسي Institutional Accreditation :

ويعرف بأنه اعتماد عام يركز على تقييم أداء المؤسسة التعليمية بصورة شاملة. وفيه تعتمد مؤسسة التعليم ككل؛ بمعنى تقييم كفاءة المؤسسة كوحدة واحدة من حيث قدرتها على تقديم خدمات تعليمية تفي بالحد الأدنى من المعايير المتفق عليها. (النجار، ٢٠٠٧م: ٨٠١).

ويقصد به التأهيل الأولي والمبدئي للمؤسسة التعليمية على اعتبار أنها وحدات عامة متكاملة (Total Operating Units). ويمثل الحصول على هذا النوع من الاعتماد الخطوة الهامة والضرورية والأولى للتأكد من أن المؤسسة التعليمية قد استوفت كل الشروط والمعايير التي تقرها هيئة الاعتماد (أمين وآخرون، ٢٠٠٥م: ٧٠٨). وتشمل هذه المعايير كل جوانب العملية التعليمية للمؤسسة ابتداء من الرسالة والأهداف والإطار المفاهيمي للمؤسسة والمصادر المالية والبشرية وعمليات التقويم والهيكل التنظيمي والأدوات والمرافق وعلاقة المؤسسة بمجتمعها.

وبشكل عام يسعى الاعتماد المؤسسي إلى التحقق من أن المؤسسة التعليمية تمتلك أهدافاً محددة وواضحة بشكل كبير، وأن لديها من الموارد البشرية والمادية ما يمكنها من تحقيق تلك الأهداف في الوقت الحاضر، كما يفترض أن تكون لديها خطط مستقبلية للاستمرار في هذا الاتجاه.

• ثانياً : الاعتماد البرنامجي أو المتخصص Specialized or Program Accreditation :

وهو اعتماد يمنح للبرامج الأكاديمية المتخصصة بعد حصول المؤسسة التعليمية على الترخيص الأولي أو الاعتماد العام؛ وذلك بعد سنة واحدة من تخريج الدفعة الأولى على الأقل لضمان الحصول على عملية تقويم متكاملة،

ويتم ذلك من خلال فحص دقيق لكل ما يتعلق بالبرامج الدراسية في كافة مراحلها، وأعضاء هيئة التدريس ومؤهلاتهم الأكاديمية وخبراتهم ونشاطاتهم البحثية، وعدد الطلاب وأدائهم في الامتحانات وسجلاتهم الأكاديمية، وكذا مصادر التعلم كالمكتبة والمختبرات، وكافة المستلزمات الأخرى. (Houghton, 1996: 42)

ويرى الجندي (٢٠٠٠م: ١٩٧) انه إجازة لبرنامج دراسي تقوم به منظمة أو هيئة متخصصة، وتقرر بأن البرنامج يحقق أو يصل إلى الحد الأدنى من معايير الكفاءة والجودة الموضوعة سلفاً، بهدف طمأننة الرأي العام بأن هذه البرامج، وبالتالي خريجها، ذات كفاءة تحقق متطلبات وطموحات مزاولي المهنة بنجاح.

• ثالثاً : الاعتماد المهني Professional Accreditation :

وهو الاعتراف بالكفاية لممارسة مهنة معينة في ضوء معايير تصدرها هيئات ومنظمات مهنية متخصصة، حيث يختص بالاعتراف بجودة وأهلية الأشخاص لممارسة المهن المختلفة (الخولي، ١٩٧١م: ٢٢٣، حامد، ٢٠٠٧م: ١٠٦ مجاهد، ٢٠٠٨م: ٧٩-٧٠).

ويمنح هذا النوع من الاعتماد للشهادات الأكاديمية والمهنية ذات الصبغة المتخصصة كالعلوم الطبية والمهنية والمحاماة وإدارة الأعمال والتدريس، وذلك من قبل مؤسسات اعتمادية تقوم بها الاتحادات والروابط والنقابات المهنية الخاصة بكل مهنة. فمن المعارف عليه _ على سبيل المثال _ في معظم دول العالم أنه لا يكفي للعمل بمهنة التدريس الحصول على الدرجة الجامعية أو التدريب الميداني، وإنما لا بد من الحصول على ترخيص بمزاولة المهنة، ففي المملكة المتحدة يشترط المرور بعدد من الاختبارات التحريرية والشفهية والصحية لتقويم واختبار صلاحية المتقدمين لمهنة التعليم، وفي الولايات المتحدة يقوم المجلس القومي لاعتماد المعلم NCATE على الترخيص للمدرسين الجدد. (حسين، ١٤٢٦هـ: ١٨٣)

وتأسيساً على ما سبق، يظهر لنا أن هناك ارتباط وثيق بين الأنواع الثلاثة للاعتماد، فكلها تنشد تحقيق الجودة وضمانها؛ فالاعتماد المؤسسي يقدم الإثباتات على قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها التي وضعت من أجلها. وهو أي الاعتماد المؤسسي يمهد الطريق للمؤسسة للحصول على اعتماد برامجها التخصصية. وبالمثل فالاعتماد التخصصي أو البرامجي يتيح الفرصة للمؤسسة للحصول على الاعتماد المهني لخريجي تلك البرامج والذي يزيد من فرصة انخراطهم في الوظائف الحكومية أو المهن المختلفة في سوق العمل.

• مراحل الاعتماد الأكاديمي

تمر عملية الاعتماد الأكاديمي بسلسلة طويلة من الإجراءات والعديد من المراحل وصولاً إلى القرار النهائي للاعتماد أياً كان نوع هذا القرار، وتأخذ هذه الإجراءات والمراحل زمناً طويلاً قد يصل إلى عدة سنوات، وفيما يلي نتناول مراحل عملية الاعتماد الأكاديمي والتي يتفق عدد كبير من الباحثين في مجال الاعتماد على أنها تتمثل في التالي :

• **الدراسة الذاتية Self-Study :**

تقع مسؤولية إجراء التقويم الذاتي على المؤسسة نفسها، ويكون التقويم الذاتي أهم العناصر في عملية التقويم الخارجي. وتجرى المؤسسة تقييما ذاتيا موضوعيا وعلميا، يأتي في شكل دراسة تفصيلية وشاملة عن أوضاعها الحالية وفقا لمقاييس التقويم الذاتي للجهة التي ترغب في الحصول على الاعتماد منها.

وتشمل هذه الدراسة كافة المعلومات الخاصة ببرامجها الأكاديمية وهيكلها الإداري والمالي، والخدمات التي تقدمها للمجتمع المحلي، ومجالات البحوث والتطوير التي تقوم بها. وتدعم هذه الدراسة بكافة الوثائق الضرورية على شكل ملاحق وجداول وبيانات توضح مصداقية الدراسة، وقد تحتوي الدراسة الذاتية على التصورات المستقبلية ذات المدى القريب والمتوسط والتخطيط للتطورات الهامة للمؤسسة التعليمية كأحد المؤشرات الايجابية لفعاليتها في تطوير ذاتها، وتقدم هذه الدراسة للجهة المانحة للاعتماد لكي تشكل القاعدة والأساس في عملية التقويم. (Coombs&Allerd,1993: 165)

وعلاوة على أن التقويم الذاتي الموسع والشامل يلبي مطالب جهات الاعتماد إلا أنه في ذات الوقت يتيح للمؤسسة فرصة تحليل مكامن القوة والضعف لديها وبالتالي بناء خطتها الإستراتيجية لتعزيز جوانب القوة ومعالجة مكامن الضعف التي تم تشخيصها، وإدخال التحسينات المطلوبة في سائر مكوناتها الأكاديمية والتنظيمية والإدارية والبشرية.

• **التقويم التعاوني ومراجعة النظير Peer Review :**

وتسمى هذه المرحلة بمراجعة النظير Peer Review حيث يتم استدعاء مختصين قد يكونون أعضاء هيئة تدريس أو إداريون من مؤسسات مماثلة بعد إنهاء الدراسة الذاتية لمراجعتها وكأنهم يمثلون دور فريق الزيارة الميدانية (Eaton,2008:6). ويكون هؤلاء بمثابة مستشارين مقيمين يتم اختيارهم من الأوساط العلمية كرجاء للتقويم والمراجعة، ويقدمون النصائح والإرشاد للمؤسسة الراغبة في الحصول على الاعتماد الأكاديمي، إلى جانب تقويم الجودة التعليمية فيها باستخدام معايير مرنة ذات صبغة كيفية (الخطيب، ٢٠٠٣: ١٦٢).

وفي هذه المرحلة أيضاً، يطلب من العاملين بالمؤسسة التعليمية والقائمين بالتقويم ملء استبيان خاص عن أسلوب الدراسة الذاتية، والمعلومات والمؤشرات الواردة بها وصلاحياتها للتقويم، وأي توصيات أخرى يرونها ذات صلة بهذه العملية. ويلزم أن يقوم بهذه المهمة مجموعة من ذوي الخبرة والكفاءة والمقدرة الإدارية إلى جانب مجموعة من الأفراد من تتوفر فيهم الخبرة الأكاديمية التخصصية، بحيث يقوم هذا الفريق بالدراسة الفاحصة والدقيقة والمتأنية لتقديم الإجابات السليمة والاستفسارات والإيضاحات وعدم ترك المجال لمجرد الاستنتاجات من قبل اللجان الزائرة. وبعد الانتهاء من عملية التقويم التعاوني للدراسة الذاتية ومراجعتها، ترسل نسخة منها لكل فرد من الطاقم الذي سيقوم بالزيارة الميدانية (حسين ، ١٤٢٦هـ : ١٨٧).

• الزيارة الميدانية (زيارة الخبراء) Site Visit:

وتأتي هذه المرحلة بعد الانتهاء من مشروع الدراسة الذاتية، حيث يتم دعوة فريق من الخبراء الخارجيين لزيارة المؤسسة، ويقوم أعضاء الفريق بالتأكد من صحة ما جاء بالدراسة الذاتية على أرض الواقع، وفحص مدى تقدم المؤسسة في تحقيق رسالتها ووفاءها بالمعايير والشروط والمتطلبات التي سنتها جهة الاعتماد.

وعادة ما تقوم الهيئة المانحة للاعتماد بتشكيل لجنة أو عدد من اللجان المتخصصة لدراسة الوثائق المقدمة من قبل المؤسسة التعليمية، والقيام بزيارات ميدانية لمواقع البرامج لكي تتأكد من مصداقية وتطابق الدراسة الذاتية المقدمة، كذلك يتم إجراء المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس والإداريين والطلبة، والاطلاع مباشرة على كافة الأوضاع الحالية، وذلك بهدف تقويم مستوى هذه المؤسسة التعليمية. وتعد اللجنة بعد ذلك تقريرها الذي ترفعه للجهة المسؤولة عن منح الاعتماد (الحربي، ٢٠٠٥م: ١٥٨، القصبي، ١٣١٠: ٢٠٠٤).

وتحرص هيئات الاعتماد على أن تتكون فرق الزيارة الميدانية من عدد مناسب من الخبراء التربويين والأكاديميين المختصين في مجال الاعتماد، أو خبراء ومختصون مهنيون ذوي علاقة بطبيعة البرنامج. كما قد تضم في بعض الأحيان ممثلين عن جهات حكومية وقد تضم أفراداً من فرق تقييم عالمية.

• مرحلة التحكيم Action Judgment:

في نهاية الزيارة الميدانية، يقرأ الخبراء والزائرون تقريرهم في وجود عدد من ممثلي المؤسسات ويشرحون فيه مواقع القوة والضعف في المؤسسة أو البرنامج ومظاهر الاتفاق والاختلاف مع تقرير الدراسة الذاتية، ويمكن لأعضاء المؤسسة مناقشة ما جاء في هذا التقرير مع الزائرين لمراجعة تصحيحه. وبعد ذلك تقوم المؤسسة بمراجعة هذا التقرير النهائي لفريق المقيمين ومناقشة ما قد يرد به من مفارقات، وتحديد الخطوات التالية، لضمان شفافية كل جزء من هذه العملية وتفهم كافة الهيئات له، وعقد ورش العمل لمناقشة كافة جوانبه، وإعداد تقرير حوله حتى يتسنى اتخاذ القرار الملائم في النهاية (حسين، ١٤٢٦هـ: ١٨٩).

• القرار النهائي Final Resolution:

تقوم الجهة المسؤولة عن منح الاعتماد بدراسة كل التقارير والملاحظات والتوصيات المقدمة لها من قبل المؤسسة التعليمية المترتبة على الزيارات الميدانية من قبل اللجان المشكلة، ثم تتخذ قرارها على ضوء مدى التزام المؤسسة بالمعايير والمتطلبات المطلوبة. وعادة ما يتم منح الاعتماد لفترة محدودة من الزمن تتراوح عادة ما بين ٢ - ٥ - ١٠ سنوات وذلك تبعاً للمؤسسة التعليمية وتاريخ تأسيسها. ويجوز للمؤسسة أن تستأنف ضد أي قرار تشعر أنه لا يفي بحقوقها وذلك حسب شروط ولوائح معينة متفق عليها (حسين وإبراهيم، ٢٠٠٢م: ٢٧).

ومن الممكن تقسيم أنواع القرار النهائي إلى التالي (Hayward, 2001: 21):

« منح الاعتماد دون أية شروط ز

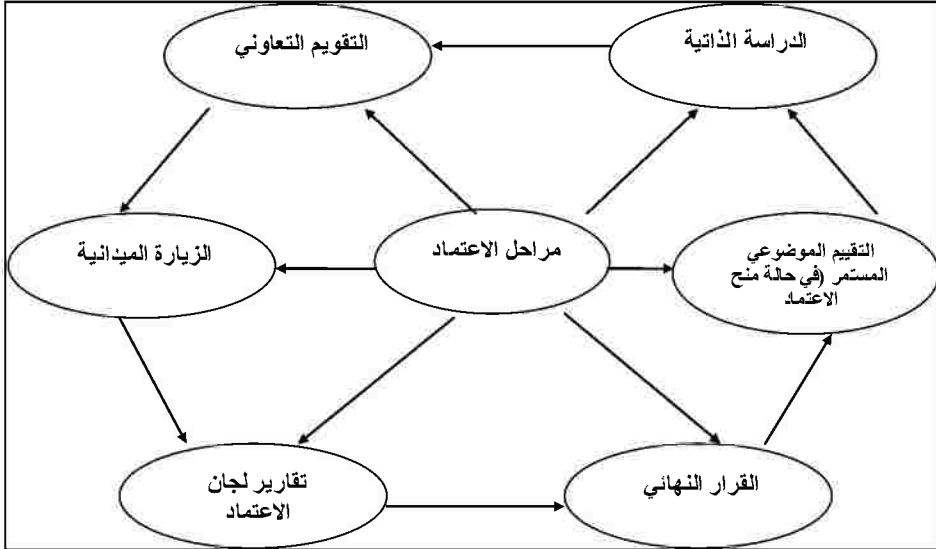
« منح الاعتماد ولكن بشروط .

« رفض الاعتماد .

كما يجوز سحب شهادة الترخيص أو عدم الموافقة على تجديدها إذا قامت أسباب تدعو إلى ذلك كمخالفة أحكام القاذون، أو تقديم المؤسسة لمعلومات خاطئة، أو عدم الالتزام بتعليمات الوزارة أو الإساءة لسلامة الدولة أو مخالفة القوانين والنظم المرعية في البلد (حسين، ١٤٢٦هـ : ١٨٩).

وفي حالة منح الاعتماد، يتم إعادة تقييم المؤسسات والبرامج بصفة دورية مرة كل خمس سنوات، حيث تقوم الجهة المسؤولة عن منح الاعتماد بإعطاء المؤسسة التعليمية مهلة للإصلاح ثم تعاود عملية التقييم، وفي كل مرة يتم إعداد دراسة ذاتية، وتخضع المؤسسات للزيارات الميدانية، وتستمر هذه العملية حتى تصل المؤسسة إلى مستوى الاعتماد المطلوب، وذلك بعد التأكد من تنفيذ المؤسسة لكل ما أوصت به اللجان المختلفة (الحربي، ٢٠٠٥م : ١٥٩).

والشكل التالي يوضح مراحل وخطوات الاعتماد التي تم تناولها سلفاً (حسين وإبراهيم، ٢٠٠٢ : ٢٥ - ٢٩):



شكل رقم (١) : مراحل الاعتماد

• نظام الاعتماد في المملكة العربية السعودية :

لم يكن الاهتمام بنظم الاعتماد والجودة في المملكة العربية السعودية وليد الفترة الراهنة بل كانت هناك جهود ومسامح ومحاولات عديدة في هذا الصدد منذ زمن، وذلك فيما يتصل بالمؤسسات التعليمية أو غيرها من المؤسسات. وسنعرض في الأسطر التالية طرفاً من تلك المحاولات والتطبيقات وفقاً لسياقاتها التاريخية.

كانت أولى محاولات تطبيق آليات التقويم الذاتي في المؤسسات التعليمية في المملكة العربية السعودية تلك الدراسة الذاتية التي قامت بها جامعة الملك

سعود عام ١٣٩٥هـ، وهي وأن لم تكن موجهة لأغراض الاعتماد إلا أنها كانت أشبه ما تكون بالدراسات التقييمية الشاملة (الملحم ، ١٤٢٨ : ٧٧) .

ومن هذه المحاولات ذات العلاقة بتحسين الجودة إنشاء لجنة الاعتماد الأكاديمي في الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية عام ١٤١٠هـ (الملحم ١٤٢٨ : ٧٨) . وتحت مظلة الجمعية قام آل شارع وآخرون (١٤٢٠) بدراسة استهدفت قياس الكفاءة الخارجية والداخلية للمدارس الأهلية، وبناء إستراتيجية شاملة لتطويرها، وإعداد نظام لاعتمادها تربوياً يتضمن المعايير والضوابط الأساسية لتقويم مستوى الأداء في هذه المدارس وجودة التعليم والتأكد من توفر الحد الأدنى من الشروط اللازمة للاعتراف بها (آل شارع وآخرون، ١٤٢٠ هـ) .

ومن تلك المحاولات والجهود الرامية إلى تحقيق الجودة وتحسينها تأسيس الهيئة السعودية للتخصصات الصحية بموجب المرسوم الملكي رقم م / ٢ / وتاريخ ١٤١٣ / ٢ / ٦هـ، والتي أسند إليها في بداية تأسيسها إصدار التراخيص لممارسي المهن الطبية، والإشراف على مقدمي الخدمة الصحية في البلاد، ثم توسعت مسئولياتها في عام ١٤٢٥هـ لتشمل الإشراف الكامل على معاهد ومراكز التدريب الصحية الأهلية، وإصدار التراخيص لها، وكذا الاعتراف ببرامج التدريب في تلك المؤسسات ومنحها الاعتماد اللازم لمواصلتها تقديم الخدمة التعليمية (الملحم، ١٤٢٨هـ : ٧٨) .

وفي سياق متصل، تم تأسيس اللجنة السعودية للجودة في ١٤٢١ / ٦ / ٢٦هـ الموافق ٢٠٠٠ / ٩ / ٢٤م، وضمت لجانها لجنة فرعية مختصة بتطبيقات الجودة في التعليم (الملحم، ١٤٢٨هـ : ٧٨) .

ومن الجهود المقدرة في هذا الصدد تجربة كلية الهندسة في جامعة الملك عبد العزيز، والتي تعتبر تجربة ناجحة ورائدة على مستوى الوطن العربي، حيث استطاعت بحلول نوفمبر ٢٠٠٣م الحصول على الاعتماد الأكاديمي للعديد من برامجها برصيد ١٢ برنامجاً من هيئة Accreditation Board for Engineering and Technology (ABET) . يضاف إلى ذلك تجربة كلية طب الأسنان في ذات الجامعة والتي حصلت على الاعتماد الأكاديمي من منظمة DentEd . وهي بذلك تعتبر أول كلية خارج إطار الاتحاد الأوروبي التي جرى تقويم واعتماد برامجها الأكاديمية بنجاح من هذه الهيئة (العيسى وسحاب ٢٠٠٦م : ٤٠٩ - ٤١٠) .

• الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي :

كان العرض السابق تعريفاً بالمحاولات والجهود التي كانت تبذلها جهات مختلفة في التعليم العالي بدوافع ذاتية منها سعياً منها لتحسين جودة برامجها وما تقدمه من خدمات. أما الحدث الأبرز والخطوة الأساسية الأولى في تبني التقويم والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي فهو تأسيس الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي National Commission (NCAAA) Accreditation of Assessment and Academic بناء على الموافقة السامية رقم ٧ / ب / ٦٠٢٤ في ١٤٢٤ / ٢ / ٩هـ المبنية على قرار مجلس التعليم العالي

رقم ١٤٢٤/٢٨/٣ هـ في جلسته الثامنة والعشرين المنعقدة بتاريخ ١٥/١/١٤٢٤ هـ . وتتمتع هذه الهيئة بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري والمالي تحت إشراف مجلس التعليم العالي، وهي السلطة المسؤولة عن شؤون الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي فوق الثانوي عدا التعليم العسكري من أجل الارتقاء بجودة التعليم العالي الحكومي والخاص، وضمان الجودة والشفافية، وتوفير معايير مقننة للأداء الأكاديمي.

وتعمل الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي وفق رؤية معينة وهي "أن تصبح معروفة داخل المملكة وخارجها بجودة وفعالية إسهاماتها في التحسين المستدام للجودة في كل قطاعات التعليم فوق الثانوي في المملكة العربية السعودية". كما أن للهيئة رسالتها التي تقوم على "تشجيع، ومساندة، وتقويم جودة مؤسسات التعليم فوق الثانوي، والبرامج التي تقدمها هذه المؤسسات، وذلك من أجل ضمان تحقيقها لأعلى المعايير العالمية في الجوانب التالية: (١) جودة حصيلة تعلم الطلبة، (٢) وجودة الإدارة والخدمات المساندة المتوفرة داخل المؤسسات التعليمية، (٣) وإسهامات مؤسسات التعليم فوق الثانوي في البحث العلمي وفيما تقدمه للمجتمع الذي تعمل به (www.ncaaa.org.sa)، تاريخ الدخول ٢٠١١/٥/١ م).

وتلتزم الهيئة في عملها على تحقيق رسالتها بالتعاون مع مؤسسات التعليم فوق الثانوي والتشاور مع القطاعات الصناعية ووكالات المجتمع وغيرهم من المستفيدين الذين تتأثر مصالحهم بجودة التعليم فوق الثانوي ، من أجل تحقيق الأهداف التالية (www.ncaaa.org.sa)، تاريخ الدخول ٢٠١١/٥/١ م):

- « وضع معايير لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي تتوافق مع المعايير العالمية مع مراعاة متطلبات البيئة المحلية.
- « إتباع عمليات لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي تتوافق مع الممارسة الجيدة المتعارف عليها عالمياً.
- « تقديم العون لمؤسسات التعليم فوق الثانوي من أجل مساعدتها على تقويم أداؤها، والتخطيط لتحسين هذا الأداء، وذلك من خلال تقديم المشورة، وتنظيم البرامج التدريبية وورش العمل، ونشر الكتيبات والأدلة، ومن خلال شبكة المعلومات العالمية وغيرها من الوسائل.
- « الالتزام بأن تكون قرارات الاعتماد موضوعية وعادلة ودقيقة وصارمة وبناءة.
- « تطوير وتوفير قواعد المعلومات الخاصة بالممارسات الجيدة، ومؤشرات الجودة لكل قطاعات التعليم فوق الثانوي في المملكة.
- « التعاون مع هيئات الاعتماد وضمان الجودة الأخرى، والعمل على أن تكون الهيئة رائدة في مجال الاعتماد وضمان الجودة على المستوى الإقليمي.
- « الالتزام بمضمون وثيقة الممارسة الجيدة المقررة من قبل الشبكة الدولية لهيئات ضمان الجودة في التعليم العالي (INQAAHE).

ويستند نظام الاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية إلى مجموعة من المبادئ والقيم الجوهرية التي تتبناها الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي والمتمثلة التالي (www.ncaaa.org.sa ، تاريخ الدخول ٢٠١١/٥/١):

« التميز : تحرص الهيئة على تحقيق أعلى مستوى ممكن من الجودة في كل أعمالها وأنشطتها، وتبذل كل ما بوسعها من أجل تحفيز التميز في مؤسسات التعليم فوق الثانوي. كما تحرص الهيئة على أن توكل عمليات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي إلى ذوي الخبرة والكفاءة والقدرة من المعنيين بشؤون التعليم فوق الثانوي على المستويين الدولي والوطني.

« الاستقلالية : تحرص الهيئة على العمل باستقلالية تامة في تطويرها لمعايير وإجراءات الجودة، وعند اتخاذ جميع قراراتها مع التزامها بالتعاون مع غيرها من المؤسسات والمنظمات والتزامها بمسؤوليتها تجاه المجتمع من خلال المجلس الأعلى للتعليم.

« الشفافية : تؤكد الهيئة أن كل ما تتبعه من سياسات وما تتخذه من إجراءات، وما تتبناه من أسس في اتخاذ قراراتها سيكون متاحا للعامه للفحص والتدقيق.

« الحيادية : تلتزم الهيئة بالعدل والحيادية في جميع تعاملاتها، وأن تتعامل بالمساواة مع جميع الجهات والأطراف، وتتبنى الهيئة ضوابط صارمة لمنع أي نوع من تضارب المصالح.

« النزاهة : تلتزم الهيئة في جميع تعاملاتها بأعلى المستويات الأخلاقية، سواء كانت هذه التعاملات على مستوى العمل داخل الهيئة ذاتها، أم على مستوى تعاملاتها مع المؤسسات الأخرى، أو الهيئات الحكومية، أو الأهلية، أو خبراء الجودة، أو أعضاء هيئة التدريس، أو الطلبة، أو فئات المستفيدين من أفراد المجتمع بصفة عامة. وتتبنى الهيئة الإجراءات الكفيلة بالالتزام بجميع منسوبيها وجميع من يمثلونها، بهذه القيم الأخلاقية العالية.

• مهام الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي :

تسعى هذه الهيئة ضمن ما تسعى إليه إلى القيام بالمهام الرئيسة التالية (www.ncaaa.org.sa، تاريخ الدخول ٢٠٠٩/٦/١٢ م) :

« وضع قواعد ومعايير وشروط التقويم والاعتماد الأكاديمي، وصياغة الضوابط التي تكفل تطبيقها في المؤسسات الأكاديمية المختلفة فوق الثانوي.

« وضع القواعد والمعايير الإطارية المتعلقة بمزاولة العمل الأكاديمي، مثل التدريس والتدريب، وصياغة الضوابط التي تكفل تطبيقها في المؤسسات الأكاديمية المختلفة، وإعداد اللوائح التي تنظم الإشراف على هذه المهن في تلك المؤسسات .

« الاعتماد العام للمؤسسات الجامعية الجديدة أو ما يعادلها مثل الكليات والمعاهد، واعتماد أقسامها وتخصصاتها وخططها الأكاديمية.

« المراجعة والتقويم الدوري للأداء الأكاديمي للمؤسسات الجامعية القائمة أو ما يعادلها، واعتماد أقسامها وخططها الدراسية أكاديميا مثل الكليات والمعاهد وتقويمها بشكل دوري.

« التنسيق حيال اعتماد برامج وأقسام مؤسسات التعليم العالي في المملكة أكاديميا من جهات الاعتماد العالمية.

« تقويم واعتماد برامج البكالوريوس والدبلوم العالي بعد البكالوريوس والماجستير والدكتوراه أو ما يعادلها والمراجعة الدورية لمتطلباتها.

- « تقويم واعتماد البرامج التخصصية الأكاديمية بعد الثانوية العامة مثل برامج الكليات المتوسطة والدبلومات العالمية الحكومية منها والأهلية.
- « تقويم واعتماد البرامج ذاتية الصبغة التدريبية والتعليمية في المؤسسات الحكومية والأهلية.
- « المشاركة في اقتراح الخطط العامة لإعداد وتطوير الأداء الأكاديمي في المجالات المختلفة.
- « نشر المعلومات والبيانات الخاصة بالاعتماد لأغراض التوعية والإعلام والبحث العلمي وإتاحتها للجهات والأفراد الراغبين الاطلاع عليها.

• تمويل الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي:

تعتمد الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي حالياً في تمويلها على الإعانات الحكومية بشكل كلي إلا أن المادة السابعة من لائحة الهيئة تشير إلى أن موارد الهيئة تتكون من التالي(www.ncaaa.org.sa)، تاريخ الدخول ٢٠٠٩/٦/١٢م):

- « رسوم عضوية المؤسسات الأكاديمية والتدريبية المعتمدة ذات العلاقة باختصاصات واهتمامات هذه الهيئة .
- « رسوم التقويم الأكاديمي واعتماد البرامج التدريبية .
- « الإعانات الحكومية .
- « الهبات والتبرعات التي يقرر مجلس الهيئة قبولها .
- « عائد استثمار أموال الهيئة وحصيلة نشر وبيع ما يتم إعداده من بحوث ودراسات ونشرات ودورات وندوات ومؤتمرات واستشارات وما تقدمه من خدمات

• إجراءات الاعتماد الأكاديمي ومراحله في المملكة العربية السعودية:

يمكن استيضاح إجراءات الاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية من خلال "دليل نظام الجودة والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية" والذي يقع في ثلاثة أجزاء، تتناول إجراءات وشروط الاعتماد والترخيص والتقويم الداخلي والخارجي للجودة، وفيما يلي شرح مختصر لمكونات هذا الدليل(دليل ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية ٢٠٠٨م) :

- « الجزء الأول من الدليل : ويقدم نظرة عامة لنظام توكيد الجودة والاعتماد الأكاديمي من خلال وصف المبادئ والأسس التي تشكل التوجه العام للهيئة، وتقديم ملخص للمعايير المطبقة من قبل الهيئة ،وتقدم كذلك مخططاً تهيدياً يتضمن مراحل المصادقة على المؤسسات التعليمية واعتماد البرامج التي تقدمها .
- « الجزء الثاني من الدليل: ويصف إجراءات توكيد الجودة الداخلية، وآليات تأسيس مراكز ووحدات الجودة داخل المؤسسات التعليمية، وإجراءات التخطيط والتقويم وكتابة التقارير حول البرامج التعليمية من توصيفات البرامج والمقررات وأنشطة الخبرة الميدانية، بالإضافة إلى الدراسة الذاتية وما يلحق بها من تقارير ونماذج .
- « الجزء الثالث من الدليل : ويتضمن تفصيلاً للمتطلبات والتحضيرات الواجب القيام بها للاستعداد للمراجعات الخارجية، وكذلك متطلبات

وشروط الاعتماد الأكاديمي للمؤسسات حديثة المنشأ، واعتماد وإعادة اعتماد البرامج التعليمية، والتقويم الخارجي للجودة والاعتماد والذي يعقد كل خمس سنوات لهذه المؤسسات.

وبشكل عام يمكن القول أن خطوات ومراحل الاعتماد الأكاديمي في الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي تتبع ذات الخطوات والمراحل الموجودة في النموذج الأمريكي للاعتماد وهي على النحو التالي (المسلم، ٢٠٠٨ م : ١٦ - ١٧) :
« الدراسة الذاتية : وتعددها المؤسسة أو البرنامج الذي يتقدم بطلب الاعتماد. وتهدف إلى قياس مستوى الأداء في ضوء معايير الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي.

« الزيارة الميدانية: وفي هذه المرحلة تستعين الهيئة بفريق متخصص يزور المؤسسة التعليمية لتحديد مدى تحقيق المؤسسة أو البرنامج لمعايير الاعتماد.

« الإعلان : إذا اقتنعت الهيئة باستيفاء معايير الاعتماد من قبل المؤسسة أو البرنامج، فإنها تصدر براءة الاعتماد وتدرج اسم المؤسسة أو البرنامج في قائمة المؤسسات أو البرامج المعتمدة.

« المتابعة: تتابع هيئة الاعتماد المؤسسات والبرامج المعتمدة خلال فترة الاعتماد للتحقق من الاستمرار في الوفاء بالمعايير.

« إعادة التقويم: يعاد تقويم كل مؤسسة أو برنامج بعد انقضاء فترة الاعتماد (٥ سنوات) من أجل تجديد الاعتماد أو سحبه.

يشار كذلك أن للهيئة الوطنية والاعتماد الأكاديمي إجراءات لترخيص واعتماد المؤسسات الجديدة الخاصة منها والعامة وكذلك الجامعات الدولية التي تود افتتاح أفرع لها أو كليات في المملكة العربية السعودية، وهي بشكل عام تمر بهذه المراحل الرئيسية (دليل ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية " الجزء الثالث ٢٠٠٨ م : ١٠٧) :

« التقدم لوزارة التعليم العالي بطلب الترخيص الأولي.

« الحصول على الرخصة الأولية بعد تقديم خطط مفصلة عن المؤسسة الجديدة وبرامجها، والتأكد من أنها متوافقة مع متطلبات وزارة التعليم العالي ومعايير الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد.

« التقدم بطلب إلى وزارة التعليم العالي لإنشاء هذه المؤسسة.

« تقوم الهيئة بتقويم الخطط وفقاً لمتطلبات الاعتماد الأكاديمي المؤقت للمؤسسات التعليمية والبرامج في الثلاث السنوات الأولى من إنشائها.

« في حال تحققت المتطلبات والشروط الخاصة بالبرامج والمؤسسات التعليمية تقوم الهيئة بإبلاغ مقدم الطلب لبدء بالمرحلة الأولى وذلك بتوفير المرافق والتجهيزات والتعيين الأولي للموظفين وأعضاء هيئة التدريس.

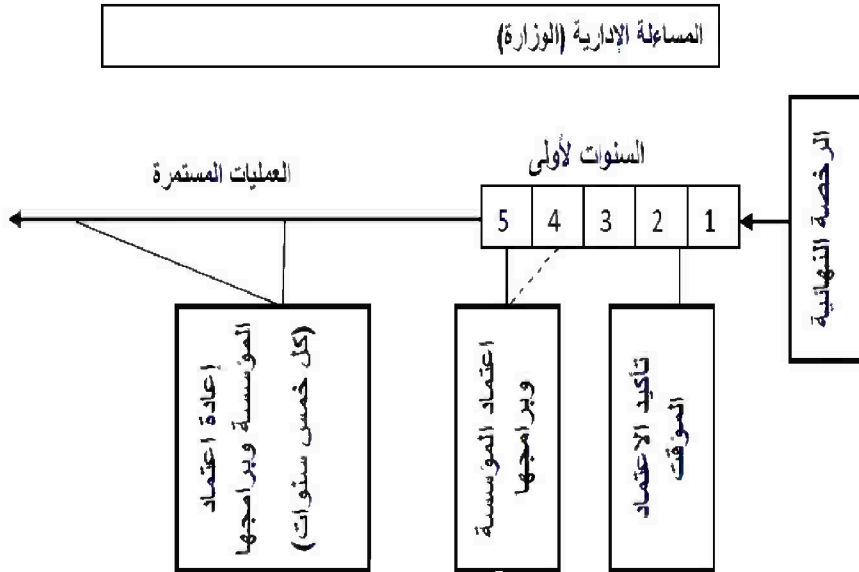
« زيارة موقع المؤسسة للتأكد من أن متطلبات المرحلة الأولى قد استكملت.

« في حال استكملت المرحلة الأولى ، يصدر وزير التعليم العالي ترخيصاً يمكن المؤسسة من تسجيل الطلاب محددًا في ذلك نطاق العمليات التعليمية ومجالات الدراسة، ومستويات المؤهلات التي يمكن أن تقدمها المؤسسة.

« تتم متابعة الأنشطة الأولية للمؤسسة الجديدة من قبل الوزارة والهيئة. وإذا كانت الأمور تسير بشكل مرضي، تصدر الهيئة تأكيداً للترخيص المؤقت للسنة الثانية

« وعندما تتخرج الدفعة الأولى تعطي المؤسسة الرخصة النهائية لمزاولة عملها.

« تخضع المؤسسة بعد حصولها على الرخصة النهائية لإجراءات التقويم الذاتي والخارجي كل خمس سنوات تمهيداً لاعتمادها أكاديمياً، أو إعادة اعتمادها أو تجديد اعتمادها حسب المخطط أدناه، وذلك في أوقات التقويم الخارجي التي تحددها الهيئة.



شكل رقم (٢) : عمليات ما بعد الترخيص النهائي لمؤسسات التعليم العالي حديثة/نشأة

أما الجامعات القائمة حالياً فتخضع مباشرة لإجراءات التقويم الداخلي والخارجي مباشرة بعد استكمالها إنشاء أنظمة داخلية للجودة، وذلك وفق مراحل الاعتماد التي تم تناولها سلفاً.

• معايير الاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية :

قامت الهيئة بإصدار وثيقتين في هذه الخصوص وهما: وثيقة معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي، ووثيقة معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في برامج مؤسسات التعليم العالي. وقد تم بناء هذه المعايير بالاستناد على الممارسات الجيدة المتعارف عليها في قطاع التعليم العالي على مستوى العالم، كما تم تكييفها لتتلاءم مع طبيعة الظروف التي تكتنف التعليم العالي في المملكة العربية السعودية. وعدد هذه

المعايير أحد عشر معياراً تتمثل فيما يلي (وثيقة معايير الاعتماد وتأكيد الجودة في مؤسسات التعليم العالي، ٢٠٠٩م):

« الرسالة والغايات والأهداف، ويتضمن المعايير الفرعية التالية: مناسبة رسالة المؤسسة، فائدة صيغة رسالة المؤسسة، وضع الرسالة ومراجعتها، استخدام الرسالة، العلاقة بين الرسالة والغايات والأهداف.

« السلطات و الإدارة، ويتضمن المعايير الفرعية التالية : المجلس الإداري الأعلى للمؤسسة التعليمية، القيادة، عمليات التخطيط، العلاقة بين أقسام الطلاب والطالبات، النزاهة، السياسات والدوائج التنظيمية، المناخ التنظيمي الشركات والوحدات المرتبطة بالمؤسسة التعليمية.

« إدارة عمليات توكيد الجودة وتحسينها، ويتضمن المعايير الفرعية التالية: الالتزام المؤسسي بتحسين الجودة، نطاق عمليات ضمان الجودة، استخدام المؤشرات والنقاط المرجعية، التحقق المستقل من المعايير.

« التعلم والتدريس، ويتضمن المعايير الفرعية التالية: المراقبة المؤسسية لجودة التعلم والتعليم، نواتج تعلم الطلبة، عمليات تطوير البرامج، عمليات تقويم البرامج ومراجعتها، تقييم الطلبة، المساعدات التعليمية للطلبة، جودة التدريس، دعم التحسين في جودة التدريس، مؤهلات هيئة التدريس وخبراتهم، أنشطة الخبرة الميدانية، ترتيبات الشراكة مع مؤسسات أخرى.

« إدارة شؤون الطلاب والخدمات المساندة، ويتضمن المعايير الفرعية التالية: قبول الطلبة، سجلات الطلبة، إدارة شؤون الطلبة، تخطيط خدمات الطلبة وتقويمها، الخدمات الإرشادية والطبية، أنشطة الطلبة غير الصفية.

« مصادر التعلم، ويتضمن المعايير الفرعية التالية: التخطيط والتقويم التنظيم، دعم المستخدمين، الموارد والمرافق.

« المرافق والتجهيزات، ويتضمن المعايير الفرعية التالية: السياسات العامة والتخطيط، جودة المرافق والتجهيزات وكفائتها، الإدارة والشؤون الإدارية للمرافق والتجهيزات، تقنية المعلومات، إسكان الطلبة.

« الإدارة المالية والتخطيط المالي، ويتضمن المعايير الفرعية التالية: التخطيط المالي وإعداد الميزانية، الإدارة المالية، التدقيق المالي وتقييم المخاطر.

« عمليات التوظيف، ويتضمن المعايير الفرعية التالية: السياسة العامة والإدارة، التوظيف والتعيين، التطوير الشخصي والوظيفي، الإجراءات التأديبية وتسوية النزاعات والشكاوى.

« البحث العلمي، ويتضمن المعايير الفرعية التالية: السياسة المؤسسية في البحث العلمي، مشاركة هيئة التدريس والطلبة في البحث العلمي، الاستثمار التجاري للبحث العلمي، المرافق والتجهيزات البحثية.

« علاقات المؤسسة التعليمية بالمجتمع، ويتضمن المعايير الفرعية التالية: سياسات المؤسسة التعليمية حول علاقتها مع المجتمع، التفاعل مع المجتمع، سمعة المؤسسة التعليمية.

أما بخصوص معايير الاعتماد وضمان الجودة في برامج مؤسسات التعليم العالي فهي ذاتها المعايير السابقة باستثناء بعض التعديلات الطفيفة فيما يتصل بالأبعاد والمؤشرات المنضوية تحت كل معيار من المعايير الأحد عشر وسيتم تناولها في المبحث الثالث عند الحديث عن تجارب وخبرات الاعتماد في برامج الدراسات العليا.

• قراءة للتجربة السعودية في الاعتماد الأكاديمي :

تعد تجربة المملكة العربية السعودية في الاعتماد وضمان الجودة في مؤسسات التعليم فوق الثانوي تجربة حديثة كمثيلاتها العربية، إلا أنه وخلال هذه الفترة القصيرة منذ تبني نظام الاعتماد والجودة تحققت بعض الانجازات المقدره، والتي تعتبر خطوات مشجعة في هذا الطريق يأتي في مقدمتها تأسيس الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي ،وما قامت به هذه الهيئة من نشر لثقافة التقويم وضمان الجودة وتشجيع ومساندة تطبيق التقويم الذاتي في الجامعات، وتقديم البرامج التدريبية في المجالات ذات الصلة بعمليات الاعتماد وضمان الجودة في المؤسسات التعليمية، وإعداد الأدلة وفق المعايير الدولية للتقويم والاعتماد الأكاديمي. يضاف إلى ذلك عضوية الهيئة في الشبكة العالمية لهيئات توكيد الجودة في التعليم العالي (INQAAHE).

ومن ضمن الانجازات أيضا ما تحقق على مستوى الجامعات السعودية إذ كانت هناك أصداء لهذه الجهود، فقامت الجامعات بتأسيس وكالات للتطوير والجودة تتبع إدارات الجامعات، كما قامت بتأسيس وحدات للجودة ضمن كلياتها. وكان من أبرز هذه الجهود الانجازات التي تحققت في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن وجامعة الملك عبد العزيز. يضاف إلى ذلك إنجازات جامعة الملك سعود في نشر ثقافة التقويم وإرساء قواعد البنية التنظيمية للتقويم الذاتي، وجامعة أم القرى التي أسست المركز الدولي لاعتماد الدراسات الإسلامية. كما أن هناك عدد من كليات المجتمع في الرياض وجدة ومكة استطاعت الحصول على الاعتماد الأكاديمي الدولي.

وفي مقابل هذه الإنجازات تواجه حركة الاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية معوقات تحد من فاعليتها وتسريع خطواتها لعل أبرزها مايلي:

« عدم امتلاك الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي - حتى زمن إعداد هذه الدراسة- الغطاء التشريعي المناسب الذي يعزز قدراتها وصلاحياتها وأداء دورها الرقابي والتقويمي وفق المتعارف عليه والمعمول به في هيئات الاعتماد في أغلب دول العالم.

« نقص الإمكانيات المادية والمالية التي تساعد الهيئة في انجاز دورها بالشكل المطلوب .

« عدم كفاية الكوادر البشرية والكفاءات المتميزة والخبرة كما ونوعاً، بما يساعدها على تحقيق الأهداف المبتغاة من وراء تأسيسها.

« التوسع المتزايد والمطرد في إنشاء وافتتاح الجامعات والكليات الناشئة الحكومية منها والأهلية وهو الأمر الذي يضاعف مسؤوليات الهيئة في ظل نقص الإمكانيات المادية والمالية والبشرية المتوافرة لديها.

• ثانيا : الدراسات السابقة :

نتناول في هذا القسم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة. وقد تنوعت هذه الدراسات بين دراسات نظرية وأخرى ميدانية، وتنوعت كذلك أهدافها والمجالات التي طرقتها؛ فمنها دراسات ركزت على استعراض خبرات وتجارب الاعتماد على الصعيدين العربي والأجنبي. وهناك دراسات سعت إلى بناء

معايير للاعتماد الأكاديمي، ودراسات تناولت صعوبات الاعتماد الأكاديمي، ودراسات أخذت طابعاً تقويمياً، ودراسات بحثت آثار ونواتج عمليات الاعتماد الأكاديمي. وفيما يلي نعرض للدراسات العربية والأجنبية، ثم نقدم تعليقا حول علاقتها بالدراسة الحالية وأوجه الالتقاء والاختلاف فيما بينها، وكذا أوجه الاستفادة منها، بالإضافة العلمية التي ستقدمها هذه الدراسة.

• الدراسات العربية :

• دراسة الخطيب والجبر (١٩٩٩). "إدارة الاعتماد الأكاديمي في التعليم".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الإبعاد المكونة لمفهوم الاعتماد الأكاديمي، واستطلاع رأي أعضاء المجالس العلمية في الجامعات السعودية إزاء أهميته من الناحية الأكاديمية والتنظيمية، والمتطلبات اللازمة لإدارته، والجوانب التي يجب أن يشملها. وقد توصلت الدراسة إلى موافقة أعضاء المجالس على مفهوم الاعتماد باعتباره صيغة لقياس كفاءة المؤسسات التعليمية، وذلك من خلال هيئة مستقلة عن الأجهزة التعليمية الأخرى وتوفير الإمكانيات اللازمة لنجاحه، والمصادر المعلوماتية والمادية والمعنوية له. وكان من أهم توصيات هذه الدراسة إنشاء هيئة وطنية للاعتماد الأكاديمي تتمتع بالاستقلالية، وإعداد الكوادر البشرية اللازمة لإدارتها، والاستفادة من خبرات الدول الرائدة في هذا المجال.

• دراسة الخطيب (٢٠٠٠م) "نحو هيئة وطنية للاعتماد الأكاديمي للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية".

استهدفت هذه الدراسة قياس اتجاهات الخبراء في التعليم العالي بالقطاعين الحكومي والأهلي نحو إنشاء هيئة وطنية للاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية، والتعرف على أهم التجارب العالمية في مجال الاعتماد الأكاديمي لبرامج التعليم العالي ومؤسساته، والتعرف كذلك على اتجاهات الخبراء نحو الاعتماد الأكاديمي من حيث الخصائص والأهداف والمعايير وسماتها، وتحديد سبل تنظيم عمليات الاعتماد الأكاديمي لبرامج ومؤسسات التعليم العالي، وتحديد الصعوبات المتوقعة للاعتماد الأكاديمي لبرامج ومؤسسات التعليم العالي، والتعرف على البدائل والخيارات الممكنة للاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي، والتعرف كذلك على الأنشطة المساندة لنجاح هيئة الاعتماد الأكاديمي كصيغة مقترحة للاعتماد الأكاديمي للتعليم العالي.

وقد توصلت هذه الدراسة الميدانية إلى عدة نتائج من أهمها:

« وجود اتجاه إيجابي بدرجة عالية لمعظم خصائص الاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي.

« اتفاق جميع أفراد الدراسة على أهمية أهداف الاعتماد الأكاديمي .

« اتفاق معظم أفراد الدراسة على أن المعايير التي أوردتها الدراسة تعتبر على درجة عالية من الأهمية لعمليات الاعتماد الأكاديمي.

« اتفاق معظم أفراد الدراسة على خصائص المعايير المقترحة وضرورته في تصميم عمليات الاعتماد الأكاديمي.

- « اتفاق معظم أفراد الدراسة على الآليات المقترحة لتنظيم عمليات الاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي.
- « وجود تباين واضح في وجهات نظر الخبراء والمسؤولين إزاء وضع الاعتماد الأكاديمي بين القطاعين الحكومي والأهلي، مع موافقة الأغلبية على ضرورة وجود استقلالية معينة للاعتماد.
- « وجود تباين بين أفراد الدراسة حول الصعوبات المتوقعة للاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي.
- « اتفاق معظم أفراد الدراسة على آليات تمويل الاعتماد الأكاديمي.
- « وجود اختلاف واضح في رؤية الخبراء والمسؤولين عن التعليم العالي حول بدائل وخيارات الاعتماد.
- « اتفاق معظم أفراد الدراسة على الأنشطة المساندة لنجاح الاعتماد الأكاديمي.

• دراسة عائشة بشير (٢٠٠٢) "معايير مقترحة للاعتماد الأكاديمي والمهني لمؤسسات التعليم الخاص في ضوء خبرات بعض الدول"

وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع مؤسسات التعليم العالي الخاص بالجامعات العربية، والتعرف على خبرات بعض الدول في مجال الاعتماد الأكاديمي والمهني لمؤسسات التعليم العالي، والتوصل إلى مجموعة من المعايير المقترحة للاعتماد الأكاديمي والمهني التي يمكن تطبيقها في مؤسسات التعليم العالي الخاص بالعالم العربي. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها تقديم معايير مقترحة للاعتماد الأكاديمي والمهني في عدد من المجالات . وأوصت الدراسة بتكوين مؤسسة وطنية للاعتماد الأكاديمي والمهني لمؤسسات التعليم العالي ذات صفة حكومية، وإنشاء قاعدة معلومات تشمل الجامعات الحكومية والخاصة تحتوي على جميع الإحصاءات والمعلومات والإجراءات الإدارية ونظم القبول والتسجيل. كما أوصت الدراسة بإجراء دراسات للتعرف على الصعوبات التي تعترض تطبيق الاعتماد الأكاديمي في الجامعات العربية.

• دراسة الشرفاوي (٢٠٠٤) " رؤية مستقبلية لتطوير كليات التربية في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي"

استهدفت هذه الدراسة التعرف على واقع كليات التربية ومتطلبات تطويرها، وبناء معيار للاعتماد الأكاديمي بكليات التربية، حتى يمكن في ضوءه تحديد جوانب القوة والضعف بكليات التربية، كما استهدفت الدراسة أيضاً التعرف على مدى تحقق بعض المعايير الموضوعة للاعتماد الأكاديمي بكليات التربية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لتشخيص الوضع الراهن لكليات التربية، كما تم بناء استبانة للتعرف على واقع كليات التربية في ضوء مجموعة من الشروط المعيارية، وتم تطبيقها على عينة من أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية. وقد توصلت الدراسة إلى وضع رؤية مستقبلية لتطوير كليات التربية في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي شملت مجموعة من المحاور وهي : أهداف كليات التربية، الهيكل الإداري للكليات، المبنى والتجهيزات، نظام القبول، هيئات التدريس، التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس، العملية التعليمية، التربية العملية، الدراسات العليا والبحوث.

• **دراسة عبد الهادي (٢٠٠٥) " نماذج عالمية في الاعتماد وضمان الجودة للمؤسسات التعليمية: دراسة حالة "**

استهدفت هذه الدراسة استعراض بعض التجارب العالمية لاعتماد المؤسسات التعليمية، ومن ثم تحليل تلك التجارب للتعرف على كيفية الاستفادة منها. وأوصت الدراسة بضرورة الأخذ بنظام الاعتماد الأكاديمي كمدخل للإصلاح التعليمي مع تهيئة المناخ الملائم لتقبل وضعية التغيير الجديدة بحيث يصبح المجتمع بكل فئاته مؤمناً بالتطوير والتغيير إلى الأفضل. كما أوصت الدراسة بضرورة توفر مدخلات تدعم عملية التطوير كسن التشريعات والقوانين وتوفير التجهيزات وغيرها من الإمكانيات المادية والبشرية.

• **دراسة البنا وعمارة (٢٠٠٥): " إدراك أعضاء هيئة التدريس لمتطلبات الاعتماد وضمان الجودة "**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على درجة إدراك أعضاء هيئة التدريس لمتطلبات الاعتماد وضمان الجودة التي ينبغي توافرها بمؤسسات التعليم العالي، والصعوبات المتوقعة حال تطبيقه بمصر. وأجرى الباحثان دراسة ميدانية استطلعت آراء مجموعة كبيرة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية لتحقيق أهداف الدراسة. وخلصت الدراسة الميدانية بشكل عام إلى وجود درجة إدراك عالية لدى أعضاء هيئة التدريس تتوافق مع الاتجاهات العالمية حول متطلبات الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي في مصر. كما أظهرت الدراسة ميل أعضاء هيئة التدريس إلى توقع وجود درجة صعوبة كبيرة جداً ستواجه تطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي كان من أهمها " غياب نظم ومعايير تقييم مؤسسات التعليم العالي " و " محدودية مصادر التمويل الحكومية ".

• **دراسة محمد وقرني (٢٠٠٥): " إستراتيجية مقترحة لتطوير منظومة إعداد المعلم في ضوء معايير الاعتماد لبعض الدول "**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل خبرات بعض الدول في مجال الاعتماد الأكاديمي، ووضع إستراتيجية لتطبيق معايير الاعتماد في كليات التربية بمصر. واستخدم الباحثان منهج تحليل النظم في الإجابة عن أسئلة الدراسة، وانتهت الدراسة إلى عدد من النتائج كان منها أن كليات التربية بحاجة ملحة لتطبيق نظام الاعتماد للتخلص من مشكلاتها وتحقيق التحسين المستمر والمنافسة على المستويين المحلي والعالمي، وإنشاء هيئة مستقلة للاعتماد، وتوفير المتطلبات الضرورية لتطبيق نظام الاعتماد في كليات التربية مثل بناء الرؤية والرسالة والخطط الواضحة والإمكانات المادية والبشرية وتدريب الأفراد العاملين. كما توصلت الدراسة إلى بيان عدد من الصعوبات المتوقعة عند تطبيق نظام الاعتماد في كليات التربية ومنها ما يتعلق بالأفراد ونقص كفاءتهم، أو ضعف حماسهم، وأخرى تتعلق بالمؤسسة مثل نقص الإمكانيات المادية والبشرية.

• **دراسة أمين و حويل وحسن (٢٠٠٥) " الاعتماد وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي: دراسة تحليلية في ضوء خبرات وتجارب بعض الدول "**

استهدفت الدراسة التعرف على مفهوم الاعتماد وأنواعه ومعايير ومبررات تطبيقه في التعليم العالي المصري، والتعرف على خبرات وتجارب بعض الدول في مجال الاعتماد وضمان الجودة بالتعليم العالي، ثم صياغة تصور مقترح

لتطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة بالتعليم العالي المصري. واستخدمت الدراسة مدخلا منظوميا يدمج بين المنهجين الوصفي والمقارن لتحليل نظم الاعتماد في كل من المملكة المتحدة والهند والإمارات العربية المتحدة واستخلاص أوجه الشبه والاختلاف فيما بينها، واختتمت الدراسة بوضع تصور مقترح كان بمثابة توصيات لتطبيق نظام الاعتماد في التعليم العالي المصري ومتطلبات وآليات تنفيذه.

• دراسة العريمي (٢٠٠٥) "تقدير درجة تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي لكليات التربية في سلطنة عمان كما يتصورها القادة الإداريون والأكاديميون"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تقدير درجة تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي لكليات التربية التابعة لوزارة التعليم العالي بسلطنة عمان كما يتصورها القادة الأكاديميون والإداريون، ومن ثم تحديد الاختلاف في تقديرات درجة تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي تبعاً لمتغيرات الجنس، والوظيفة، والمؤهل العلمي، والخبرة، والكلية. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن تقدير درجة تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وفقاً للقادة الإداريون والأكاديميون في كليات التربية كان بدرجة تطبيق عالية في مجال رسالة الكلية وأهدافها، بينما حصلت مجالات البرامج التعليمية، والهيئة التدريسية، والخدمات الطلابية ومصادر التعلم، وخدمة المجتمع على درجة متوسطة في تقدير درجة تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي فيها.

• دراسة أميمة البدرى (٢٠٠٨) : "تطوير أداء كليات التربية للبنات بالمملكة في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي: دراسة تطبيقية على كليات التربية للبنات بجامعة جازان"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف واقع الأداء الحالي في كليات التربية للبنات بجازان، وكذا هدفت إلى التعرف على بعض متطلبات تطبيق الاعتماد الأكاديمي في هذه الكليات، ومقترحات وصعوبات تطبيق الاعتماد الأكاديمي فيها. وتوصلت الدراسة إلى أن الأنشطة ذات الصلة بواقع الأداء الحالي في كليات التربية للبنات تمارس بدرجة متوسطة. وفيما يتصل بمتطلبات الاعتماد الأكاديمي جاء من أهمها إعداد الكفاءات البشرية اللازمة لتطبيق نظم الاعتماد الأكاديمي ونشر ثقافة الجودة لدى العاملين والعاملات في هذه الكليات. وأما المقترحات فجاء من أهمها التعاون المستمر وتبادل الخبرات في مجال الاعتماد الأكاديمي محلياً وإقليمياً وعالمياً. وتوصلت الدراسة كذلك إلى بيان عدد من الصعوبات المصاحبة لتطبيق الاعتماد الأكاديمي كان من أهمها ضعف برامج التدريب المقدمة للعاملين، وضعف مستوى التجهيزات والمرافق المتوفرة في هذه الكليات، وعدم وجود موارد تمويلية إلى جانب التمويل الحكومي، وقلة الخبراء في مجال الاعتماد الأكاديمي، وتقدم النظم المالية والإدارية المعمول بها في الكليات، وتدني قناعة الأفراد بأهمية نظام الاعتماد الأكاديمي، ومقاومة التغيير من قبل بعض العاملين.

• دراسة الصمادي (٢٠٠٨) "تصورات القادة الأكاديميون وأعضاء هيئة التدريس لالتزام الجامعات الأردنية الخاصة بتطبيق معايير الاعتماد والجودة"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تصورات القادة الأكاديميون وأعضاء هيئة التدريس لالتزام الجامعات الأردنية الخاصة بتطبيق معايير الاعتماد والجودة في مجالات القبول، ورسالة الجامعة، والأساتذة والموظفون، والبرامج

الأكاديمية، والقيادة والسلطة الإدارية، وأخلاقيات الجامعة، والتقويم، والمكتبة وخدمات مساندة الموظفين، والتنمية الطلابية. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن مستوى تصورات القادة الأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس عن مدى التزام الجامعات الخاصة بمعايير الاعتماد والجودة كان بدرجة مرتفعة في جميع المجالات.

• دراسة عباس (٢٠٠٩) بعنوان "التخطيط الاستراتيجي كمدخل للحصول على الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم الجامعي"

هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي كمدخل وبين الجودة والاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم الجامعي، وشرح مراحل استخدام التخطيط الاستراتيجي كمدخل وأسلوب للحصول على الجودة والاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم الجامعي. واستخدمت هذه الدراسة النظرية المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهدافها. وتوصلت الدراسة إلى أن التخطيط الاستراتيجي يعد أمثل أسلوب للحصول على الجودة والاعتماد الأكاديمي لكونه يساهم في تحديد الرؤية المستقبلية لعمليات الجودة والاعتماد، من خلاله يمكن إجراء تحليل بيئي دقيق للبيئة الداخلية والخارجية لهذه المؤسسات، واستغلال الموارد البشرية والمادية بشكل جيد، وتوفير خطط تنفيذية تشمل على كل إجراءات وأنشطة وعمليات الجودة والاعتماد، ومراعاة العلاقات المتداخلة والمتشابكة فيما يتصل بالجودة والاعتماد من خلال نظرة عامة وشاملة. كما توصل الباحث بشكل مفصل مصحوبا بالأمثلة إلى المراحل الأساسية لاستخدام التخطيط الاستراتيجي كمدخل للحصول على الاعتماد الأكاديمي وهي: مرحلة التحليل البيئي، مرحلة وضع الرؤية والرسالة، مرحلة وضع وصياغة الأهداف الإستراتيجية، مرحلة التقويم والمتابعة.

• دراسة الثقيفي (٢٠٠٩) " مدى مناسبة وتوافر بعض معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في أقسام الرياضيات بكليات العلوم في الجامعات السعودية "

هدفت هذه الدراسة بشكل رئيس إلى محاولة وضع قائمة بمعايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة لأقسام الرياضيات في كليات العلوم في الجامعات السعودية في ثلاثة مجالات هي البرنامج التعليمي، والبيئة التعليمية، والهيئة التدريسية، وكذا التعرف على مدى مناسبة وتوافر هذه المعايير. وتوصلت الدراسة إلى أن جميع معايير الاعتماد الأكاديمي ذات الصلة بالبرنامج التعليمي والبيئة التعليمية حققت درجة المناسبة ودرجة التوافر المطلوبتين، بينما لم تحقق معايير الاعتماد ذات الصلة بالهيئة التدريسية درجة المناسبة ودرجة التوافر المطلوبتين. أما معايير ضمان الجودة فقد تحققت فيها درجة المناسبة المطلوبة في مجالي البرنامج التعليمي والبيئة التعليمية. وحققت معظم معايير ضمان الجودة للبرنامج التعليمي درجة التوافر المطلوبة بينما لم تحقق معايير ضمان الجودة في مجالي البيئة التعليمية والهيئة التدريسية درجة التوافر المطلوبة.

• دراسة الخطيب والخطيب (٢٠١٠) " الاعتماد وضبط الجودة في الجامعات العربية: نموذج مقترح "

هدفت الدراسة إلى تطوير نموذج للاعتماد وضبط الجودة في مؤسسات العليم العالي في الوطن العربي. وقام الباحث بتصميم النموذج بناء على الخبرات والتجارب الدولية في الاعتماد الأكاديمي، وذلك في هيئة استبانة

تضمنت (١١١) عبارة موزعة على عشرة مجالات هي الرؤية والرسالة والأهداف، الحاكمية والتنظيم، البرامج الدراسية، التعلم والتعليم، المكتبات وتكنولوجيا المعلومات، المرافق والتسهيلات والخدمات التربوية، البحث العلمي، التمويل، الرقابة والمساءلة والتقويم، المخرجات. وتوصلت الدراسة إلى حصول جميع المجالات على درجات عالية من الأهمية بإجماع الأفراد المشاركين في تقييم النموذج وعددهم ٥١ فرداً ممن شاركوا في ورشة العمل الثانية في عمان بالأردن والمنعقدة في الفترة ٢٣ - ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٨م تحت شعار "ضمان جودة التعليم العالي في الجامعات العربية: آليات التقويم الخارجي".

• الدراسات الأجنبية :

• **دراسة** El-Khawas (2001) **بعنوان** "Accreditation in the U.S.A.: Origins, Developments and Future Prospects"

وقدمت هذه الدراسة عرضاً تاريخياً لهيئات الاعتماد في الولايات المتحدة الأمريكية منذ بدايات القرن العشرين، ثم تحليلاً للخبرة التي تمتلكها مؤسسات الاعتماد، والتطورات التي طرأت على إجراءات التقويم وعمليات الاعتماد ومعاييرها. كما كانت هناك دراسة حالة لإحدى هيئات الاعتماد والإجراءات المتبعة فيها. وبشكل عام فقد أكدت الدراسة على ثلاثة نقاط رئيسية هي : (١) التأكيد على التاريخ الطويل لهيئات الاعتماد في الولايات المتحدة، وأهمية الاعتماد والخبرة الأمريكية في هذا المجال، (٢) توضيح النقاط الأساسية في مجال الاعتماد بحيث تكون مرجعاً للمهتمين وصناع القرار في الدول خارج الولايات المتحدة، مع التأكيد على أن هذه الدراسة أجريت وفق ظروف زمنية وثقافية محددة، ويلزم مراعاتها إذا ما تم تطبيقها في مجتمعات أخرى، (٣) التأكيد على حرية هيئات الاعتماد واستقلاليتها فيما يخص التنوع والاختلاف وآليات التطبيق. وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج منها أن وضعية الحرية والاستقلالية حفزت هيئات الاعتماد في الولايات المتحدة على ممارسة التقويم الذاتي وتطوير إجراءاتها واستراتيجياتها. وأظهرت الدراسة كذلك أن تعدد هيئات الاعتماد لا يعني التوحيد في الإجراءات، بل أن المجال مفتوح للتنوع والاختلاف في الصيغ والتطبيقات. كذلك أشارت نتائج الدراسة إلى أن هيئات الاعتماد تختصر الوقت على المستفيدين من الطلاب وأولياء الأمور بعيداً عن مشاكل البيروقراطية التي تؤثر على التقويم غير المستقل.

• **دراسة** Arcelo (2001) **بعنوان** "In Pursuit of Continuing Quality in Higher Education Through Accreditation: the Philippine Experience"

وتناولت هذه الدراسة وصفاً لواقع التعليم العالي في الفلبين والعوامل التاريخية التي تأثر بها. وهدفت الدراسة بشكل رئيس إلى تقديم عرض تاريخي لنظام الاعتماد في الفلبين، وكيفية تطور التعليم في ظل هذا النظام. كما استهدفت الدراسة تحليل المشكلات ذات العلاقة بخطط الاعتماد، وتقديم الحلول المتعلقة بتطبيقه، وتقييم أثر الاعتماد الأكاديمي على المعاهد والمؤسسات التعليمية وعلى نظام التعليم العالي بعامة في الفلبين. وانتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها : (١) أن الآباء يحرصون على إلحاق إبنائهم بالمؤسسات التعليمية الحاصلة على شهادات اعتماد دون سواها، (٢)

هناك تنوع في أنظمة الاعتماد وتعدد في الهيئات التي تقوم بعمليات تقويم واعتماد المؤسسات التعليمية، (٣) تتنافس هيئات الاعتماد لتقديم برامج متنوعة لعمليات الاعتماد وإجراءاته من أجل أن تأخذ بها مؤسسات التعليم العالي، (٤) يعتبر الاعتماد أحد الخطط الناجحة التي تستخدمها الحكومة الفلبينية في الإشراف على نظام التعليم العالي بالدولة، وتعتبر هذه الأمور بمثابة نصوص ثابتة في الدستور الفلبيني، (٥) تقدم عملية الاعتماد مؤشرات مهمة تتيح لخريجي التعليم العالي الانخراط في سوق العمل، كما أن الحصول على شهادة من معهد معتمد له أثره في رفع مستوى الدخل للخريجين الجدد.

• **دراسة** Al-Bulushi (2003) **بعنوان** "Accreditation in an International Context Prospects for Implementation in the Omani Higher Education System"

وهدفَت الدراسة بشكل رئيس إلى بيان فرص تطبيق نظم الاعتماد في التعليم العالي في سلطنة عمان . كما هدفت الدراسة إلى فحص القيمة الملاحظة للإجراءات الحالية المستخدمة في تقييم الجودة المؤسسية ومدى تناولها لحاجات المستفيدين من التعليم العالي في سلطنة عمان، وذلك من أجل ضمان الجودة من خلال الاعتماد المؤسسي . وقد بينت الأدبيات ذات الصلة بنظام الاعتماد المؤسسي في التعليم العالي العماني في هذه الدراسة أن الخصائص الرئيسية لنموذج الاعتماد المؤسسي المستخدم في سلطنة عمان قريبة إلى حد كبير من نموذج الاعتماد في كيلز (Kells, 1988) . وتشير النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن العمليات، والمعايير، والمقاييس المستخدمة في تقييم واقع مؤسسات الاعتماد في التعليم العالي العماني طموحة جداً، وتقوم بشكل أساسي على المدخلات، مع تركيز أقل على المخرجات . كما أنها لم تراعي بالقدر الكافي سياق مؤسسات التعليم العالي المحلية في سلطنة عمان، بل كانت متحيزة ثقافياً تجاه الثقافة الغربية . كذلك بينت الدراسة أن مؤسسات التعليم العالي العماني الحكومية منها والخاصة متأخرة بعض الشيء في تلبية شروط الحد الأدنى للاعتماد المؤسسي بسبب بعض التحديات والصعوبات التي تمر بها . وقدمت الدراسة في خاتمتها بعض التوصيات التي يتوجب أخذها في الاعتبار من قبل سلطات التعليم العالي في سلطنة عمان لتطوير مؤسسات التعليم العالي من خلال نظام اعتماد أكثر قوة، وذلك من خلال تعديل العمليات والمقاييس والمعايير المستخدمة حالياً في تقييم مؤسسات التعليم العالي . كذلك اقترح الباحث بعض الممارسات التي ينبغي إحداثها في نظام التعليم العالي العماني لجعله يلبي احتياجات المستفيدين في سلطنة عمان .

• **دراسة** Murray (٢٠٠٤) **بعنوان** "A Study of Two-Year College Administrators Regarding the Accreditation Process on Institutional Change."

وهدفَت الدراسة إلى فحص العلاقة بين عملية الاعتماد والتغيير المؤسسي في كليات السنتين الجامعية والمعتمدة من قبل من هيئة اعتماد المدارس والكليات في الجنوب الأمريكي Southern Association of Colleges and Schools, Commission on Colleges (SACS, COC) . كذلك هدفت الدراسة إلى تحديد الجوانب والمجالات التي تغيرت بشكل أكبر من غيرها

في هذه الكليات بسبب عملية الاعتماد. واستخدمت الدراسة منهجاً بحثياً كمياً وكيفياً اشتمل على أداة استقصاء في المرحلة الأولى من الدراسة شارك في الإجابة عليه (١٩٨) رئيساً من رؤساء هذه الكليات. وأجريت بعض المقابلات في المرحلة الثانية من الدراسة وكانت تحديداً مع خمسة من رؤساء هذه الكليات ممن كانت إجاباتهم على الاستبيان مختلفة بشكل كبير عن غيرهم من الرؤساء. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها: أن هناك علاقة واضحة بين التغيير المؤسسي وعملية الاعتماد؛ حيث اتضح من إجابات أفراد مجتمع الدراسة أن للاعتماد أثر واضح في إحداث التغيير المؤسسي. كما تبين من خلال نتائج الدراسة أن هناك جوانب ومجالات كانت أكثر تأثراً بعملية الاعتماد وحدث فيها تغير واضح وملحوس وهي البرامج التعليمية، ومؤهلات أعضاء هيئة التدريس، ونواتج التعلم، والمكتبة ومصادر التعلم، شؤون الطلاب والخدمات المساندة، والفعالية المؤسسية بشكل عام.

• دراسة Gill (٢٠٠٦) بعنوان "Outcomes Assessment in the Accreditation Process"

وهي دراسة نظرية استهدفت التعرف على البحوث والدراسات التي تحدثت عن تقويم نواتج التعلم في عمليات الاعتماد، والتعرف على الجوانب المتفق عليها بين هيئات الاعتماد الإقليمية فيما يتعلق بتقويم نواتج التعلم، كذلك هدفت الدراسة إلى التعرف على المصادر التي تستخدمها هيئات الاعتماد لدعم تقويم نواتج التعلم، وتحديد المجالات التي يمكن أن تستفيد بشكل أكبر من تقويم نواتج التعلم. واستخدمت الدراسة المنهج الوثائقي الذي يقوم على مراجعة البحوث والمقالات ذات العلاقة، بالإضافة إلى الاطلاع على المواقع الإلكترونية لهيئات الاعتماد الإقليمية في الولايات المتحدة الأمريكية وما حوته من معلومات وإصدارات بهذا الخصوص. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

« البحوث والدراسات التي تناولت تقويم نواتج التعلم في عمليات الاعتماد كانت محدودة، وأغلب هذه الدراسات على محدوديتها كانت لأغراض الاعتماد البرامجي أو التخصص على مستوى كليات المجتمع.

« هناك حاجة لوجود ارتباط وثيق وبشكل رسمي بين هيئات الاعتماد البرامجية أو المتخصصة مع هيئات الاعتماد الإقليمية فيما يخص تقويم نواتج التعلم.

« أظهرت الدراسة أن هناك اتفاقاً عاماً بين هيئات الاعتماد الإقليمية فيما يتصل بتقويم نواتج التعلم في الجوانب التالية: التركيز على تعلم الطلبة في رسالة المؤسسة، توثيق تعلم الطلبة، جمع الأدلة والبراهين، مشاركة الأطراف المعنية، الطاقة الاستيعابية للمبنى التعليمي.

« تستخدم هيئات الاعتماد الإقليمية مصادر ووسائل عدة لدعم تقويم نواتج التعلم منها ورش العمل، والبرامج التدريبية والاستعانة بالخبراء في فرق الاعتماد، الإصدارات والمطبوعات، المواقع الإلكترونية لهذه الهيئات، الأفلام التعريفية، الممارسات الجيدة التي أكدت عليها الدراسات والبحوث.

« الجوانب التي يمكن أن تستفيد بشكل كبير من تقويم نواتج التعلم هي الجوانب ذات العلاقة بتحليل بيانات شؤون الطلاب بما فيها الاستقصاءات التي تبحث مشاركة الطلاب في الأنشطة الأكاديمية. ولم تجد الدراسة أدلة

كافية على توظيف تقويم نواتج التعلم في تحسين وتطوير المناهج أو تغيير وجهتها لتتماشى مع رسالة المؤسسة.

• **دراسة Gomes (٢٠٠٦) بعنوان :** "Best Practices of Outcomes-Based Accreditation to Support Institutional Improvement."

وهدفت الدراسة إلى تحديد أفضل الممارسات في الاعتماد المبني على نواتج التعلم والذي يؤدي مباشرة إلى التحسين والتطوير المؤسسي. واستخدمت الدراسة أسلوب الحكم ديلفي Delphi شارك فيه (١٧) خبيراً من المنظرين والممارسين في التعليم العالي. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج حيث تم تحديد (٥٩) من الممارسات الجيدة منها (٢٧) فقرة تتمحور حول هيئات الاعتماد و(٣٢) فقرة منها تدور حول المؤسسة. وانتهت الدراسة إلى تحديد أفضل الممارسات في اعتماد نواتج التعلم وهي في الجوانب التالية:

« تدريب فريق الزيارة الميدانية والعاملين في هيئات الاعتماد والهيئة العاملة في المؤسسة الراغبة في الاعتماد .

- « التخطيط المبكر لأنشطة الاعتماد التقويمية.
- « تحديد وفحص التساؤلات والقضايا الملحة للأطراف المعنية.
- « جمع واستخدام الأدلة والبراهين عن تعلم الطلبة.
- « ضرورة تمحور نواتج التعلم حول رسالة المؤسسة.

• **دراسة Mcneal (٢٠٠٧) بعنوان :** "Critiquing External Quality Reviews for Teacher-Education Programs at Regionally Accredited, Virtual, For-Profit Universities."

وهدفت الدراسة إلى استكشاف ونقد برامج إعداد المعلم في مؤسسات التعليم العالي الافتراضية الربحية. وبشكل أكثر تحديداً، استهدفت الدراسة التعرف على الأمور التالية:

- « السمات الأساسية لبرامج إعداد المعلم في مؤسسات التعليم العالي الافتراضية الربحية كتاريخها، ونشأتها، ورسالتها، وأعضاء هيئة التدريس فيها، وأوضاعها المالية، والدرجات الممنوحة.... الخ.
- « مدى ارتباط هذه المؤسسات وما تقدمه من برامج لإعداد المعلم بالسياسات الحكومية والفيدرالية كالترخيص الحكومي والحصول على الموافقة بتقديم هذه البرامج، ومعايير الترخيص للمعلمين.... الخ.
- « العلاقة بين هذه المؤسسات وما تقدمه من برامج مع هيئات الاعتماد الإقليمية وهيئتي الاعتماد المتخصصة الإنكيت والتيك NCATE&TEAC
- « المضامين التي يمكن الخروج بها من الإجابة على التساؤلات السابقة فيما يتصل ببرامج إعداد المعلم في مؤسسات التعليم العالي الافتراضية الربحية.

واعتمدت الدراسة الأسلوب الكيفي الذي يركز على جمع الوثائق والمنشورات ذات العلاقة بموضوع الدراسة وتحليلها وتفسيرها. وتوصلت الدراسة إلى نتائج كثيرة لعل من أهمها ما يلي:

- « هناك أربع مؤسسات تعليم عالي افتراضية ربحية تقدم برامج إعداد المعلم وهي : جامعة Capella University وجامعة Jones International University وجامعة North Central University وجامعة Walden University

- « تبين من خلال استقراء تاريخ هذه الجامعات أن الريح كان دافعا أساسياً في سياساتها وما تقدمه من برامج. ولوحظ كذلك أن مالكي هذه المؤسسات يشتركون في إدارتها مما يجعل القرارات مبنية على اعتبارات الريح في المقام الأول وليس فقط الاعتبارات التعليمية والتربوية.
- « كل هذه الجامعات مرخص لها بالعمل ومسجلة حكومياً كما أنها جميعها معتمدة من قبل هيئات الاعتماد الإقليمية.
- « هناك جامعتان فقط يوجد لديهما بعض البرامج المعتمدة من قبل الهيئات الإقليمية.
- « لا توجد لهذه الجامعات أي علاقة مع هيئات اعتماد برامج إعداد المعلم الإنكيت والتيك NCATE&TEAC، حيث ظهر أن مقابلة معايير الاعتماد من هاتين الجهتين مكلفة جداً وخصوصاً في جوانب التطبيق والخبرة الميدانية للطلاب المعلم.
- « تبين كذلك أن تسعة برامج من واقع ستة وثمانين برنامجاً من برامج إعداد المعلم التي تقدمها هذه المؤسسات هي التي يوجد بها جوانب تطبيق عملية بخصوص التدريس الذي يقوم به الطالب المعلم.
- « المراجعة الخارجية لجودة برامج إعداد المعلم سواءً من قبل الهيئات الإقليمية أو المتخصصة مكلفة جداً وخصوصاً فيما يتصل بشروط توظيف وتشغيل أعضاء هيئة التدريس، وضرورة وجود نسبة كبيرة منهم من ذوي الدوام الكامل.

• **دراسة Riker (٢٠٠٧) بعنوان:** "A Study of the Governing Accreditation Standards of the Educational Leadership Constituent Council for Educational Administration Programs in Conjunction with Day-to-Day Responsibilities of the Entry-Level Building Administrators."

وهدفَت الدراسة إلى تحديد مدى ملائمة معايير اعتماد المجلس التأسيسي للقيادة التربوية ELCC لبرامج إعداد القيادات التربوية للمسؤوليات اليومية للقيادات التربوية على مستوى المبنى المدرسي (مديري المدارس ومن في حكمهم). وجمعت هذه الدراسة بين الجوانب الكمية والكيفية حيث جرى استخدام الاستبانة والمقابلة كأداتين رئيسيتين في الدراسة. وتم توزيع الاستبيان على عينة بلغت (١٠٦) من مديري المدارس ومساعدتهم في مدارس مقاطعات غرب بنسلفانيا، استجاب منهم (٦٦) فرداً، بينما أجريت المقابلات مع تسعة أفراد من هذه العينة. وتوصلت الدراسة في عموم نتائجها إلى أن هناك علاقة قوية بين معايير ELCC والمسؤوليات والممارسات اليومية لمديري المدارس ومساعدتهم.

• **دراسة Heji (٢٠٠٧) بعنوان:** "The Aspects of the American Doctoral Educational Leadership Programs Utilized in the Construction of a Culturally Sensitive Proposal for Qatari Educational Leadership Program"

وهدفَت الدراسة إلى بناء وتصميم برنامج دكتوراه في القيادة التربوية في دولة قطر يناسب ويلاءم سياقها الثقافي والحضاري، وذلك من خلال الاستفادة من البرامج المقدمة في الجامعات الأمريكية في تخصص القيادة التربوية. واستخدمت الباحثة في هذه الدراسة الكيفية عدة أدوات بحثية كتحليل

المضمون للوثائق ذات الصلة، واستمارة استقصاء ، والمقابلات البحثية. وتم اختيار أربعة برامج دكتوراه في القيادة التربوية في الجامعات الأمريكية وهي University of Delaware، Virginia Tech. University، Saint Josephs' University، Syracuse University من أهمها أن تكون معتمدة من الإنكيت Ncate Accredited وفقا للمعايير المهنية المتخصصة للمجلس التأسيسي للقيادة التربوية Constituent Council for Educational Leadership. ومن خلال دراسة وتحليل الوثائق لهذه البرامج، توصلت الباحثة إلى مجموعة سمات وخصائص يمكن أن تستخدم في بناء وتصميم برنامج الدكتوراه في القيادة التربوية في دولة قطر. ثم قدمت الدراسة تصورا مقترحا لبرنامج مقترح للدكتوراه في القيادة التربوية في الجامعات القطرية تضمن رؤية البرنامج وفلسفته وأهدافه، شروط القبول، معايير الانكيت، الخبرات التدريسية المطلوبة، توصيف المقررات وتوزيعها على عدة فصول دراسية، مواصفات الرسالة العلمية والوحدات الدراسية المقررة لها. كذلك أورد التصور تفاصيل أخرى حول الخبرات الميدانية ، الاختبار الشامل ، ولجان المناقشة وعمليات تقويم الطلاب، واعتبارات تطوير البرنامج المستقبلية.

• دراسة Saunders (٢٠٠٧) بعنوان " Does the Accreditation Process Affect Program Quality? A Qualitative Study of Perceptions of the Higher Education Accountability System on Learning"

وهدفَت الدراسة إلى التعرف أثر عمليات الاعتماد على فعالية مؤسسات التعليم العالي ونواتج تعلم الطلبة فيها. واعتمد الباحث دراسة حالة لإحدى مؤسسات التعليم العالي التي خضعت لعملية إعادة الاعتماد وهي كلية المجتمع في مقاطعة ريشاردسون Richardson County Community College. ووظفت الدراسة عدة أدوات بحثية اشتملت على فحص الوثائق ذات العلاقة، وكذلك المقابلات لعينة الدراسة والتي شملت الأفراد المشاركين في عمليات الاعتماد، وأولئك الذين يقع عليهم تأثيره كأفراد الذين يقومون بمهام الإدارة والتدريس في البرامج الأكاديمية المعتمدة، وكذلك الأفراد المسؤولين عن تقويم نواتج تعلم الطلبة. وأظهرت الدراسة أن هناك دلائل قوية على وجود آثار حقيقية للاعتماد على نواتج تعلم الطلبة . كذلك بينت نتائج الدراسة الأمور التالية:

- « الاعتماد له اثر على الجودة التربوية بالكلية، تعلم الطلبة.
- « يعجل الاعتماد بحدوث تغيير ملموس في العمليات والإجراءات الإدارية.
- « يعجل الاعتماد بحدوث تغييرات ملموسة في البرامج الأكاديمية.
- « تتمثل نقاط القوة لعملية الاعتماد في المؤسسة التي أجريت فيها الدراسة في التعاون في إجراء الدراسة الذاتية، ووضوح القواعد واللوائح المنظمة.
- « تتمثل نقاط الضعف في عدم التحديد الواضح لنواتج التعلم، وطول فترة الاعتماد، عمليات مراجعة النظر، الذاتية الموجودة في عمليات الاعتماد، ضغوط الوقت، تكاليف الاعتماد... الخ.
- « من ايجابيات عمليات الاعتماد بناء الثقافة المشتركة، وبناء الشعور بوحدة الهدف، وتعزيز فهم المؤسسة كنظام واحد متكامل.

وقدمت الدراسة في خاتمتها بعض المقترحات العملية أفرزتها مضامين الدراسة لكل الشركاء في التعليم العالي وهم مجتمع التعليم العالي وهيئات الاعتماد وصانعي السياسة التعليمية.

• **دراسة Ferrara (٢٠٠٧) بعنوان** "Accreditation as a Lever for Institutional Change: Focusing on Student Learning Outcomes"

وهي دراسة كيفية لستة برامج أكاديمية في جامعة فيرليغ ديكينسون University Fairleigh Dickinson ، استهدفت اختبار كيفية استخدام قيادات الجامعة لمتطلبات تقويم نواتج تعلم الطلبة التي تفرضها هيئات اعتماد البرامج المهنية كأدوات للارتقاء بمستوى عمليات تقويم نواتج تعلم الطلبة في الأقسام الأكاديمية أو حتى في البرامج التي ليس لها هيئات اعتماد مهنية. واستخدمت الباحثة منهج دراسة الحالة لفحص هذه البرامج الستة والتي كانت منها خمسة برامج حصلت على الاعتماد من هيئات مهنية والسادس كان يبحث وقت الدراسة عملية الحصول على الاعتماد الأولي. ومن خلال المسح الوثائقي والمقابلات البحثية لـ (٥١) فرداً وإجراء المقابلات مع رئيس الجامعة، والموظفين الإداريين، والعمداء، وأعضاء هيئة التدريس، ورؤساء فرق المراجعة الأكاديمية، وكذلك ممثلين من هيئات الاعتماد المهنية: أوضحت نتائج الدراسة أن القيادة الناجحة والإخلاص في العمل بالإضافة إلى ضغوط هيئات الاعتماد أحدثت مزيداً من الالتزام نحو نواتج التعلم، كما أنها غيرت طبيعة برامج عديدة ووضعت العديد من الوحدات الأكاديمية على الطريق الصحيح للتغيير. وأوضحت نتائج الدراسة كذلك أن أغلب التحسينات والتطورات الأكاديمية في الجامعة جاءت من خلال التأكيد على تعلم الطلبة وليس فقط مجرد الحصول على وضع أو مكانة الاعتماد. كذلك تبين أن قيادات الجامعة استخدمت متطلبات الاعتماد التي تفرضها هيئات الاعتماد المهنية كأداة لنشر الممارسات التقويمية الجيدة في البرامج الأخرى غير المعتمدة في الجامعة. كذلك أبانت الدراسة أن قيادات الجامعة تؤمن بأهمية التقويم وترى فيه فرصة للتطوير والتحسين. ومن النتائج الأخرى التي تمخضت عنها الدراسة أن هناك إمكانية لنشر ممارسات التقويم الخاصة بنواتج تعلم الطلبة في البرامج التي لا يوجد لها هيئات اعتماد مهنية من خلال الاستفادة من أعضاء هيئة التدريس في البرامج المعتمدة مهنيًا.

• **دراسة Fawwaz (٢٠٠٨) بعنوان** "A Single Case Study to Examine the Efficacy of the accreditation process and Standards on Post-Secondary Distance Learning Programs in the United Arab Emirates."

وهدفَت الدراسة إلى التعرف على أثر وفاعلية معايير اعتماد برامج التعليم عن بعد في مؤسسات التعليم فوق الثانوي في الإمارات العربية المتحدة. وكانت الدراسة عبارة عن دراسة حالة استكشافية استخدمت فيها عدة أدوات بحثية لجمع المعلومات ذات الصلة، حيث جرى تحليل ومراجعة المعايير والوثائق ودراساتها، وأجريت العديد من المقابلات مع عينة مختارة من القيادات الأكاديمية ممن لهم صلة وثيقة بهذه البرامج. كذلك صممت الباحثة أداة استبيان لاستقصاء آراء أعضاء هيئة التدريس والطلاب والقيادات الأكاديمية.

وخلصت الدراسة إلى نتائج كثيرة كان من أهمها: أن هناك اتفاقا عاما بين الباحثين على اختلافهم حول أهمية معايير اعتماد برامج التعليم عن بعد في المحافظة على الجودة الأكاديمية لهذه البرامج. وأظهرت الدراسة أن القيادات الأكاديمية ترى ضرورة توفر قدر أكبر من المرونة في هذه المعايير. أما أعضاء هيئة التدريس فقد أكدوا على أهمية المعايير في تعزيز سمعة البرامج. وأما الطلاب فأوضحوا أهمية هذه المعايير في تسهيل الحصول على المعلومات والوصول إليها، كذلك أكدوا على أن المعايير أسهمت في تحسين التواصل والاتصال بأعضاء هيئة التدريس. ومن النتائج المهمة كذلك تأكيد أفراد مجتمع الدراسة على ضرورة مراجعة هذه المعايير بصورة مستمرة لتعزيز صلتها بهذه البرامج ومراعاتها للسياق الثقافي الإماراتي.

• **دراسة (Lucky ٢٠٠٨) بعنوان** "The Development of an Instrument to Determine the Relevance and Validity of the Educational Leadership Constituent Council(ELCC) Standards for Programs in Educational Leadership"

وهدفت الدراسة إلى بناء وتصميم أداة باستخدام معايير الاعتماد للمجلس التأسيسي لبرامج القيادة التربوية Educational Leadership Constituent Council(ELCC) Standards for Programs in Educational Leadership لتحديد صدقها وثباتها، وكذا فحص نتائج التحليل العاملي Factor Anlysis لإجابات المفحوصين، ثم مراجعة الأداة وتحديد موثوقيتها وقوة صلتها بتقويم برامج إعداد القيادات التربوية من وجهة نظر مسئول التعليم (Superintendents) في ولاية تكساس. وكانت هناك ثمانية أسئلة بحثية، كانت الأسئلة الستة الأولى حول أي المكونات المشتقة من التحليل العاملي التي يمكن أن تفسر على أنها المعايير الستة الأولى لـ ELCC: الرؤية، التعلم والتدريس، الإدارة، التعاون مع المجتمع، أخلاقيات القيادة، السياق الأوسع؟ أما السؤال السابع والثامن فكانا يتمحوران حول ما إذا كانت هناك أي مكونات أخرى ناشئة من التحليل العاملي بخلاف المعايير الستة الأولى التي ورد ذكرها آنفاً وهل هناك أي اختلافات ذات دلالة بين وجهات نظر مسئول التعليم (Superintendents) في ولاية تكساس وفقاً لمستوياتهم التعليمية حول علاقة ومصداقية معايير ELCC؟. وللإجابة على أسئلة البحث استجوب الباحث (١٠٣١) من مسئول التعليم في تكساس، استجاب منهم (٢٠٤) فرداً. وأظهر التحليل الإحصائي ثباتاً عالياً للأداة حسب معامل ألفا كرونباخ فيما عدا محور الأخلاقيات. وأشارت نتائج التحليل العاملي أن الرؤية، والتدريس والإدارة، والتعاون مع المجتمع ترتبط بدرجة عالية بأربعة عوامل. أما العاملين الخامس والسادس فسماهما الباحث "التعلم والبحث" و " التخطيط للممارسة العملية" بناء على الكلمات المفتاحية في العبارات التي ارتبطت بهذين العاملين. وأوصت الدراسة باستخدام الأداة المعدلة التي أقررتها الدراسة للحكم على صدق وموثوقية معايير ELCC في ولايات أخرى.

• **التعليق على الدراسات السابقة :**

عند فحص الدراسات السابقة، يتبين لنا أنها طرقت موضوعات عديدة تتصل بجانب أو أكثر من مجالات نظم الاعتماد الأكاديمي وتطبيقاته، ولكن يمكن تلخيص ما ركزت عليه الدراسات السابقة بشكل عام. حيث أكدت

جميعها على أهمية الاعتماد كصيغة فريدة لتحسين وتطوير مؤسسات التعليم العالي، كما تناولت جميعها مفاهيم الاعتماد وأنواعه ومراحلته وإجراءاته كهدف من أهداف تلك الدراسات أو تعرضت لها في ثنايا الأدب النظري للدراسة.

وهناك منها ما تناول خبرات وتجارب الدول المختلفة في تطبيق نظم الاعتماد وقامت بتحليلها ومقارنتها واستنباط الدروس المستفادة منها لبلد الدراسة. وهناك دراسات استهدفت تحديد متطلبات تطبيق نظم الاعتماد والصعوبات المتوقعة في هذا الصدد سواء على مستوى الجامعات أو الكليات .

وهناك دراسات أخذت طابعا تقويميا لتحديد درجة تطبيق معايير الاعتماد المؤسسي في الجامعات أو الكليات أو الأقسام . ومن بين الدراسات السابقة ما استهدف بناء معايير و مقاييس مقترحة في مجال الاعتماد للجامعات أو الكليات . وأكدت دراسات أخرى على ضرورة تأسيس هيئات للاعتماد في دول الدراسة . ومن بين الدراسات السابقة ما اقترح إستراتيجية أو رؤية مستقبلية لكليات التربية تحديدا لتطبيق الاعتماد الأكاديمي . وقدمت دراسات أخرى تصورات مقترحة لتطبيق نظام الاعتماد في الجامعات أو الكليات

هناك أيضا دراسات أجنبية ركزت على دراسة الاعتماد وتطبيقاته في برامج التعليم العالي ومنها ما تناول تقويم معايير الاعتماد وقياس صدقها والحكم على كفاءتها . يشار كذلك إلى أن هناك دراسات أجنبية تناولت بحث أثر عمليات الاعتماد وإجراءاتها على نواتج تعلم الطلبة .

وبشكل عام تلتقي هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في التأكيد على أهمية الاعتماد الأكاديمي كصيغة تقويمية، ومدخل فعال في تحسين وتطوير مؤسسات التعليم العالي، وكذا في التأكيد على ضرورة الاستفادة من الخبرات والتجارب المتوافرة في مجال الاعتماد الأكاديمي وتطبيقاته.

وقد تحقق للدراسة الحالية الاستفادة من الدراسات السابقة في الجوانب التالية:

- « إثراء الخلفية العلمية للباحث عن نظم الاعتماد وتطبيقاته.
- « بناء وتدعيم الإطار النظري للدراسة.
- « استفادت الدراسة الحالية كذلك من نتائج وتوصيات واقتراحات قدمتها بعض الدراسات السابقة حيث عززت قناعة الباحث كمبررات منطقية للشروع في موضوع الدراسة.
- « توجيه الباحث إلى كثير من المراجع المتعلقة بموضوع الدراسة.
- « الكشف عن الجوانب غير المغطاة بحثيا في مجال الاعتماد الأكاديمي على الساحتين المحلية والعربية ومنها موضوع الدراسة الحالية والذي يتناول تطبيقات الاعتماد المتخصصة للبرامج ، وهي في الدراسة الحالية برامج الدراسات العليا التربوية في الإدارة التربوية في الجامعات السعودية . وهذا يعني أن الدراسات السابقة ركزت جميعها على معايير الاعتماد العام أو المؤسسي وتطبيقاته في مؤسسات التعليم العالي الأمر الذي يعطي هذه الدراسة طابعا مختلفا .

- « اختيار منهج الدراسة وأداتها .
- « تفسير بعض نتائج الدراسة الحالية .

وبعد الاستعراض السابق للدراسات السابقة وأوجه الاستفادة منها ، يمكن القول أن الدراسة الحالية تختلف عنها في النقاط التالي :

- « تختلف عن الدراسات العربية تحديدا في كونها توجهت إلى دراسة الاعتماد للبرامج -برامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية- وليس المؤسسات كالكليات أو الجامعات .
- « تحاول هذه الدراسة تحديد مستوى جاهزية برامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية لعمليات الاعتماد في ضوء متطلبات الاعتماد ومستوى الجاهزية الراهن كما تقدم الدراسة في ضوء متطلبات الاعتماد ومستوى الجاهزية الراهن آليات مقترحة لتهيئة برامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية في الجامعات السعودية للوفاء بمتطلبات الاعتماد الأكاديمي في المحاور الثلاثة التي تناولتها الدراسة .
- « تختلف كذلك عن الدراسات السابقة أيضاً من حيث مجتمع الدراسة المتمثل في أعضاء هيئة التدريس ببرامج الإدارة التربوية في الجامعات السعودية .

• إجراءات الدراسة :

• منهج الدراسة :

تتبع هذه الدراسة منهج البحث الوصفي التحليلي Analytical Descriptive Method الذي يهتم بوصف الظاهرة موضوع الدراسة، وتحديد الظروف المتعلقة بها لأغراض التحليل والمقارنة، وتوضيح العلاقات المختلفة بينها وبين ما يحيط بها من مؤثرات، وهذا المنهج لا يقف عن حد جمع البيانات وتنظيمها، وإنما يتعداه إلى تحليلها والربط بين مدلولاتها تهيئدا للوصول إلى رأي أو حكم بشأنها .

ويعتبر هذا المنهج الأنسب والأكثر استخداماً لدراسة الظواهر في مجال العلوم الإنسانية لكونه يمكن من استطلاع آراء جميع أفراد مجتمع البحث أو عينة كبيرة منهم بهدف وصف الظاهرة المدروسة (العساف ٢٠٠٣ : ١٩١)، كما يعطي أوصافاً ومعلومات دقيقة عن هذه الظاهرة ويعبر عنها تعبيراً كمياً وكيفياً (عدس وآخرون، ٢٠٠٣ : ٢٤٧) .

• مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في برامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية التي تقدمها أقسام الإدارة التربوية أو أقسام التربية في الجامعات السعودية . وتتوزع هذه البرامج في ثمان جامعات هي : جامعة أم القرى، جامعة الملك سعود، جامعة طيبة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، جامعة الملك عبد العزيز، جامعة الملك خالد، جامعة الملك فيصل، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن . وقد تم اختيار هذه الجامعات بناء على معيار وضعه الباحث وهو مرور خمس سنوات منذ البدء في تقديم البرنامج أو كونه قام بتخريج الدفعة الأولى على الأقل من الطلبة الملتحقين به . وقد تم

استبعاد جامعتي الباحة وتبوك لحدثة برامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية في الجامعتين، حيث لم تشرعا في تقديم هذه البرامج إلا مع مطلع العام الجامعي ١٤٣٢/١٤٣١هـ.

وقد اقتصر مجتمع البحث على أعضاء هيئة التدريس ممن يشغلون رتبة أستاذ مساعد فما فوق في أقسام الإدارة التربوية أو أقسام التربية التي تقدم برامج دراسات عليا في الإدارة التربوية في الجامعات الثمان المذكورة آنفاً، ويبلغ عددهم (١٣٠) فرداً من الجنسين حسبما ظهر للباحث من خلال المواقع الالكترونية للجامعات، وأيضاً من خلال الاتصال الهاتفي برؤساء الأقسام أثناء تحكيم الأداة وعند تطبيقها. ونظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة نسبياً، فقد اختار الباحث دراسته هذا المجتمع بأكمله (أسلوب الحصر الشامل) دون اللجوء لأسلوب المعاينة، وذلك لتعزيز معدلات الاستجابة لأداة الدراسة وزيادة مستوى الموثوقية بنتائجها.

• وصف مجتمع الدراسة :

قام الباحث بداية بتحديد حجم مجتمع الدراسة من خلال الاطلاع على المواقع الالكترونية لأقسام الإدارة التربوية في الجامعات السعودية، كما تم الاتصال الهاتفي مع رؤساء الأقسام للتأكد من صحة المعلومات الموجودة على البوابات الالكترونية للجامعات وحدثتها. وتبين من خلال ذلك أن أفراد مجتمع البحث يبلغ عددهم (١٣٠) فرداً.

جدول رقم (١): توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفق متغير الجامعة

الرمز	الجامعة	عدد أعضاء هيئة التدريس	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات العائدة	عدد الاستبيانات المستوفاة	نسبة الاستبيانات المستوفاة إلى الموزعة
١	جامعة أم القرى	٢٣	٢٣	١٧	١٧	٧٣,٩%
٢	جامعة الملك سعود	٢٥	٢٥	١٥	١٥	٦٠%
٣	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	١٨	١٨	١١	١١	٦١,١%
٤	جامعة الملك خالد	١٤	١٤	١٤	١٣	٩٢,٩%
٥	جامعة طيبة	١٤	١٤	١٣	١٢	٨٥,٧%
٦	جامعة الملك فيصل	١٢	١٢	٨	٨	٦٦,٧%
٧	جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن	١٦	١٦	١٠	١٠	٦٢,٥%
٨	جامعة الملك عبد العزيز	٨	٨	٥	٥	٦٢,٥%
٩	لم يحدد	-	-	٢	٢	-
	المجموع	١٣٠	١٣٠	٩٥	٩٣	٧١,٥٤%

يتضح من الجدول رقم (١) أن نسبة العائد من الاستبيانات الموزعة على أفراد مجتمع الدراسة قد بلغت (٧١,٥٤ %)، حيث استخدم الباحث عدة وسائل لتعزيز نسبة العائد في ظل صغر مجتمع البحث، كزيارة بعض الجامعات، والتواصل الهاتفي مع رؤساء الأقسام وأعضاء هيئة التدريس والأفراد الذين يعملون في سكرتارية هذه الأقسام. كذلك تم توزيع أداة الدراسة يدوياً، وببريدياً عبر البريد العادي والالكتروني. كما استعان الباحث بمساعدين لجمع الاستبيانات فور

استكمالها من أعضاء هيئة التدريس ببرامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية في جامعات الدراسة.

• أداة الدراسة :

بما أن الدراسة قد اتبعت المنهج الوصفي، فقد تم اختيار الاستبيان كأداة لجمع المعلومات، وتعرف آراء أعضاء هيئة التدريس في برامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية حول أهمية وتوافر متطلبات تهيئة هذه البرامج للاعتماد الأكاديمي، وذلك لعدة اعتبارات منها :

« كون أفراد مجتمع الدراسة موزعين في ثمان جامعات متباعدة، ولذا يعد الاستبيان الأنجع في مثل هذه الحالات لتوفير الوقت والجهد.

« البعد عن التحيز من قبل الباحث القائم بهذه الدراسة، وكذلك من الأفراد المستجيبين (الحارثي، ١٩٩٢م : ١٤).

« ملائمة الاستبيان لطبيعة الدراسة وأهداف الدراسة ومناسبته لموضوعها.

• تصميم أداة الدراسة :

القسم الثاني : لتصميم محاور الدراسة وبناء إبعادها وفقراتها، تم الاطلاع على معايير ومتطلبات الاعتماد الأكاديمي في هيئات الاعتماد العالمية فيما يتصل باعتماد وتقويم ومراجعة برامج التعليم العالي عموماً وبرامج الدراسات العليا خصوصاً، وكذلك ما يتصل ببرامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية. كذلك تم الاطلاع على وثائق الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية، ووثيقة التقويم الذاتي والاعتماد الأكاديمي لجامعات الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج، وأدلة ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية أعضاء اتحاد الجامعات العربية، والدراسات السابقة العربية والأجنبية المذكورة في الفصل الثاني من هذه الدراسة، والبحوث وأوراق العمل المقدمة في المؤتمرات والندوات ذات الصلة بموضوع الدراسة. وبعد ذلك تم الشروع في بناء أداة الدراسة حيث تم تصميمها في ثلاثة محاور رئيسة وفقاً لحدود الدراسة التي سبق الإشارة إليها .

• تقنين أداة الدراسة :

• أولاً : الصدق الظاهري :

قام الباحث بعرض أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين بلغ عددهم (٣٢) محكماً غالبيتهم من أعضاء هيئة التدريس بأقسام الإدارة التربوية بالجامعات السعودية وبعض الجامعات العربية . وانتهى الباحث بعد أخذ ملاحظات المحكمين إلى الأداة في صورتها النهائية والمكونة من (٤٧) فقرة موزعة على المحاور الثلاثة التالية:

« الإطار المفاهيمي (الرسالة والأهداف) بواقع (١٣) فقرة.

« إدارة برامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية بواقع (١٧) فقرة.

« عمليات التعليم والتعلم بواقع (١٧) فقرة.

• ثالثاً : ثبات أداة الدراسة

لحساب ثبات الاستبانة، تم استخراج قيمة معامل الثبات (ألفا كرونباخ Alpha Cronbach) لكل بعد من أبعاد الدراسة والأداة ككل.

جدول (٢): قيم معامل الثبات (الفا كرونباخ Alpha Cronbach) لأداة الدراسة

رقم البعد	محاور الدراسة	معامل ألفا كرونباخ
١	الإطار المفاهيمي	٠.٩٦
٢	إدارة برامج الدراسات العليا	٠.٩١
٣	عمليات التعليم والتعلم	٠.٩٢
	الأداة ككل	٠.٩٦٥

يتضح من الجدول رقم (٢) أن قيم معامل الثبات لكل محور من محاور الدراسة والأداة بشكل كلي كانت عالية جداً؛ مما عزز الثقة في أداة الدراسة.

• نتائج الدراسة :

يتضمن هذا القسم عرضاً مفصلاً للنتائج المتصلة بالسؤال الرئيس الذي حاولت الدراسة الإجابة عليه ، وهو : ما الوضع الراهن لبرامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية بالجامعات السعودية في ضوء بعض معايير الاعتماد الأكاديمي ؟ وذلك من خلال استعراض النتائج المتعلقة بمجموعة الأسئلة الفرعية الثلاثية الأولى . كما يتضمن هذا الفصل مناقشة وتفسير هذه النتائج وصولاً إلى النتائج النهائية للدراسة حيث سيتم بعد ذلك عرض ملخص لنتائج الدراسة ثم إجابة السؤال الرابع. وقد اعتمد الباحث معيار الحكم التالي في عرض ومناقشة وتفسير نتائج الدراسة:

جدول (٣): معيار الحكم على نتائج الدراسة

المدى	الدرجة أو التقدير
من ٤.٢٠ إلى ٥	عالية جداً
من ٣.٤٠ إلى أقل من ٤.٢٠	عالية
من ٢.٦٠ إلى أقل من ٣.٤٠	متوسطة
من ١.٨٠ إلى أقل من ٢.٦٠	ضعيفة
من ١ إلى أقل من ١.٨٠	بدرجة ضعيفة جداً أو غير متوافرة على الإطلاق

• أولاً : عرض وتحليل نتائج الدراسة

• نتائج الدراسة المتعلقة بالسؤال الأول :

• السؤال الأول :

ما درجة توافر معايير الاعتماد الأكاديمي في برامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية فيما يتعلق بمحور " الإطار المفاهيمي " ؟

في ضوء النتائج التي أوضحها الجدول رقم (٤) الخاص بمحور "الإطار المفاهيمي"، تبين أن العبارة التي تنص على " وجود أهداف واضحة ومعلنة للبرنامج" حصلت على الرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدرة (٣.٠١) ولكنها بدرجة متوسطة من التوافر. ويتبين من خلال استعراض المواقع الإلكترونية لهذه البرامج وجود أهداف لأقسام الإدارة التربوية لكنها لا تتسم بالوضوح الكافي، وكان ينبغي أن تنبثق منها أهداف أكثر تفصيلاً، وأكثر تحديداً لكل برنامج من البرامج التي يقدمها القسم سواء على مستوى الماجستير أو الدكتوراه نظراً لاختلاف التوقعات والنواتج من كل برنامج. كذلك يتبين من خلال

النتائج التي أوضحها الجدول رقم (٤) أن الرتبة الأخيرة في محور "الإطار المفاهيمي" حصلت عليها العبارة التي نصها "وجود آليات محددة للمراجعة الدورية لرسالة البرنامج وأهدافه" بمتوسط حسابي قدرة (٢.٣٠) ودرجة ضعيفة من التوافر. وربما يعزى ذلك إلى قصور اهتمام أقسام الإدارة التربوية شأنها في ذلك شأن الأقسام الأخرى في الجامعات بمراجعة أطرها المفاهيمية وفقا لمستجدات العلم وتطوراتها والاحتياجات المتجددة للمستفيدين من هذه البرامج.

جدول (٤): نتائج المحور الأول

الترتيب حسب الأداة	محور الأول : الإطار المفاهيمي (الرسالة والأهداف)	درجة التوافر	الانحراف المعياري	الرتبة للبعد بالنسبة
١	وجود رسالة لبرنامج/برامج الدراسات العليا في القسم.	٢.٨٢	١.٠٩	٤
٢	إمكانية ترجمة رسالة البرنامج إلى أهداف واضحة ودقيقة يمكن التحقق من بلوغها.	٢.٨٠	١.١٤	٥
٣	وجود أهداف واضحة ومعلنة للبرنامج.	٣.٠١	١.١٥	١
٤	ارتباط رسالة البرنامج بالاحتياجات المهنية للطلبة.	٢.٧٥	١.١٣	٦
٥	ارتكاز رسالة البرنامج على خصائص المجتمع السعودي.	٢.٩٤	١.١٧	٢
٦	وجود آليات محددة للمراجعة الدورية لرسالة البرنامج وأهدافه.	٢.٣٠	٠.٩٣	١٣
٧	وجود وسائل لنشر رسالة البرنامج وأهدافه (أدلة - نشرات - موقع القسم الإلكتروني...).	٢.٥٧	١.٠٠	٨
٨	وجود وثائق وأدلة تبرهن على عمليات صناعة الرسالة (مسودات - استفتاءات - اجتماعات...).	٢.٣٣	٠.٩٩	١١
٩	وجود وثائق وأدلة تبرهن اشتراك الأطراف المعنية في صناعة رسالة البرنامج.	٢.٣١	١.١٠	١٢
١٠	ملاءمة الرسالة كأساس لوضع الخطة الاستراتيجية للبرنامج.	٢.٦٥	١.٠٥	٧
١١	وجود علاقة وثيقة بين الرسالة وجميع نشاطات البرنامج.	٢.٥٦	١.٠٦	٩
١٢	وجود آلية للتحقق من وعى أعضاء هيئة التدريس بالإطار المفاهيمي للبرنامج.	٢.٤٤	١.٠٥	١٠
١٣	وجود سمات مميزة لبرامج الدراسات العليا في القسم تميزها عن البرامج الأخرى المناظرة .	٢.٨٨	١.١٤	٣
	الموسم العام	٢.٦٤	٠.٨٩	

• نتائج الدراسة المتعلقة بالسؤال الثاني :

السؤال الثاني : ما درجة توافر معايير الاعتماد الأكاديمي في برامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية فيما يتعلق بمحور "إدارة برامج الدراسات العليا" ؟.

في ضوء النتائج التي أوضحها الجدول رقم (٥) الخاص بمحور "إدارة برامج الدراسات العليا بالقسم"، تبين أن العبارة التي تنص على "توافر قنوات اتصال فاعلة بين إدارة برامج الدراسات العليا بالقسم وإدارة الكلية" حصلت على الرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدرة (٣.١٢) ولكنها بدرجة متوسطة من التوافر. وربما يعزى توفر قنوات اتصال بهذه الدرجة للتقارب المكاني بين إدارات الأقسام وإدارة الكلية التي تتبعها، لكنها لا تتسم بمستوى الفعالية المطلوب لتحقيق من خلالها الأهداف المشتركة للكلية والأقسام التي تتبعها. أما الرتبة الأخيرة فحلت فيها العبارة التي تشير إلى "وجود اتفاقات شراكة أو توأمة مع أقسام مماثلة ذات مستوى رفيع في جامعات أخرى" بمتوسط حسابي قدرة (١.٩٤) ودرجة ضعيفة جدا من التوافر. وربما يعود ذلك إلى إدارات الجامعات التي لم تشرع في عقد هذه الاتفاقات أو بناء الشراكات لانشغالها بأمور أخرى تراها أكثر أولوية. وقد

يكون سبب ذلك أن الجامعات لم تتح فرصاً للكليات والأقسام العلمية لاتخاذ المبادرة في هذا الصدد. وعموماً أشارت نتائج هذا المحور إلى درجة توافر ضعيفة للبعد ككل بمتوسط حسابي (٢.٥٣).

جدول (٥): نتائج المحور الثاني

م	المحور الثاني : إدارة برامج الدراسات العليا بالقسم	درجة التوافر		
		الترتيب الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة بالنسبة للبعد
١	توفر آلية واضحة لاختيار رئيس القسم وفق معايير موضوعية وشفافة.	٢,٦٩	١,٠٥	٥
٢	وجود وصف وظيفي يحدد مستويات وصلاحيات رئيس القسم.	٢,٧٤	١,٠٩	٣
٣	توفر مناخ أكاديمي يساعد على الإبداع والمبادرة وحرية التعبير.	٢,٥٩	٠,٩٦	٧
٤	وجود خطة إستراتيجية لتطوير برامج الدراسات العليا بالقسم.	٢,٣٧	١,٠٩	١٢
٥	مشاركة الأطراف المعنية (هيئة التدريس -الطلبة-مؤسسات المجتمع) في إعداد خطط برامج الدراسات العليا بالقسم.	٢,١٢	٠,٩٤	١٤
٦	وجود جهات متخصصة تقدم خدمات الدعم الأكاديمي لبرامج الدراسات العليا.	٢,٥١	١,١٥	٩
٧	توفر آليات تقييم معتمدة لأداء العاملين بالقسم (أعضاء هيئة التدريس -الجهاز الإداري)	٢,٧١	١,٠٦	٤
٨	توفر البات معينة لدى رئيس القسم للمتابعة تنفيذ خطط برامج الدراسات العليا.	٢,٤٣	١,٠٥	١٠
٩	توفر أدلة مطبوعة موقفة تحوي كل ما يتعلق بإدارة برامج الدراسات العليا بالقسم (تاريخ القسم -سياسات -أنظمة كوائح -صلاحيات مجلس القسم واللجان المختلفة....).	٢,٦٢	١,٢٣	٦
١٠	توفر نظام محاسبة/مسائلة يضمن نزاهة الممارسات المختلفة في البرنامج (التدريس-البحث العلمي- قبول الطلاب-تقديم الطلاب- اتخاذ القرار	٢,٣١	١,٠٠	١٣
١١	كفاية أعضاء الجهاز الإداري نسبة لأعضاء هيئة التدريس والطلبة والبرامج المقدمة.	٢,٥٨	١,٠٠	٨
١٢	توفر برامج تدريب لأعضاء الجهاز الإداري لتنمية قدراتهم ومهاراتهم.	٢,٧٤	٠,٩٣	٣
١٣	توفر موقع الكتروني للقسم لتسهيل اطلاع الطلبة على خطط ومتطلبات البرامج التي يلتحقون بها	٢,٨٧	١,٢٣	٢
١٤	وجود اتفاقات شراكة أو توأمة مع أقسام مماثلة ذات مستوى رفيع في جامعات أخرى.	١,٩٤	٠,٩٨	١٥
١٥	توافر قنوات اتصال فاعلة بين إدارة برامج الدراسات العليا بالقسم وإدارة الكلية.	٣,١٢	٠,٨٦	١
١٦	توفر نظام معلومات الكتروني بالقسم لتبادل المعلومات داخل القسم وخارجه.	٢,٣٩	١,١٥	١١
١٧	توفر موارد مالية كافية لتنفيذ البرامج الدراسات العليا بالقسم.	٢,٣٧	٠,٩٨	١٢
	المتوسط العام	٢,٥٤	٠,٦٧	

• نتائج الدراسة المتعلقة بالسؤال الثالث :

السؤال الثالث : ما درجة توافر معايير الاعتماد الأكاديمي في برامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية فيما يتعلق بمحور (عمليتي التعليم والتعلم)؟.

وفي ضوء النتائج التي أوضحها الجدول رقم (٦) الخاص بمحور "عمليات التعليم والتعلم"، تبين أن الرتبة الأولى حلت فيها العبارة التي نصها " امتلاك أعضاء هيئة التدريس المعرفة والمهارة والخبرات اللازمة التي تؤهلهم للقيام بأعباء تدريس المقررات التي يدرسونها" بمتوسط حسابي قدره (٣.٦٥) ودرجة عالية من التوافر. ولعل مرد ذلك إلى كون جميع أعضاء هيئة التدريس ممن يحملون دكتوراه الفلسفة في التربية في التخصصات المختلفة من الإدارة التربوية كإدارة التعليم العام ، وإدارة التعليم العالي، والسياسة التعليمية، واقتصاديات التعليم ،والقيادة التعليمية حسبما اتضح للباحث أثناء توزيع أداة الدراسة، كما أن نسبة كبيرة منهم ممن حصلوا على هذه الدرجات من جامعات خارجية مرموقة. أما الرتبة الأخيرة في هذا البعد فجاءت فيها العبارة التي تشير إلى " الاستعانة بمراجعين خارجيين في تخصص الإدارة التربوية

لمراجعة هيكل البرنامج وتوصيف المقررات ونواتج التعلم المطلوبة" بمتوسط حسابي قدره (٢.١٠) ودرجة ضعيفة من التوافر. وربما يعود هذا إلى عدم شروع الجامعات ممثلة في كلياتها وأقسامها في بناء الشراكات واتفاقيات التعاون مع جامعات أخرى ذات مستوى رفيع، مما من شأنه دعم وتيسير مثل هذه المطالب. وعموما أشارت نتائج هذا المحور إلى درجة توافر متوسطة للبعد ككل بمتوسط حسابي قدره (٢.٨٤).

جدول (٦): نتائج المحور الثالث

م	المحور الثالث : عمليات التعليم والتعلم	درجة التوافر	الرتبة النسبية للبعد
١	توفر توصيف واضح لنواتج تعلم الطلبة.	٢.٨٩	٨
٢	توافق نواتج التعلم المرغوبة في الطلبة مع إطار المؤهلات الوطني.	٢.٨٦	١٠
٣	توافق نواتج التعلم مع متطلبات سوق العمل.	٢.٨٧	٩
٤	توافق نواتج التعلم مع المعايير المقبولة في مجال الإدارة التربوية.	٣.١٤	٤
٥	توفر توصيف شامل للمقررات الدراسية يتمحور حول تحقيق نواتج التعلم المطلوبة.	٣.٢٢	٢
٦	وجود آليات تقويم ملائمة لقياس مدى ملائمة نواتج التعلم المطلوبة والقدر المتحقق منها مثل (استطلاعات آراء الخريجين، بيانات التوظيف، آراء أصحاب الأعمال، أداء الخريجين اللاحق).	٢.٢٢	١٣
٧	استخدام استراتيجيات تدريس حديثة تخدم تحقيق نواتج التعلم المطلوبة.	٣.٠٣	٧
٨	استخدام أساليب تقويم متنوعة تخدم تحقيق نواتج التعلم المطلوبة.	٣.٠١	٦
٩	توظيف التكنولوجيا الحديثة في عمليتي التعليم والتعلم.	٣.١٣	٣
١٠	تقوم المقررات الدراسية فصيلا لعمل التعديلات التي تقتضيها اعتبارات تطوير برامج الدراسات العليا.	٢.٤٠	١٢
١١	مشاركة طلبة الدراسات العليا في تقويم المواد التي يدرسونها.	٢.٤٩	١١
١٢	توفر وفائق شاملة عن عمليات تقويم ومراجعة المقررات.	٢.٢٢	١٣
١٣	تواجد أعضاء هيئة التدريس في أوقات مجدولة لتقديم المساعدة لطلبة الدراسات العليا.	٣.٠٦	٥
١٤	التأكد من أن تدريس المواد يأخذ في اعتباره أحدث ما توصل إليه علم الإدارة التربوية من نظريات وبحوث ونماذج.	٣.٠٤	٦
١٥	تقديم برامج تدريبية لأعضاء هيئة التدريس فيما يتصل بجانب عملية التدريس (مثل نواتج التعلم التي تحققها كل مادة - استراتيجيات التدريس المخطط لها - المهارات والمعارف المستهدفة).	٢.٨٦	١٠
١٦	امتلاك أعضاء هيئة التدريس المعرفة والمهارة والخبرات اللازمة التي تؤهلهم للقيام بأعباء تدريس المقررات التي يدرسونها.	٣.٦٥	١
١٧	الاستعانة بمراجعين خارجيين في تخصص الإدارة التربوية لمراجعة هيكل البرنامج وتوصيف المقررات ونواتج التعلم المطلوبة.	٢.١٠	١٤
	الموسط العام	٢.٨٤	٠.٦٦

• ملخص نتائج الدراسة :

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية فيما يتعلق بدرجة توافر معايير الاعتماد الأكاديمي في برامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية بالجامعات السعودية:

« أولاً : يتبين من الجدول أدناه أن معايير الاعتماد الأكاديمي المشار إليها في محاور الدراسة الثلاثة تتوافر بدرجة متوسطة على العموم مما يعني مستوى جاهزية متوسطة لبرامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية بالجامعات السعودية للشروع في عمليات الاعتماد الأكاديمي .

« ثانياً : حصل محور "الإطار المفاهيمي" على متوسط حسابي قدره (٢.٦٤) ودرجة متوسطة من التوافر. أما المعايير الواردة في هذا البعد فتراوح درجة توافرها بين متوسطة وضعيفة.

« ثانياً : حصل محور "إدارة برامج الدراسات العليا بالقسم" على متوسط حسابي قدره (٢.٥٤)، ودرجة ضعيفة من التوافر. أما المعايير الواردة في هذا البعد فتراوح درجة توافرها بين متوسطة وضعيفة.

« ثالثاً : حصل محور " عمليات التعليم والتعلم " على متوسط حسابي قدرة (٢,٨٤)، ودرجة متوسطة من التوافر على العموم. أما المعايير الواردة في هذا البعد فتراوحت درجة توافرها بين متوسطة وضعيفة. عدا الفقرة الأولى أدناه والتي جاءت متوافرة بدرجة عالية

(جدول ٧) : نتائج محاور الدراسة الثلاثة

محاو الأداة	الدرجة
الاطار المفاهيمي (الرسالة و الأهداف)	٢,٦٤
إدارة برامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية	٢,٥٤
عمليات التعليم والتعلم	٢,٨٤
المتوسط العام	٢,٦٧

وبناءً على ما أفرزته الدراسة من نتائج يقترح الباحث الآليات التالية لرفع مستوى جاهزية برامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية في محاور الدراسة الثلاثة ، حيث وضع إجراءات عملية للوفاء بكل معيار أو مجموعة من المعايير المتسقة مع بعضها ، كما يتضح من الجدول (٨).

• توصيات الدراسة :

- في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج ، توصي الدراسة بما يلي:
- « القيام بدراسات تقويم ذاتية موسعة على مستوى كل برنامج من البرامج التي تقدمها أقسام الإدارة التربوية؛ بحيث تستهدف التعرف على مواطن قوتها ومواطن الخلل فيها، ومن ثم بناء خطة الاعتماد الأكاديمي فيها بالاستفادة من المتطلبات والإجراءات التي توصلت إليها هذه الدراسة.
- « دعم الإدارة العليا في الجامعات السعودية لجهود الكليات والبرامج المختلفة في مجال الاعتماد الأكاديمي من خلال:
 - ✓ حشد الموارد والإمكانات المادية لتسيير عمليات الاعتماد وتغطية تكاليفها.
 - ✓ توفير القدر الكافي من الاستقلالية الإدارية والمالية لكليات التربية والأقسام التابعة لها، وتخصيصها بميزانيات مستقلة لخدمة أغراض الاعتماد الأكاديمي وفقاً لنظام محاسبي فاعل.
 - ✓ الاتجاه نحو اللامركزية في اتخاذ القرارات وخاصة فيما يتصل بجوانب الحصول على الاعتماد الأكاديمي من جهات الاعتماد المحلية والدولية.
 - ✓ تسريع خطوات استكمال البنى التحتية لكليات التربية والأقسام التابعة لها مع مراعاة المعايير الكمية والنوعية والاشتراطات الهندسية التي تلبي مطالب الاعتماد الأكاديمي في مجال البنى التحتية.
- « استصدار التشريعات التي تمكن كليات التربية والأقسام التابعة لها من تجاوز القيود البيروقراطية لتسريع عمليات الاعتماد الأكاديمي على المستويين المؤسسي والبرامجي.
- « اعتماد التخطيط الاستراتيجي منهجاً في الحصول على الاعتماد الأكاديمي لكليات التربية والبرامج التي تقدمها الأقسام التابعة لها.
- « إيلاء عملية توثيق أنشطة الاعتماد الأكاديمي عناية كبرى من خلال تخصيص حجرة لهذه الوثائق، وبناء قاعدة معلومات شاملة تشتمل على كافة الوثائق والأدلة والبراهين التي تتطلبها عمليات الاعتماد الأكاديمي.

جدول رقم (٨) : المعايير والأليات المقترحة

م	المعايير	الأليات المقترحة
١.	توافر قنوات اتصال فاعلة بين إدارة برامج الدراسات العليا بالقسم وإدارة الكلية.	- تصميم نظام معلومات الكتروني للربط الشبكي بين الأقسام والكليات وبين الكليات والعمادات لتسهيل تبادل المعلومات. - تدريب الموظفين الإداريين ورؤساء الأقسام وقيادات الكلية على استخدام النظام.
٢.	توفر موارد مالية كافية لتنفيذ الفعال لبرامج الدراسات العليا بالقسم	- تخصيص ميزانية مستقلة لكل قسم من أقسام الكلية. - مشاركة رئيس القسم في عمليات تخطيط الميزانية.
٣.	تتحور عمليات تحسين الجودة ببرامج الدراسات العليا بالقسم حول أولويات التطوير الملحة.	- تحديد أولويات التحسين والتطوير بناء على نتائج دراسة التقييم الذاتي - وضع خطة للتحسين والتطوير.
٤.	تشمل عمليات التقييم الذاتي ببرامج الدراسات العليا للمدخلات والعمليات والمخرجات مع التركيز بصورة أكبر على تقييم جودة المخرجات.	- تحديد مؤشرات الأداء الجيد في مدخلات وعمليات ومخرجات البرنامج كل على حدة. - تصميم استبانة لقياس مدى تحقق نتائج التعلم في الطلاب الدارسين.
٥.	توفر آلية لتقوم ومراجعة برامج الدراسات العليا بالقسم كل خمس سنوات بمشاركة الأطراف المعنية.	إجراء دراسة تقوم ذاتية كل خمس سنوات بعد جمع المعلومات من الطلاب والخريجين وجهات التجمع المستفيدة.
٦.	وجود نظام حوافر لتقدير الانجازات البارزة والمميزة فيما يتصل بتطوير الدراسات العليا بالقسم.	تخصيص جوائز تميز (جائزة للتدريس ، وأخرى للبحث والمشاريع التطويرية لبرامج القسم، وثالثة لخدمة التجمع).
٧.	توفر توصيف واضح لنواتج تعلم الطلبة.	- جمع معلومات حول نواتج التعلم لبرامج أخرى مناصرة. - دراسة الموصفات المأثولة في طلبة الدراسات العليا كما هي في نصوص الإطار الوطني للمؤهلات. - إجراء دراسة استطلاعية حول الاحتياجات النوعية للجهات التعليمية والجهات الختصية الأخرى من مخرجات البرنامج. - دراسة المعايير المعمول بها في مجال الإدارة التربوية (معايير برامج إعداد القيادات التربوية ELCC). - في ضوء ما سبق، تعقد عدة ورش عمل وحلقات نقاشية مكثفة لوضع القوائم الخاصة بنواتج التعلم من البرنامج ككل.
٨.	توفر توصيف شامل للمقررات الدراسية يمحور حول تحقيق نواتج التعلم المطلوبة.	- تسكين قوائم نواتج التعلم في عناصر ومكونات الإطار المفاهيمي. - تسكين نواتج التعلم أعلاه في المساقات المختلفة للبرنامج (المقررات). - تصميم قائمة بنواتج التعلم التفصيلية من كل مقرر. - كتابة توصيف مختصر وآخر تفصيلي لكل مقرر. - إجراء استطلاعات لآراء الخريجين. - جمع بيانات التوظيف من الجهات التي يعمل فيها خريجو البرنامج. - إجراء استطلاع عن أداء الخريجين اللاحق.
٩.	توفر توصيف شامل للمقررات الدراسية يمحور حول تحقيق نواتج التعلم المطلوبة.	عقد ندوة فصلية حول أساليب التدريس الحديثة (التعلم الذاتي، التعلم التعاوني، التدريس التعاوني، التدريس التفكيرى ... الخ
١٠.	وجود آليات تقييم ملائمة لفحص مدى ملاءمة نواتج التعلم المطلوبة والقدرة المتحقق منها.	- عقد ندوة فصلية حول أساليب التقييم (التقييم المستمر والنهائي، التقييم البنائي ... الخ) - تصميم أدلة لأنواع التقييم المختلفة المبينة على النماذج الخكية المرجعية ، وإعطاء الدرجات، وعملية التصحيح.
١١.	استخدام استراتيجيات تدريس حديثة تخدم تحقيق نواتج التعلم المطلوبة.	استخدام الأجهزة الالكترونية المساعدة في التدريس كاجهزة العرض المختلفة مثل Data Show وجهاز عرض الشفافيات Overhead Projector والحاسب الموصلة بشبكة الانترنت.
١٢.	استخدام أساليب تقوم متنوعة تخدم تحقيق نواتج التعلم المطلوبة.	- إعداد نماذج تقوم المقررات وتضمينها توصيفات المقررات. - مشاركة طلبة الدراسات العليا في تقييم المواد التي يدرسوها.
١٣.	توظيف التكنولوجيا الحديثة في عمليتي التعليم والتعلم.	- تحديد الساعات المكتبية لكل عضو هيئة تدريس وإبازها في مكان واضح بالقسم وفي موقع القسم الإلكتروني. - تصنيف أعضاء هيئة التدريس وفقا لخبراتهم وتخصصاتهم واهتماماتهم البحثية ليتم إسناد المقررات وفقا لذلك.
١٤.	تقوم المقررات الدراسية فصليا لعمل التعديلات التي تقتضيها اعتبارات تطوير برامج الدراسات العليا.	تشكيل لجنة استشارية من خبراء الإدارة التربوية لهذا الغرض.
١٥.	تواجد أعضاء هيئة التدريس في أوقات مجدولة لتقديم المساعدة لطلبة الدراسات العليا.	
١٦.	امتلاك أعضاء هيئة التدريس المعرفة والمهارة والخبرات اللازمة التي تؤهلهم للقيام بأعباء تدريس المقررات التي يدرسوها.	
١٧.	الاستعانة بمراجعين خارجيين في تخصص الإدارة التربوية لمراجعة هيكل البرنامج وتوصيف المقررات ونواتج التعلم المطلوبة	

م	المعايير	الآليات المقترحة
١٨.	- وجود رسالة للبرنامج/برامج الدراسات العليا في القسم تتسق مع رسالة الكلية، ويمكن ترجمتها في أهداف واضحة ودقيقة - ارتباط رسالة البرنامج بالاحتياجات المهنية للطلاب - ارتكاز رسالة البرنامج على خصائص المجتمع السعودي.	- دراسة رؤية ورسالة وأهداف الكلية وتحليلها. - تصميم استبيان لاستطلاع الاحتياجات المهنية للطلاب وجهات التوظيف من مخرجات البرنامج. - استطلاع آراء نخبة من طلبة الدراسات العليا في القسم حول رسالة القسم وأهدافه. - استطلاع الأطر الفاهيمية لبعض البرامج المناظرة في الجامعات المحلية والعربية والعالمية. - يقدم كل عضو هيئة التدريس مقترحاً بشأن رسالة البرنامج في ضوء ما سبق، وفي ضوء الخصائص الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع السعودي. - تكوين فريق من أعضاء هيئة التدريس بالقسم لصياغة رسالة البرنامج في ضوء مقترحات أعضاء هيئة التدريس.
١٩.	وجود أهداف واضحة ومعلنة للبرنامج تتفق من رسالته.	- جمع معلومات من عن أهداف البرامج المناظرة عربياً واجتياً. - يقدم كل عضو هيئة التدريس مقترحاً بشأن أهداف كل برنامج من البرامج التي يقدمها القسم. - يقوم فريق إعداد وصياغة الرسالة بدراسة مقترحات الأهداف التي قدمها أعضاء هيئة التدريس، ووضعها في صيغتها النهائية.
٢٠.	وجود آليات محددة للمراجعة الدورية لرسالة البرنامج وأهدافه	يقوم مجلس القسم بطرح فكرة مراجعة الإطار الفاهيمي للبرنامج كل خمس سنوات ويطلب من أعضاء هيئة التدريس تقديم مقترحاتهم بشأن ما يرونه من تعديلات على رسالة البرنامج وأهدافه أو الإبقاء عليها دون تغيير.
٢١.	وجود وسائل لنشر رسالة البرنامج وأهدافه	تضمين رسالة البرنامج وأهدافه في دليل القسم ونشرات الدورية، ومراسلات القسم، آلة الكلية، أدلة برامج الدراسات العليا، وكذا في موقع القسم الإلكتروني.
٢٢.	إيلاء عناية كافية بالوثائق والأدلة التي تبرز على عمليات صناعة الرسالة و اشتراك الأطراف المعنية في صناعة رسالة البرنامج	تكوين لجنة لوثائق تضم فيها المسودات والاستفتاءات ومقترحات أعضاء هيئة التدريس، ومقترحات الطلاب والجهات المستفيدة، ومحاضر الاجتماعات.... الخ.
٢٣.	وجود آلية للتحقق من وعي أعضاء هيئة التدريس بالإطار الفاهيمي للبرنامج و تبنيتهم له	إعداد استمارة تستهدف التعرف على مدى اتساق أنشطة التدريس والتوثيق والبحث وغيرها من المهام التي يقوم بها عضو هيئة التدريس مع رسالة البرنامج وأهدافه.
٢٤.	وجود سمات مميزة لبرامج الدراسات العليا في القسم تتميز عن البرامج الأخرى المناظرة.	القيادة التعليمية، وإدارة التعليم العام، وإدارة التعليم العالي.
٢٥.	توفر آلية واضحة لاختيار رئيس القسم وفق معايير موضوعية وشفافة.	تعد كل كلية قائمة بمعايير وضوابط مقترحة لمواصفات رئيس القسم على أن يكون من بينها تقديم المرشح لرئاسة القسم خطة لبرنامج عمل مقترح في تحسين وتطوير القسم وما يقدمه من برامج.
٢٦.	وجود وصف وظيفي يحدد مسؤوليات وصلاحيات رئيس القسم.	تدريس هذه المقترحات من قبل مجلس الجامعة وتشكيل لجنة لوضع هذه المعايير والضوابط.
٢٧.	وجود خطة إستراتيجية لتطوير برامج الدراسات العليا بالقسم وإعدادها بمشاركة أعضاء هيئة التدريس والطلبة وجهات المجتمع المستفيدة.	- تشكيل فريق إعداد الخطة الاستراتيجية للقسم. - جمع بعض المواد العلمية حول بعض الخطط الاستراتيجية للأقسام المناظرة محلياً وعربياً وعالمياً. - عقد ورش عمل لجمع مقترحات حول الخطة من قبل الطلبة وجميع أعضاء هيئة التدريس وجهات المجتمع المستفيدة. - التحليل الاستراتيجي لموقف القسم (أوجه القوة، الضعف، الفرص، التهديدات SWOTs). - تحديد الأهداف والأهداف التفصيلية وإجراءات التنفيذ وجهات التنفيذ وزمن التنفيذ ومؤشرات النجاح.
٢٨.	توفر أدلة مطبوعة موثقة تحوي كل ما يتعلق بإدارة برامج الدراسات العليا بالقسم.	- تصميم استمارة تقويم لأداء عضو هيئة التدريس من قبل رئيس القسم. - تصميم استمارة تقويم لأداء عضو التدريس من قبل طلبة. - تصميم استمارة تقويم لأداء أعضاء الجهاز الإداري.
٢٩.	توفر آليات تقويم معتمدة لأداء العاملين بالقسم (أعضاء هيئة التدريس - الجهاز الإداري)	- تصميم استمارة تقويم لأداء عضو التدريس من قبل طلبة. - تصميم استمارة تقويم لأداء أعضاء الجهاز الإداري.
٣٠.	توفر نظام محاسب/مساءلة يضمن نزاهة الممارسات المختلفة في البرنامج	- جمع معلومات عن نظم المحاسبة التعليمية المعمول بها في بعض الجامعات المقدمه. - تحديد جوانب ومجالات المساءلة (التدريس-البحث العلمي- قبول الطلاب-تقويم الطلاب- اتخاذ القرار - تقدم كل كلية بمجلة في أقسامها مقترحات لبناء مفردات وتعليمات ونماذج النظام. - تشكيل لجنة عليا من ذوي الاختصاص لتصميم دليل نظام المحاسبة التعليمية في ضوء الفقرات أعلاه.
٣١.	كفاية أعضاء الجهاز الإداري نسبة لأعضاء هيئة التدريس والطلبة والبرامج المقدمة.	- تحديد الاحتياجات الفعلية من السكرتارية والموظفين الإداريين. - مفاتيح عمادة الكلية حول تزويد القسم بما يحتاجه من الموظفين الإداريين
٣٢.	توفر برامج تدريب لأعضاء الجهاز الإداري لتنمية قدراتهم ومهاراتهم.	- تحليل الاحتياجات التدريبية لأعضاء الجهاز الإداري من قبل جهة متخصصة. - تصميم برامج تدريبية تلي هذه الاحتياجات.
٣٣.	توفر موقع الكتروني للقسم لتسهيل اطلاع الطلبة على خطط ومتطلبات البرامج التي يتحقون بها.	- التنسيق مع الجهة المسؤولة عن موقع الجامعة بشأن تصميم بوابة للقسم ضمن موقع الكلية. - إدخال جميع الخطط، مسارات الدراسة، متطلبات التخرج، توصيف المقررات، اللوائح، الأنظمة، النماذج، قواعد معلومات أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة، بيانات الطلبة، بيانات الخريجين... الخ
٣٤.	عقد اتفاقات شراكة أو توأمة مع أقسام مماثلة ذات مستوى رفيع في جامعات أخرى	- جمع المعلومات عن جهات الشراكة المشهود لها بالتميز والخبرة في المجال. - تحديد جهات الشراكة من خلال مجلس القسم وتشكيل لجنة للقيام بهذا الغرض. - استصدار التشريعات اللازمة لتسهيل مهمة اللجنة في هذا الصدد.

- « إعداد خطة تدريب مكثفة لأعضاء هيئة التدريس ببرامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية والبرامج التربوية المناظرة لها تستهدف إعدادهم وتدريبهم على أنشطة وعمليات الاعتماد الأكاديمي المختلفة.
- « توجيه سياسات التعيين والتوظيف في كليات التربية بما يتلاءم ومطالب الاعتماد الأكاديمي؛ أي أن تكون أكثر دقة وأكثر شفافية في اختيار الكفاءات المؤهلة التي تستطيع دفع عجلة التغيير في كليات التربية.
- « إعادة النظر في لائحة الدراسات العليا الموحدة والمعمول بها منذ خمسة عشر عاماً وتطويرها بما يتلاءم ومطالب الاعتماد الأكاديمي.
- « دعوة الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي لتضمن معاييرها المؤسسية والبرامجية مؤشرات إضافية تلاءم طبيعة برامج الدراسات العليا عموماً فيما يتصل بمعايير الدرجات الممنوحة، ونظام التسجيل والإشراف العلمي، ومعايير البحث العلمي للأطروحات التي يقدمها الطلبة.
- « افتتاح فروع للهيئة الوطنية في المدن الرئيسية في المناطق المختلفة (جدة - الدمام - أبها - حائل أو تبوك مثلاً) وتأهيلها بالإمكانات المادية والبشرية اللازمة لتسريع ودفع عجلة الاعتماد الأكاديمي والارتقاء بها.
- « تأسيس مجلس وطني لاعتماد البرامج التربوية على غرار الإنكيت NCATE بحيث يضم في تكوينه عدة جمعيات أو لجان مهنية متخصصة في مختلف العلوم التربوية، ويأتي في مقدمتها جمعية مهنية متخصصة لاعتماد برامج الإدارة التربوية.
- « تأسيس جمعية علمية مستقلة للإدارة التربوية يقوم عليها مجموعة من خبراء الإدارة التربوية في الجامعات السعودية بحيث تقدم خدمات الدعم اللوجستي لأقسام الإدارة التربوية في الجامعات السعودية فيما يتصل بتطويرها وتحسين جودة ما تقدمه من برامج، كما تقدم خدمات التمنية المهنية والعلمية لأعضاء هيئة التدريس بهذه الأقسام وغيرهم من المهتمين والمختصين والباحثين في حقل الإدارة التربوية.

• قائمة المراجع العربية :

١. أبو دقة، سناء إبراهيم وعرفة، ليبيب (٢٠٠٧). "الاعتماد وضمان الجودة لبرامج إعداد المعلم" تجارب عربية وعالمية". دراسة مقدمة لورشة العمل التي تحمل عنوان "العلاقة التكاملية بين التعليم العالي والتعليم الأساسي: برامج تدريب وإعداد المعلمين" مارس ٢٠٠٧ م، متاحة على الرابط www.tep.ps/pdf/Sana+Labib.doc
٢. أبو سنيّة، ربحي (٢٠٠٤). تقييم مؤسسات وبرامج التعليم العالي في فلسطين: الانتقال من سياسة التفتيش والإذعان إلى سياسة التحسين والتطوير. ورقة علمية مقدمة لمؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني الذي عقده برنامج التربية ودائرة ضبط النوعية في جامعة القدس المفتوحة في مدينة رام الله في الفترة ٣ - ٥/٧/٢٠٠٤ م.
٣. أحمد، إبراهيم أحمد (٢٠٠٧). تطبيق الجودة والاعتماد في المدارس. القاهرة: دار الفكر العربي .

٤. الأسمر، منى حسن (٢٠٠٨م). الجودة النوعية لمنظومة الدراسات العليا بجامعة أم القرى. دراسة مقدمة للمؤتمر القومي الخامس عشر (العربي السابع) " نحو خطة إستراتيجية للتعليم الجامعي العربي" المنعقد في ٢٤، ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨. القاهرة: جامعة عين شمس.
٥. آل شارع، عبدالله وآخرون (١٤٢٠هـ). الدراسة التقويمية الشاملة ونظام الاعتماد التربوي للمدارس الأهلية للبنين في المملكة العربية السعودية. الرياض: الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية (جستن).
٦. أمين، ماجدة و حويل، إيناس و حسن ماهر (٢٠٠٥). الاعتماد وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي دراسة تحليلية في ضوء خبرات وتجارب بعض الدول. دراسة مقدمة إلى المؤتمر السنوي الثالث عشر بعنوان الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية المنعقد في الفترة ٢٤ - ٢٥ يناير ٢٠٠٥م . القاهرة : كلية التربية بني سويف بجامعة القاهرة . القاهرة: دار الفكر العربي.
٧. الباحث، عبد الله سليمان وآخرون (٢٠٠٦م). الدراسات العليا في مواجهة متطلبات التنمية - المعوقات والحلول رؤية طلابية. ندوة "الدراسات العليا وخطط التنمية" المنعقدة في الفترة ٢ - ٣ مايو ٢٠٠٦. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
٨. البدري، أميمة منور (٢٠٠٨) تطوير أداء كليات التربية للبنات بالمملكة في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي: دراسة تطبيقية على كليات التربية للبنات بجامعة جازان. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة أم القرى. كلية التربية.
٩. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (٢٠٠٢م). تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢ م: " خلق الفرص للأجيال القادمة". المكتب الإقليمي للدول العربية. عمان: المطبعة الوطنية.
١٠. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (٢٠٠٣م). تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣ م: " نحو إقامة مجتمع المعرفة". المكتب الإقليمي للدول العربية. عمان: المطبعة الوطنية.
١١. بشايرة، أحمد سليمان (١٩٩٣). اعتماد مؤسسات التعليم العالي: قراءات حول التعليم العالي. العددان السادس والسابع. مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية. عمان . الأردن.
١٢. بشير، عائشة أحمد (٢٠٠٢). معايير مقترحة للاعتماد الأكاديمي والمهني لمؤسسات التعليم العالي الخاص في ضوء خبرات بعض الدول. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التربية. جامعة الزقازيق. بنها.
١٣. البعلبكي، منير (١٩٨٩). قاموس المورد . بيروت: دار العلم للملايين.
١٤. البنا، عادل و عمارة، سامي (٢٠٠٥). إدراك أعضاء هيئة التدريس لمتطلبات الاعتماد وضمان الجودة. دراسة للمؤتمر السنوي الثاني عشر (العربي الرابع) لمرکز تطوير التعليم الجامعي والذي بعنوان " تطوير أداء الجامعات العربية في ضوء معايير الجودة الشاملة ونظم الاعتماد" والمنعقد في ١٩، ١٨ ديسمبر ٢٠٠٥. القاهرة، جامعة عين شمس.

١٥. البهواشي، السيد عبد العزيز (٢٠٠٧). معجم مصطلحات الاعتماد وضمان الجودة في التعليم العالي. القاهرة: عالم الكتب.
١٦. الثبتي، جويبر والقرشي، مسعود (٢٠٠١م). إعادة بناء التعليم في الدراسات العليا في جامعات المملكة العربية السعودية. دراسة مقدمة إلى ندوة الدراسات العليا بالجامعات السعودية: توجهات مستقبلية ٢٢ - ٢٤ محرم ١٤٢٢ هـ / ١٦ - ١٨ إبريل ٢٠٠١م. جامعة الملك عبد العزيز.
١٧. الثقفي، أحمد سالم (٢٠٠٩). مدى مناسبة وتوافر بعض معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في أقسام الرياضيات بكليات العلوم في الجامعات السعودية . رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة أم القرى . كلية التربية
١٨. الجندي، عادل السيد (٢٠٠٠). الاعتماد الأكاديمي كنموذج تقويمي فعال في قياس أداء مؤسسات التعليم الجامعي، رؤية نظيرية تحليلية لمحاولة الاستفادة منه في الجامعات المصرية. المؤتمر القومي السنوي السابع لمركز تطوير التعليم الجامعي: الجامعة في المجتمع، الفترة ٢١ - ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٠، جامعة عين شمس.
١٩. الحاج، فيصل وآخرون (٢٠٠٨)، دليل ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية أعضاء الاتحاد، القاهرة: الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية.
٢٠. الحارثي، زايد عجير (١٩٩٢). بناء الاستفتاءات وقياس الاتجاهات. جدة: دار الفنون للنشر.
٢١. حامد، دينا (٢٠٠٥) الاعتماد المهني للمعلم في مصر في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة: دراسة مقارنة. رسالة ماجستير نشرت عام ٢٠٠٧. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
٢٢. الحربي، حياة محمد (٢٠٠٥). إدارة الجودة الشاملة والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى كنموذج. مجلة البحث في التربية وعلم النفس. المجلد ١٨، العدد ٤، تصدرها كلية التربى بجامعة المنيا.
٢٣. حسين، سلامة عبد العظيم وإبراهيم، محمد عبد الرزاق (٢٠٠٢). معايير اعتماد المعلم في مصر في ضوء بعض الاتجاهات العالمية الحديثة. المجلد ٨، ع ٢٤. يناير ٢٠٠٢. القاهرة: مجلة مستقبل التربية العربية.
٢٤. حسين، سلامة عبد العظيم (١٤٢٦هـ)، ضمان الجودة والاعتماد في التعليم، جدة: الدار الصولتية للتربية.
٢٥. الحولي، عبد الله، وأبو دقة، سناء (٢٠٠٦). نحو أنموذج عربي لتقييم برنامج أكاديمي . ورقة علمية مقدمة إلى المؤتمر الأول لجودة الجامعات ومتطلبات الترخيص والاعتماد المنعقد بجامعة الشارقة ٢٣ - ٢٦ أبريل ٢٠٠٦م. الشارقة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية
٢٦. الخطيب، أحمد والخطيب، رداح (٢٠١٠). الاعتماد وضبط الجودة في الجامعات العربية: نموذج مقترح. الأردن (أريد) : عالم الكتب الحديثة .

٢٧. الخطيب، أحمد والخطيب، رداح . (١٤٢٥) . إدارة الجودة الشاملة تطبيقات تربوية . الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج .
٢٨. الخطيب، محمد شحات (٢٠٠٣) . **الجودة الشاملة والاعتماد في التعليم** . الرياض : دار الخريجي للنشر والتوزيع .
٢٩. الخطيب، محمد شحات (٢٠٠٤) . الاعتماد الأكاديمي وعلاقته بالتنمية العلمية والمهنية لأعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي . بحث مقدم لندوة (تنمية أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي: التحديات والتطوير) المنعقدة في جامعة الملك سعود في الفترة ٢٤ - ٢٥ / ١٠ / ١٤٢٥هـ . الرياض: جامعة الملك سعود كلية التربية . متاح على الموقع www.ksu.edu.sa
٣٠. الخطيب، محمد شحات (٢٠٠٠م) . نحو هيئة وطنية للاعتماد الأكاديمي للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية . الرياض: مركز البحوث التربوية بكلية التربية . جامعة الملك سعود .
٣١. الخطيب، محمد شحات و الجبر، عبدالله عبد اللطيف (١٩٩٨) . إدارة الاعتماد الأكاديمي . **رسالة الخليج العربي** . مكتب التربية العربي لدول الخليج بالرياض، السنة (٢٠) . العدد (٧٣) .
٣٢. الخولي، محمد (١٩٧١م) . قاموس التربية . بيروت: دار العلم للملايين .
٣٣. درة، عبد الباري (١٩٩٩م) . نوعية التعليم العالي في الوطن العربي فكراً وواقعاً . **مجلة الرابطة**، مج ١، ١٤ - ٢ . الأمانة العامة لرابطة المؤسسات العربية الخاصة للتعليم العالي، الأردن، عمان .
٣٤. دمنهوري، زهير و قاضي، طلال (٢٠٠٦م) . ظاهرة الإطالة في مدة الدراسة بالدراسات العليا - منظور جديد في إطار إنشاء عمادة الدراسات العليا بجامعة الملك عبد العزيز . ندوة "الدراسات العليا وخطط التنمية" المنعقدة في الفترة ٢ - ٣ مايو ٢٠٠٦ . الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
٣٥. الرشيد، محمد أحمد (١٩٨٦) . دراسة حول نظام اعتماد المؤسسات التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية . **رسالة الخليج العربي** . (٢٠) . الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج .
٣٦. رضوان، داوود سليمان (٢٠٠١) . الدراسات العليا ودورها في تعزيز مسيرة الإنماء بالملكة العربية السعودية . ورقة علمية مقدمة إلى ندوة الدراسات العليا بالجامعات السعودية .. **توجهات مستقبلية** : جامعة الملك عبد العزيز ، محرم ١٤٢٢ هـ / إبريل ٢٠٠١م .
٣٧. زاهر، محمد ضياء الدين (١٩٩٥) . الدراسات العليا العربية: الواقع وسيناريوهات المستقبل . **مجلة مستقبل التربية العربية** . المجلد الأول ، ع ١ .
٣٨. الزهراني، عبد القادر عوضة (١٤٢٨هـ) . الدراسات العليا في الجامعات السعودية في ضوء متغيرات الجودة والتقنية والتمويل . **رسالة دكتوراه** . كلية التربية . جامعة الملك سعود .

٣٩. الزيادات، محمد عواد (٢٠٠٨). دراسة تحليلية لتجارب بعض الجامعات العربية والعالمية في تحقيق الجودة والاعتماد الأكاديمي. ورقة علمية مقدمة لمؤتمر التخطيط الاستراتيجي لمؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي ، القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية .

٤٠. السبيعي، خالد بن صالح (١٤٢٨هـ). موازنة برامج الدراسات العليا التربوية لاحتياجات القطاع التعليمي بالملكة العربية السعودية. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية التربية . جامعة الملك سعود .

٤١. الشرقاوي، موسى علي (٢٠٠٤). رؤية مستقبلية لتطوير كليات التربية في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي. مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، العدد (٤٨)، سبتمبر ٢٠٠٤ .

٤٢. صائغ، عبدالرحمن أحمد (٢٠٠٧). الاعتماد الأكاديمي وضبط الجودة في مؤسسات التعليم العالي في البلدان العربية مع إشارة خاصة للتجربة السعودية. ورقة علمية مقدمة إلى المؤتمر العربي الثاني للجودة والاعتماد الأكاديمي (الفترة ٢٧ - ٣١ مايو ٢٠٠٧). القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

٤٣. الصمادي، مصطفى أحمد (٢٠٠٨). تصورات القادة الأكاديميون وأعضاء هيئة التدريس لالتزام الجامعات الأردنية الخاصة بتطبيق معايير الاعتماد والجودة. رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة عمان العربية للدراسات العربية : كلية الدراسات العليا .

٤٤. الطاهر، رشيدة وفرج، سماح وحسان، عبير (٢٠٠٩). اعتماد مؤسسات التعليم المجتمعي بمصر في ضوء معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد. ورقة علمية مقدمة للمؤتمر الدولي السابع " التعليم في مطلع الألفية الثالثة: الجودة، الإتاحة التعلم مدى الحياة" المنعقد في الفترة ١٥ - ١٦ يوليو ٢٠٠٩م. جامعة القاهرة: معهد الدراسات التربوية.

٤٥. طعيمة، رشدي احمد وآخرون (٢٠٠٦). الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد: الأسس والتطبيقات. عمان: دار المسيرة .

٤٦. عباس، محمود السيد (٢٠٠٩م). التخطيط الاستراتيجي كمدخل للحصول على الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم الجامعي. مجلة مستقبل التربية العربية، العدد ٨٥، يونيو ٢٠٠٩م.

٤٧. عبد الهادي، محمد عز الدين (٢٠٠٥م). نماذج عالمية في الاعتماد وضمان الجودة لمؤسسات التعليم. دراسة مقدمة إلى المؤتمر السنوي الثالث عشر بعنوان الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية المنعقد في الفترة ٢٤ - ٢٥ يناير ٢٠٠٥م. القاهرة : كلية التربية بني سويف بجامعة القاهرة. القاهرة: دار الفكر العربي.

٤٨. العتيبي، خالد عبد الله (٢٠٠٠). تقويم برامج الدراسات العليا في الجامعات السعودية. الرياض: المطابع الوطنية الحديثة.

٤٩. عدس، عبد الرحمن وآخرون (٢٠٠٣). البحث العلمي : مفهومه وأدواته وأساليبه. الرياض: دار أسامة للنشر والتوزيع.

٥٠. العريمي، حليس (٢٠٠٥). تقدير درجة تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي لكليات التربية في سلطنة عمان كما يتصورها القادة الإداريون والأكاديميون. رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة اليرموك . كلية التربية
٥١. العساف، صالح حمد (٢٠٠٣). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية. الرياض: مكتبة العبيكان.
٥٢. العيسى، عبد الرحمن و سحاب، سالم (٢٠٠٦). تجربة جامعة الملك عبد العزيز في الاعتماد والجودة. ورقة علمية مقدمة إلى المؤتمر الأول لجودة الجامعات ومتطلبات الترخيص والاعتماد المنعقد بجامعة الشارقة ٢٣ - ٢٦ أبريل ٢٠٠٦ الشارقة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية .
٥٣. غبان ، محروس والشيخ رضوان (٢٠٠١م). واقع الكفاية الداخلية الكمية للدراسات العليا في كلية التربية بجامعة الملك عبد العزيز والمعوقات الأكاديمية المؤدية إلى التأخر في انجاز الرسائل العلمية. . دراسة مقدمة إلى ندوة الدراسات العليا بالجامعات السعودية : توجهات مستقبلية ٢٢ - ٢٤ محرم ١٤٢٢ هـ / ١٦ - ١٨ إبريل ٢٠٠١م. جامعة الملك عبد العزيز.
٥٤. القصبي، راشد صبري (٢٠٠٤). تصور مقترح لتطبيق الاعتماد الأكاديمي بالتعليم الجامعي. ورقة علمية مقدمة إلى المؤتمر السنوي الأول للمركز العربي للتعليم والتنمية بالتعاون مع جامعة عين شمس" مستقبل التعليم الجامعي العربي: رؤى تنموية، المنعقد في الفترة ٣ - ٥ مايو ٢٠٠٤ م .
٥٥. مجاهد، محمد عطوة (٢٠٠٨). ثقافة المعايير والجودة في التعليم. القاهرة : دار الجامعة الجديدة.
٥٦. مجمع اللغة العربية (٢٠٠٠). المعجم الوجيز. القاهرة ، الهيئة العامة لحقوق المطابع الأميرية.
٥٧. مجيد، سوسن شاكر والزيادات، محمد عواد (٢٠٠٨). الجودة والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العام والجامعي. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
٥٨. محمد، محمد وقرني، أسامة (٢٠٠٥). إستراتيجية مقترحة لتطوير منظومة إعداد المعلم في ضوء معايير الاعتماد لبعض الدول. دراسة مقدمة إلى المؤتمر السنوي الثالث عشر بعنوان الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية المنعقد في الفترة ٢٤ - ٢٥ يناير ٢٠٠٥ م. القاهرة : كلية التربية بني سويف بجامعة القاهرة . القاهرة: دار الفكر العربي.
٥٩. المسلم، عبد الله عبد الكريم (٢٠٠٨م). اعتماد وضمان جودة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية. عرض تقديمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بتاريخ ٢٧/١٠/٢٠٠٨م. متاح على www.google.com
٦٠. مصطفى، عبد العظيم السعيد (٢٠٠٩). الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم في مصر والدول العربية والأجنبية: دراسة تحليلية. ورقة علمية مقدمة للمؤتمر العربي الرابع) الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات وبرامج التعليم العالي النوعي) والمنعقد في جامعة المنصورة كلية التربية في الفترة ٨ - ٩ إبريل ٢٠٠٩م.

٦١. الملة، سعيد والسيد سعدي و علي، عبد الكريم وأبو عرفة، عدنان (٢٠١١م). دور الكليات التقنية في تطوير برامج الدراسات العليا في المملكة .. ورقة علمية إلى ندوة الدراسات العليا بالجامعات السعودية : توجهات مستقبلية . ٢٢ - ٢٤ محرم ١٤٢٢ هـ / ١٦ - ١٨ إبريل ٢٠٠١م. جامعة الملك عبد العزيز.

٦٢. الملحم، ناصر بن عبد العزيز (١٤٢٨). الاعتماد الأكاديمي لمدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية: أنموذج مقترح. رسالة دكتوراه غير منشورة . الرياض : جامعة الملك سعود.

٦٣. الموسوي، نعمان (٢٠٠٣). تقرير عن سيورة الاعتماد الأكاديمي في كلية التربية. مجلة العلوم التربوية والنفسية، كلية التربية جامعة البحرين، المجلد (٤) ، العدد (١)، مارس ٢٠٠٣ .

٦٤. النجار، عبد الوهاب محمد (٢٠٠٧). الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات إعداد المعلمين كوسيلة لضمان الجودة في مؤسسات التعليم العام . ورقة علمية مقدمة إلى اللقاء السنوي الرابع عشر للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية (جستن) المنعقد في القصيم الفترة ٢٨ - ٢٩ / ٤ / ١٤٢٨ هـ الموافق ١٥ - ١٦ / ٥ / ٢٠٠٧م.

٦٥. الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي (٢٠٠٨). دليل ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية " الجزء الأول" . متاح على الموقع www.ncaaa.org

٦٦. الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي (٢٠٠٨). دليل ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية " الجزء الثاني" . متاح على الموقع www.ncaaa.org

٦٧. الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي (٢٠٠٨). دليل ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية " الجزء الثالث" . متاح على الموقع www.ncaaa.org

٦٨. الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي (٢٠٠٩). معايير الاعتماد وتأكيد الجودة في مؤسسات التعليم العالي. متاح على الموقع www.ncaaa.org

٦٩. الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي (٢٠٠٩). معايير الاعتماد وتأكيد الجودة في برامج مؤسسات التعليم العالي. متاح على الموقع www.ncaaa.org

• قائمة المراجع الأجنبية :

70. Abu-Ashour, Khalifa Mustafa (1995). **Developing Accreditation Standards for Jordanian Universities**. Unpublished Doctoral Dissertation, Oklahoma State University. ProQuest Document ID: 742793861. Ann Arbor: Proquest Information and Learning Company.

71. Al-Bulushi, Khamis Saleh (2003). **Accreditatin in an International Context : Prospects for Implementation in the**

- Omani Higher Education System.** Unpublished Doctoral Dissertation, University of Pittsburgh. ProQuest Document ID: 765206751. Ann Arbor: Proquest Information and Learning Company.
72. Arcelo, Adriano A.(2001). **In Pursuit of Continuing Quality in Higher Education Through Accreditation: the Philippine Experience.** Paris: UNESCO, International Institute for Educational Planning.
73. Coombs, C. Garn ; Allred, Ruel (1993). NCATE Accreditation: Getting the Most from the Self-Study. Journal of Teacher Education. Vol.44,NO.3, May-June 1993.
74. Eaton, Judith S.(2003). **Accreditation and Recognition in the United States.** Council for Higher Education Accreditation. Washington DC. August 2003. Retrieved 1 January. 2010 from www.chea.org
75. Eaton, Judith S.(2006). **Presidential Perspectives on Accreditation:A Report of the CHEA Presidents Project.** Retrieved 12 January 2010 from www.chea.org
76. Eaton, Judith S.(2008). **Accreditation and Recognition in the United States.** Council for Higher Education Accreditation. Washington DC.. Retrieved 1 January. 2010 from www.chea.org
77. El-Khawas, Elaine(2001). **Accreditation in the U.S.A.: Origins, Developments and Future Prospects.** Paris: UNESCO, International Institute for Educational Planning.
78. Fawwaz, Lammya (2008). **A Single Case Study to Examine the Efficacy of the accreditation process and Standards on Post-Secondary Distance Learning Programs in the United Arab Emirates.** Unpublished Doctoral Dissertation ,George Washington University, UMI Number:3316051. Ann Arbor: Proquest Information and Learning Company.
79. Ferrara Hania(2007). **Accreditation as a Lever for Institutional Change: Focusing on Student Learning Outcomes.** Unpublished Doctoral Dissertation ,the University of Pennsylvania. UMI Number:3255872. Ann Arbor: Proquest Information and Learning Company.

80. Gill Wanda E. (2006). **Outcomes Assessment in the Accreditation Process**. A Study Presented at the annual Meeting of the Educational Research Association, San Francisco. ERIC Doc. NO.: ED491646. Retrieved 3 Nov 2010 from www.eric.ed.gov.
81. Gomes, Stacy L.(2005). **Best Practices OF outcomes-Based Accreditation to Support Institutional Improvement**. Unpublished Doctoral Dissertation, the University of Laverne at California. UMI Number:3199777. Ann Arbor: Proquest Information and Learning Company
82. Hayward, Fred.(2001). Glossary of Key Terms in Quality Assurance and Accreditation. Washington: CHEA.
83. Heji, Hayat Khalil(2007).**The Aspects of the American Doctoral Educational Leadership Programs Utilized in the Construction of a Culturally Sensitive Proposal for Qatari Educational Leadership Program**. Unpublished Doctoral Dissertation, Saint Joseph's University. UMI Number:3263197. Ann Arbor: Proquest Information and Learning Company.
84. Houghton Mifflin Company(1997).**The American Heritage College Dictionary**. 3rd edition. Boston: Houghton Mifflin Company
85. Houghton, J. (1996).**Academic Accreditation : Who, What and When**. Parks and Recreation, Vol.31 , NO.2
86. Kells, R.I.(1983).**The Assessment of College Performance**. Francisco: Jossey-Bass Inc.
87. Lackey, Amy Dion(2008). **The Development of an Instrument to Determine the Relevance and Validity of the Educational Leadership Constituent Council(ELCC) Standards for Programs in Educational Leadership**. Unpublished Doctoral Dissertation ,Baylor University in.UMI Number:3316051. Ann Arbor: Proquest Information and Learning Company.
88. Mcneal,Kelly (2007). **Critiquing External Quality Reviews for Teacher-Education Programs at Regionally Accredited, Virtual, For-Profit Universities**. Unpublished Doctoral Dissertation, Fordham University at New York. UMI

Number:3272641. Ann Arbor: Proquest Information and Learning Company.

89. Murray, Charles H.(2004). **A Study of Two-Year College Administrator Regarding the Accreditation Process on Institutional Change**. Unpublished Doctoral Dissertation, The University of Alabama at Birmingham, UMI Number:3157914. Ann Arbor: Proquest Information and Learning Company.
90. Riker, Dennis Lee (2007). **A Study of the Governing Accreditation Standards of the Educational Leadership Constituent Council for Educational Administration Programs in Conjunction with Day-to-Day Responsibilities of the Entry-Level Building Administrators**. Unpublished Doctoral Dissertation, Indiana University. UMI Number:3286889. Ann Arbor: Proquest Information and Learning Company.
91. Saunders, Viginia M.(2007). **Does Accreditation Process Affect Program Quality? A Qualitative Study of Perceptions of the Higher Education Accountability System on Learning**. Unpublished Doctoral Dissertation, Temple University. UMI Number:3268202. Ann Arbor: Proquest Information and Learning Company.
92. Sterian, Paul Enache(1992). **Accreditation and Quality Assurance in Higher Education**. Papers on Higher Education Series. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, Bucharest : European Center For Higher Education. Retrieved 5 Feb. 2010 from www.eric.ed.gov.

